جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التحليل المكاني للتقسيمات الادارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009م

إعداد
أسماء اسماعيل عبد الرحمن الغنيمات

إشراف
الدكتور أحمد رأفت غضية

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2012 م

التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009م

إعداد

أسماء اسماعيل عبد الرحمن الغنيمات

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/12/20م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. أحمد رأفت غضية	رئيساً / مشرفاً	.....
د. علي عبد الحميد	ممتحناً داخلياً	.....
د. حسين الريماوي	ممتحناً خارجياً	.....

الإهداء

إلى الذين وقفوا إلى جانبي ...

أمي وأبي وزوجي وأبنائي ورد وحلا

وإلى أخويّ واخواتي .....

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون وخاصة أستاذي الكبير الدكتور أحمد رأفت غضية لإشرافه على دراستي وصبره علي.

كما وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي المساعدة في موضوع هذه الرسالة من مؤسسات حكومية وخاصة وأفراد ما أسهم في انجاز هذا العمل المتواضع.

لكم مني جميعا كل الشكر والعرفان

إقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009م

Spatial Analysis of Administrative Divisions of the West Bank Lands since the Ottoman Rule Until the Year 2009

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:	……	اسم الطالب:
Signature:	……	التوقيع:
Date:	……	التاريخ:

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إجازة الرسالة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الخرائط	ي
الملخص	ك
الفصل الأول: خطة الرسالة	**1**
الإطار العام للدارسة	2
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أسئلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
أهمية الدارسة	6
مبررات الدارسة	7
منطقة الدراسة	7
منهجية الدراسة	9
الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني	16
لمحة تاريخية و جغرافية عن الضفة الغربية	17
أولا: الضفة الغربية كتعبير سياسي	17
ثانيا: الضفة الغربية كتعبير جغرافي	30
1) الجغرافية الطبيعية للضفة الغربية	30
2) الجغرافية البشرية للضفة الغربية	59

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	68
التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية للضفة الغربية	69
ما قبل ظهور المصطلح السياسي للضفة الغربية	69
– التقسيمات الإدارية زمن الحكم العثماني (1517 – 1918)	69
– التقسيمات الإدارية زمن الانتداب البريطاني (1918 – 1948)	73
ما بعد ظهور المصطلح السياسي للضفة الغربية	80
– التقسيمات الإدارية زمن الحكم الأردني (1949 – 1967)	80
– التقسيمات الإدارية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1993)	84
– التقسيمات الإدارية الحالية في عهد السلطة الفلسطينية (1993 – 2010)	87
الفصل الرابع	92
تحليل أسس التقسيمات الإدارية للضفة الغربية	93
أولاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية في الفترة العثمانية	93
ثانياً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية زمن الانتداب البريطاني	96
ثالثاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية بالتقسيمات الإدارية زمن العهد الأردني	100
رابعاً: أراضي الضفة الغربية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967م – 1994م)	105
خامساً: التقسيمات الإدارية زمن السلطة الفلسطينية (1994م – حتى الآن)	108
الفصل الخامس	125
النتائج والتوصيات	126
النتائج	126
التوصيات	128
قائمة المصادر والمراجع	129
الملاحق	134
Abstract	b

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1)	تطور وتقدم إنشاء الجدار	26
جدول (2)	توزيع المستعمرات في الضفة الغربية بناءً على تواجدها بالنسبة للجدار الفاصل	27
جدول (3)	مساحة الأراضي التي التُهمت من الضفة الغربية بسبب الجدار حتى 2006م	29
جدول (4)	عدد البلدات والسكان المتأثرين جرّاء مسار الجدار في الضفة الغربية	29
جدول (5)	معدّل سرعة الرياح في الضفة الغربية حسب السنة وموقع المحطة 2000–2008م (كم/ساعة)	47
جدول (6)	المعدّل العام لحرارة الهواء في الأراضي الفلسطينية حسب السنة وموقع المحطة 2000–2008 (مْ)	48
جدول (7)	تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية	57
جدول (8)	عدد السكان المقدر في الضفة الغربية حسب المحافظة نهاية عام 2010	59
جدول (9)	عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل لواء في العهد العثماني	72
جدول (10)	مساحة محافظات الضفة الغربية والهيئات المحلية في كل محافظة وعدد سكانها في عهد السلطة الفلسطينية	90
جدول (11)	أراضي المحافظات الحالية وتوزعها حسب التقسيمات الإدارية العثمانية(%)	95
جدول (12)	الأراضي التابعة للمحافظات الحالية وتوزعها على الألوية الإدارية زمن الانتداب البريطاني(%)	99
جدول(13)	الأراضي التابعة للمحافظات الحالية وتوزعها على المحافظات الإدارية زمن الحكم الاردني(%)	104
جدول (14)	الاراضي التابعة للمحافظات الحالية وتوزعها على التقسيمات الادارية الإسرائيلية (%)	107

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (15)	المتغيرات الجغرافية المؤثرة في التقسيمات الادارية لمنطقة الضفة الغربية	109
جدول (16)	متغيرات التقسيمات الادارية	110
جدول (17)	مراكز المحافظات الأقرب للتجمع السكاني من مركز المحافظة التابع لها هذا التجمع (كم)	119

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخارطة	الصفحة
خريطة (1)	منطقة الدراسة	4
خريطة (2)	منطقة الدراسة	8
خريطة (3)	مشروع تقسيم فلسطين لعام 1947م	21
خريطة (4)	خط الهدنة حول الضفة الغربية	23
خريطة (5)	مسار الجدار الفاصل حول الضفة الغربية	28
خريطة(6)	الخريطة الجيولوجية للضفة الغربية	32
خريطة (7)	تضاريس الضفة الغربية	41
خريطة (8)	معدلات الأمطار السنوية في الضفة الغربية	45
خريطة (9)	توزع التربة في الضفة الغربية	51
خريطة (10)	الأحواض المائية الجوفية داخل الاراضي الفلسطينية	55
خارطة (11)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية العثمانية لفلسطين	73
خارطة (12)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية البريطانية	80
خريطة (13)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الأردنية	84
خريطة (14)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الإسرائيلية	87
خريطة (15)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الفلسطينية	91
خارطة (16)	أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية العثمانية لفلسطين	94
خريطة(17)	أراضي محافظات الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية البريطانية	97
خريطة (18)	أراضي المحافظات الحالية حسب التقسيمات الإدارية الاردنية	102
خريطة (19)	أراضي المحافظات الحالية حسب التقسيمات الإدارية الاسرائيلية	106
خريطة (20)	التجمعات السكانية داخل أراضي الضفة الغربية	115
خريطة (21)	التجمعات السكانية التابعة لمراكز محافظات ابعد مسافة من مراكز المحافظات الاقرب	118

التحليل المكاني للتقسيمات الادارية لأراضي الضفة الغربية
منذ العهد العثماني وحتى عام 2009م

إعداد
أسماء اسماعيل عبدالرحمن الغنيمات
إشراف
الدكتور أحمد رأفت غضية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور التقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية، خلال فترات زمنية امتدت منذ الحكم العثماني من عام 1516م وحتى قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م. كما هدفت إلى بيان الأسس التي استندت عليها التقسيمات الإدارية المختلفة، وتحليل أثر المتغيرات الجغرافية على التقسيمات الإدارية في فترة الحكم الفلسطيني لها.

لتحقيق أهداف الدراسة أتبعت الباحثة كلاً من المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على البحوث والدراسات والمقالات السابقة التي استعرضت التقسيم الإداري لبعض المناطق في العالم العربي، والبيانات الإحصائية والتقارير التي جمعت من الدوائر الحكومية ذات العلاقة ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما استخدمت الباحثة البرنامج الاحصائي SPSS14 .0 لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة وبرنامج GIS9.2لإنتاج الخرائط المختلفة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ما يلي:

1. التقسيمات الإدارية في العهد العثماني لم تكن ثابتة او نهائية، وإنما طرأ عليها الكثير من التغيير
2. اظهرت نتائج الدراسة لفترة الحكم الفلسطيني بعد عام 1994 لأراضي الضفة الغربية بان مساحة المحافظات داخل اراضيها قد تأثرت بمجموعة من المتغيرات الجغرافية والتي أهمها: عدد السكان، ومساحة الاراضي الزراعية والصناعية والسكنية والتجارية داخل حدود كل محافظة، واطوال الطرق الرئيسية والارتفاع العام للسطح.

3. في حين اظهرت نتائج الدراسة بأن مساحة المحافظات داخل الضفة الغربية لم تتاثر بالمتغيرات الجغرافية المتمثلة في كمية الامطار السنوي وان العلاقة عكسية مع متغير معدل الحرارة السنوي للمحافظات.

4. اظهرت الدراسة ان ما نسبته 17.5% من مجمل التجمعات السكانية المنتشرة داخل اراضي الضفة الغربية لا تتبع مركز المحافظة الاقرب لها ما ينعكس سلباً على نوعية وحجم الخدمات المقدمة لهذه التجمعات ويعيق من تطورها.

توصي الدراسة بضرورة وضع القوانين المنظمة لرسم الحدود الادارية للمحافظات اخذين بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية والبشرية لمختلف اراضي الضفة الغربية.

الفصل الأول

خطة الرسالة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدارسة
- مبررات الدارسة
- منطقة الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهجية الدراسة

الفصل الأول

خطة الرسالة

المقدمة:

خلال التاريخ العربي، لم يحمل تعبير فلسطين مدلولاً سياسياً خاصاً؛ إذ كانت هذه المنطقة جزءاً من دولة أكثر اتساعاً، تحمل هويتها، ويشكل تاريخها جزءاً من التاريخ العربي العام. لقد كانت فلسطين وحدة إدارية، كما كانت في الوقت نفسه، إشارة إلى موقع جغرافي. في العهد العثماني، حدثت تطورات سريعة، معقدة وكثيرة، بالنسبة للتقسيمات الإدارية خلال تلك الفترة جميعها، لكنها، جميعاً، أسقطت من مصطلحها الإداري تعبير فلسطين، إذ اقترنت التسميات، على الأغلب بأسماء المدن.

غير أن هذا الشكل من التنظيم لم يكن يحمل مضموناً سياسياً، وإنما افترضته أساساً، المتطلبات الإدارية في الدولة العثمانية، وكانت هناك أسباب عديدة تمنع هذا التقسيم الإداري من أن ينقلب إلى وقائع كيانية سياسية تخلق الأساسات المادية للتجزئة. فكان هناك؛

أولاً: انتهاء الولايات جميعاً إلى الدولة العثمانية بكيانها السياسي الواحد.

ثانياً: تراث العرب الطويل لجهة دولتهم العربية التي شكلت أساساً لمقومات الأمة، بالإضافة إلى لغتهم الواحدة وتاريخهم المشترك.

ثالثاً: عدم ثبات حدود الولايات والتقسيمات الإدارية جميعاً، خلال العهد العثماني كله، بحيث كانت الولايات تضم إلى بعضها البعض مرات، أو تفصل من بعضها أجزاء وتضم إلى أخرى. كانت هذه الأسباب كفيلة بجعل هذه التقسيمات تحافظ على معناها الإداري، دون أن تتحول إلى تجسيدات سياسية كيانية[1].

[1] (8-3-2011)=http://www.aljalia.org/all/viewNews.php?cat_id=8878&id=9468&arc

تاريخياً، تعتبر الاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية سايس –بيكو في العام 1916م، المحدد الزمني للاتجاه الاستعماري الهادف إلى خلق كيانات سياسية عربية منفصل بعضها عن بعض، وهي التي رسمت بوحي منها المعالم الجغرافية الرئيسية لهذه الكيانات التي انبثقت بعد الحرب العالمية الأولى بتعديلات تجاوزت بتفصيلاتها الحدود التي رسمتها تلك الاتفاقية فهي لم تخرج عن الهدف الرئيسي، بل الوحيد، الذي كان بمثابة الناظم للاتفاقية، نعني اقتسام الجناح الشرقي من الوطن العربي ما بين الدول الاستعمارية وتمزيقه كي تسهل السيطرة عليه.

بعد عام 1948 ظهر مصطلح كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبدأت تظهر التقسيمات الجديدة داخل الضفة الغربية، وقد اقتصرت في البداية على ثلاث متصرفيات هي: متصرفية نابلس ومتصرفية القدس ومتصرفية الخليل، واستمر الوضع بالتغير إلى أن وصل إلى التقسيم الإداري الحالي. وقد كان الهدف من هذه التقسيمات الإدارية جميعاً هو إحكام السيطرة على المنطقة ولتحقيق مصالح الجهة الحاكمة في هذه المنطقة[1].

وفي هذه الدراسة سيتم تناول تطور التقسيمات الإدارية في أراضي الضفة الغربية على وجه التحديد، وبيان أهم الأسس والأهداف التي بني عليها كل تقسيم من التقسيمات الإدارية في الفترات التاريخية المختلفة، ابتداءً من العهد العثماني، وانتهاءً بقدوم السلطة الفلسطينية.

[1] ، البابا، جمال، التقسيمات الإدارية والحكم المحلي في فلسطين، قراءة في التاريخ ،أكتوبر 1996، مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس، غزة _الرمال _ش.الوحدة

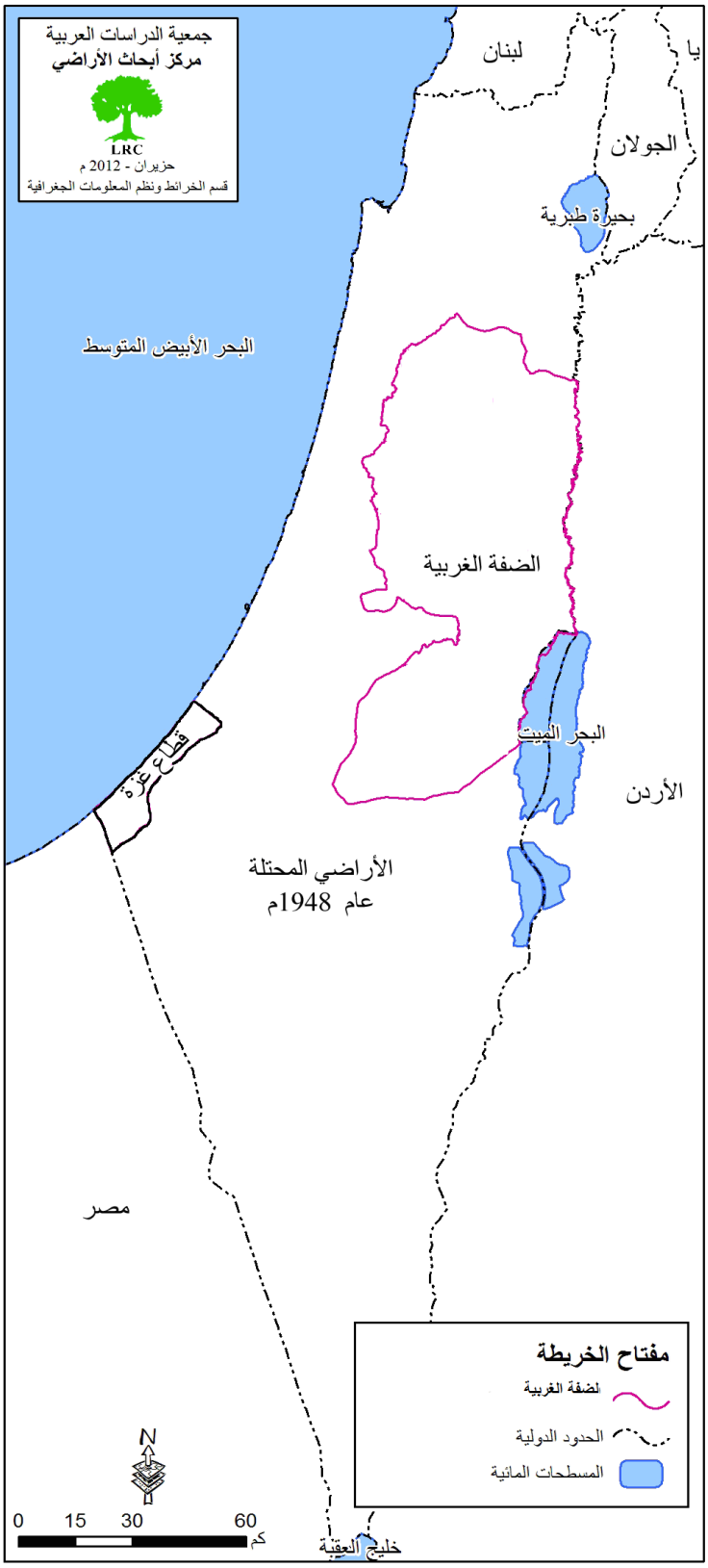

خارطة (1): منطقة الدراسة

المصدر : مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

مشكلة الدراسة:

1. توالي مجموعة من التقسيمات الإدارية المختلفة على المنطقة تبعاً للجهة التي كانت تحكمها وتماشياً مع مصلحة كل جهة.

2. سيتم تناول وضع هذه التقسيمات الإدارية للمنطقة من العهد العثماني وحتى قدوم السلطة الفلسطينية، وبيان أهم الاعتبارات التي قام عليها كل تقسيم في كل فترة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

3. التعرف على التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في منطقة الدارسة.

4. بيان أهم الأسس التي قامت عليها التقسيمات الإدارية في كل فترة من الفترات التي مرت عليها منذ العهد العثماني وحتى وقتنا الحالي.

5. العمل على تحليل الأسس الجغرافية التي قام عليها تقسيم أراضي الضفة الغربية في فترة السلطة الفلسطينية.

6. القيام بمقارنة بين التقسيمات الإدارية المختلفة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي مراحل التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في منطقة الدارسة منذ العهد العثماني وحتى وقتنا الحالي؟

2. ما هي أهم الأسس والاعتبارات التي قام عليها كل تقسيم إداري في الفترات التاريخية المختلفة؟

3. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التقسيمات الإدارية؛ من حيث اشتمالها على الاعتبارات الجغرافية المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية،...؟

فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سيتم التحقق من مجموعة من الفرضيات.

الفرضية الأولى:

هناك مراحل مختلفة تطورت من خلالها التقسيمات الإدارية في منطقة الدراسة منذ العهد العثماني وحتى الوقت الحاضر.

الفرضية الثانية:

هناك اعتبارات لبعد المكان عن المركز التابع لها.

الفرضية الثالثة:

هناك تشابه واختلاف بين التقسيمات الإدارية المختلفة في كل فترة زمنية.

أهمية الدارسة:

تبرز أهمية الدراسة في الأمور التالية:

1. أنها الدارسة الأولى في هذا المجال لمنطقة الدارسة.
2. الدراسة تتناول موضوع تنظيمي إداري للأرض والسكان بصورة توفر التسهيلات والإمكانيات اللازمة في كل وحدة إدارية.
3. إبراز أثر العوامل الجغرافية في التنظيم الإداري.

مبررات الدارسة:

على الرغم من أهمية التقسيمات الإدارية التي تعتبر الوسيلة الأمثل لتنظيم المجال الجغرافي لمنطقة الدارسة، وذلك من اجل تسهيل إدارة التجمعات السكنية المختلفة بشكل بعيد عن المركزية بحيث تتحقق اللامركزية في الوحدات الإدارية المختلفة من حيث تقديم الخدمات وتحقيق أمثل للتنمية في شتى المجالات الحيوية في جميع أرجاء المنطقة. إلا أن المعلومات عن هذه التقسيمات التي مرت على هذه المنطقة ومميزات هذه التقسيمات لم تتوفر مرتبة داخل مصادر يمكن الاعتماد عليها، كما أنه لم يتوفر العدد الكافي من الخرائط التي تلم بهذه التقسيمات الإدارية والتي يمكن أن تكون وثائق هامة في السجل التاريخي والجغرافي للمنطقة.

منطقة الدراسة:

الحدود المكانية: تشمل منطقة الدراسة الضفة الغربية التي حددت حسب اتفاقية الهدنة التي وقّعت بين الأردن وإسرائيل عام 1949م حيث تم تحديد خط الهدنة.

الحدود الزمنية: وتمتد الفترة الزمنية من الحكم العثماني عام 1516م ولغاية قدوم السلطة الفلسطينية.

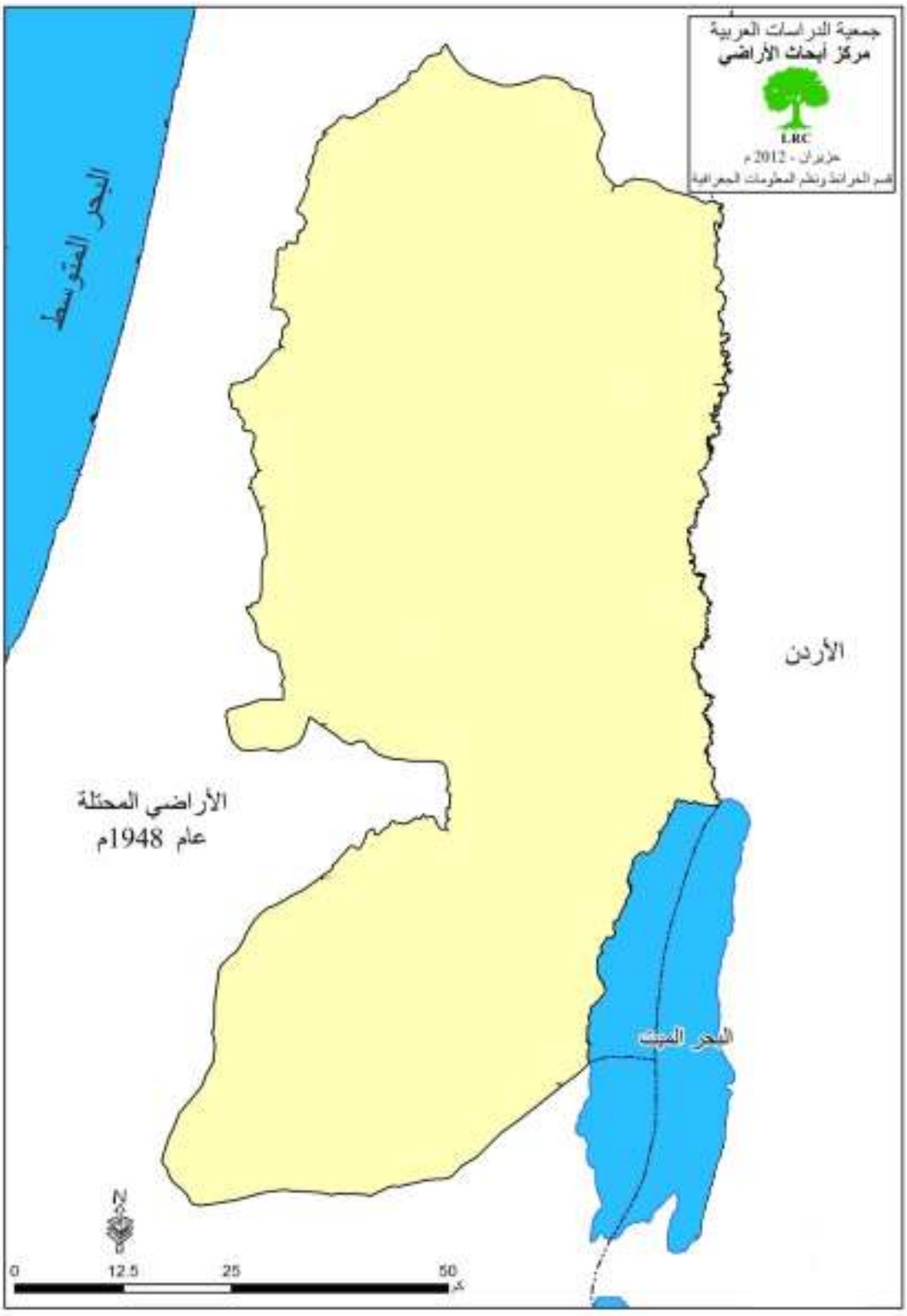

خارطة (2): منطقة الدراسة

المصدر: مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي بالإضافة إلى المنهج التحليلي. كما تم الاستعانة ببعض البرامج المساعدة في رسم الخرائط مثل برنامج ال GIS9.2. والبرنامج الإحصائي SPSS14.0 وبرنامج الرسام في معالجة بعض الخرائط. وقد أجريت العديد من المقابلات الشخصية من أجل جمع المعلومات المطلوبة.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان نشأة ومقومات وتطور الوحدات الإدارية بالمملكة العربية السعودية، للباحث عبد الرحمن بن احمد مهاوش،1422ه ، و تناقش هذه الدراسة نشأة ومقومات وتطور الوحدات الإدارية بالمملكة العربية السعودية من ثلاثة جوانب هي: التعرف على المقومات الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية للوحدات الإدارية السعودية. التعرف على التقسيم الإداري للمناطق الإدارية من خلال نظامي : المقاطعات الصادر في تاريخ 1383/5/21هـ ، والمناطق الصادر في تاريخ 1412/8/28هـ. وتسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية: تصنيف الوحدات الإدارية السعودية ضمن فئات معينة، طبقاً لتباين مقوماتها الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية،و مقارنة التقسيمات الإدارية المحلية لنظام المناطق الصادر بتاريخ 1412/8/28هـ، بنظام المقاطعات الصادر بتاريخ 1318/5/21هـ ونظام المقاطعات الصادر بتاريخ 1381/5/21هـ، وتناول العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري للمحافظات داخل المناطق الإدارية السعودية. ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي أسلوبا للدراسة، معتمداً في ذلك على الكثير من المعلومات، والبيانات الحديثة، والخرائط التي أمكن الحصول عليها لتغطية جانب مهم في الدراسة. واحتوت هذه الدراسة على سبعة فصول، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي: أبرزت الدراسة المقومات الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية للوحدات الإدارية طبقاً لتباين مقوماتها الطبيعية، والبشرية والاقتصادية وجود تصنيف فئوي معين. أوضحت الدراسة المقارنة

لأوجه الشبه ، والاختلاف بين نظامي المقاطعات والمناطق وجود جوانب تشابه واختلاف بينهما. كما أوضحت الدراسة عدم تأثير المساحة الكلية للمناطق الإدارية على عدد المحافظات داخل المناطق الإدارية السعودية. وأتضح أن التوزيع والانتشار الجغرافي لأعداد المحافظات داخل المناطق الإدارية يأخذ العديد من الصور الانتشارية المكانية.

- دراسة بعنوان بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني 1918-1948 للباحث سعادة علي سعادة علي 2004م وقد تلخصت الدارسة في المجال الإداري بالحديث عن عملية الإصلاح الإداري التي شملت مدينة نابلس في العهد العثماني وما ترتب عليه من إنشاء البلديات. كما تحدثت عن التغيرات التي طرأت على وضعها الإداري في عهد الانتداب البريطاني ليتناسب مع مخططاتهم الاستعمارية، ليتمشى مع أطماع الحركة الصهيونية في اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

- دراسة بعنوان العلاقة بين مؤسستي المحافظات والبلديات وانعكاس ذلك على أدائهما في مناطق الضفة الغربية 1994-2004 للباحث غسان علي عزت المصري، 2006، وقد تلخصت الدراسة في عملية تفكيك الغموض الذي أحاط بتلك العلاقة من خلال تحليل المضامين الدستورية والقانونية وتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل منهما وعلاقة كل طرف مع السلطة المركزية، ودور كل ذلك في تكوين ووضع ازدواجية السلطة وتداخل الصلاحيات والاختصاصات بين الطرفين، كما رصدت الدراسة المؤثرات السياسية التي واكبت نشوء النظام السياسي وساهمت في تكوين علاقة السلطة المركزية مع مؤسسات المحافظات والبلدية من خلال السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية لتوظيف مؤسسات السلطة المحلية لتحقيق أهدافها.

- دراسة مقارنة بعنوان اختصاصات واستراتيجيات البلديات والهيئات المحلية وآثارها في المشاركة والتنمية (1996-2004) للباحث معروف محمد إبراهيم زهران، 2005م، وقد تناولت هذه الدراسة ضرورة التوجه إلى اللامركزية الإدارية وقد تطرق الباحث في

دراسته بالبحث والتحليل إلى نظام الإدارة المحلية الأردني وكذلك المصري بالإضافة إلى نظام الهيئات المحلية الفلسطينية والقيام بمقارنة بينها وبيان أهم المساوئ لهذه الأنظمة.

- دراسة مقارنة بعنوان العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية مع التطبيق في فلسطين، للباحث عبد الناصر طالب ياسين مكي، وإشراف الدكتور هشام جبر،وقد قامت هذه الدراسة على أن هناك نماذج ثلاثة تنظم العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية ،وقد قامت هذه الدراسة على عمل مقارنة بين هذه النماذج الثلاثة وتطيقها على مجموعة من الدول وأخيرا تم تطبيقها على نظام الحكم في فلسطين وبينت طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات الحكم المحلي التي تأثرت بالحكومات المتعاقبة على فلسطين، وخلصت الدراسة إلى انه لا بد من إحداث تغيير جذري في العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات الحكم المحلي في فلسطين من شأن هذه العلاقة أن تكن قائمة على التكافؤ ومثل هذا النظام لن يأتي عن طريق إتباع النظم الموروثة المعمول فيها في البلدان الشرقية وإنما من خلال إدخال نظام شامل يقوم على أساس الإدارة اللامركزية وتحقيق نظام السياسة اللامركزية.

- دراسة بعنوان تطور التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في ظل الاحتلال العثماني (922-1337هـ/1516-1918م)، للباحثة حنان حسين تقالة، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج منها: أن التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في العهد العثماني لم تكن ثابتة، وإنما طرأ عليها الكثير من التغيير والتبديل، وقد كان يعزى ذلك لعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية وغيرها، وبالإضافة لذلك فإن هذا التغيير في التقسيمات الإدارية اظهر زيادة أهمية بعض مناطق بلاد الشام أحيانا وتراجع أهمية بعض المناطق والمدن أحيانا أخرى. من النتائج الأخرى التي خرجت بها الدراسة أن بلاد الشام في العهد العثماني افتقدت إلى وجود مركزٍ لها و كانت مقسمة إلى ولايات، بالإضافة إلى

ذلك أظهرت الدارسة أن التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في بلاد الشـــام دلت على تداخل ولاياتها وعدم وجود حدود ثابتة.

- رسالة بعنوان: التقسيمات الادارية لإمارة عسير، للباحث: عيدان بن محمد بن تركي العلياني، 1995م، ويناقش هذا البحث التقسيمات الادارية من جانبين هما:

1. التقسيم الإداري والجغرافي لإمارة عسير وتطورها التاريخي وتقسيم المحافظات والمراكز.

2. التقسيم الإداري والجغرافي للإدارات والمصالح الحكومية في حدود منطقة الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

1. تقع أغلب إمارة منطقة عسير ضمن نطاق جبال السراوات.

2. يتطابق تقسيم المحافظات مع التقسيم القبلي في أغلب المحافظات.

3. تتداخل حدود بعض المصالح الحكومية في منطقة عسير مع حدود نطاق المصالح الحكومية الأخرى في بعض المناطق الادارية المجاورة.

4. هناك عدد من الظواهر والعوامل التي تبين تأثيرها المباشر في امتداد المناطق الادارية، وبالتالي في امتداد حدودها وحجمها وشكلها كالتضاريس والأودية والسكان وكثافتهم والتركيب الاجتماعي والاقتصادي.

- رسالة بعنوان التقسيمات الادارية الجغرافية في مدينة ومنطقة مكة المكرمة، للباحثة فاطمة عويد دخيل العبسي، 1994م، وقد تناولت فيها الباحثة التقسيمات الادارية من جانبين مهمين، هما:

1. التعرف على التقسيم الاداري الجغرافي داخل المدينة حيث شمل تقسيم الاحياء– تقسيمات البلديات– تقسيمات مركز الشرطة.

2. التعرف على التقسيمات الادارية الجغرافية المختلفة والتي تجعل من مدينة مكة المكرمة مركزا اداريا لها.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة، ما يلي:

1. يوجد تباين في الامتدادات المكانية لكل التقسيمات الادارية التي تجعل من مدينة مكة المكرمة مركزا لها.

2. هناك العديد من الأسس الجغرافية التي استخدمت لتقسيم مكة المكرمة إلى مناطق إدارية، سواء كانت أحياء أو مراكز للشرطة أو بلديات فرعية، وعلى الرغم من أن اختيار مواقع مراكز هذه التقسيمات الادارية كان متوسطا وجيدا إلا ان بعضها كان متطرفا ويحتاج إلى إعادة نظر.

- رسالة بعنوان: أهمية التنمية حسب التقسيمات الإدارية في منطقة الباحثة، للباحثة: نورة بنت مطر بن محمد الغامدي، 2010م، هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية الى دراسة التقسيم الإداري المحلي، والتنمية الإدارية في منقطة الباحثة، وتحليل العلاقة الارتباطية، وأثر المتغيرات الجغرافية وغير الجغرافية على التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الباحثة، وذلك بعد التعرف على التقسيمات والتنمية الإدارية وتحديد تلك الأنواع من المتغيرات. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة كلاً من المنهج الوصفي التحليلي، والتحليلي الكمي أسلوباً للدراسة، معتمدة في ذلك على البحوث والدراسات والمقالات التي استعرضت التقسيم الإدارة والتنمية الإدارية لبعض مناطق ومحافظات ومدن المملكة، والبيانات والإحصائيات والتقارير التي جمعت من المصالح الحكومية ذات العلاقة. كما استخدمت الباحثة الانحدار الخطي لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة التي توصلت إليها: أن المتغيرات الجغرافية أقوى أثراً على التقسيمات والتنمية الإدارية مقارنة بالمتغيرات غير الجغرافية، كما اتضح أن تركز الإداريات الحكومية في إمارة الباحثة دليل على أهمية العلاقة ما بين التقسيمات والتنمية

الإدارية، وتبين أن التنمية الإدارية ذات أثر فعال على بقية العمليات التنموية بأنواعها المختلفة وأنه من المرجح أن لا يتحقق أهداف التنمية المتوخاة ما لم تطبق التنمية الإدارية بصورة علمية.

- رسالة بعنوان: نظام الحكم الإداري في إمارة مكة المكرمة في العهد العثماني الأول (1517–1802م)، للباحث محمد حميدان العويضي الحربي. يهدف البحث الى دراسة نظم الحكم والإدارة في مكة في العهد العثماني الأول دراسة تاريخية دقيقة، وتطور هذه النظم وأثرها في الحياة المكية على وجه العموم. وقد تناولت الدراسة أهم ملامح النظام الإداري في مكة المكرمة في العهد العثماني الأول مع دراسة لأهم ملامح نظام الشرافة وأثرها على الأوضاع السياسية والاجتماعية في مكة على وجه الخصوص، وأهم اختصاصات منصب الشريف، وظاهرة النزاع على منصب الشرافة وأثر ذلك على الحياة العامة في مكة، وموقف الدولة العثمانية من ذلك النزاع، كما تناولت الدراسة أهمية صنجقية جدة سياسيا وإداريا، وأهم اختصاصات الإدارية والمالية والعسكرية، وأهم الوظائف الدينية التي كانت موجودة في مكة المكرمة في ذلك العهد. ثم تناول البحث النظام المالي الذى كان سائدا في مكة المكرمة وأهم عناصر الجهاز الإداري المنفذ لهذا النظام وموارد الدخل التي كانت تعتمد عليها مكة المكرمة. وقد أصبحت هذه الدراسة أن لهذه النظم بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، ويمكن إيجاز بعض النواحي الإيجابية فيما يلي: (1) تمتع الشريف في مكة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي وحرية الإدارة، وظل الحجاز بعيدا عن تطلعات الأستانة السياسية والعسكرية. (2) انفراد الشريف في مكة دون سائر حكام الولايات العثمانية بميزة إعفائه من تقديم أى نوع من أنواع الالتزامات الضريبية للدولة العثمانية وكذلك مكة والحجاز. (3) كانت مكة – والحجاز عموما – تتلقى كل عام اعتمادات مالية ضخمة من الخزينة المصرية ومن الخزينة العامة باستنبول. (4) احتفظت مكة – والحجاز عموما – بثقافتها المحلية وتقاليدها. (5) تعتبر الحجاز ومكة في ذلك العهد وحدة إدارية ضمن كيان إسلامي كبير، ألا وهو الدولة العثمانية، وكان يعزز وحدة العالم الإسلامي. أما عن السلبيات فمن

أهمها: (1) انعدام حالة الأمن بين مكة وبقية أجزاء الحجاز فكثرت الاعتداءت على القوافل والمسافرين. (2) فشل الدولة العثمانية في القضاء على النزاعات بين جماعات الأشراف مما أحدث أضرارا كثيرة بالمجتمع المكي والحجازي. (3) تركت القوانين العثمانية المجال واسعا لظهور المحسوبية والرشوة وبيع الوظائف الإدارية والقضائية والدينية. (4) إهمال بناء المؤسسات الاجتماعية ذات المردود العلمي والصحي والاقتصادي على الأفراد والجماعات. (5) اتكالية المجتمع الحجازي على ما تدره محامل الحج وما تتكرم به الدولة العثمانية مما جعل الوضع الاقتصادي هش التكوين.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية و جغرافية عن الضفة الغربية

أولا: الضفة الغربية كتعبير سياسي

ثانيا: الضفة الغربية كتعبير جغرافي

1) الجغرافية الطبيعية للضفة الغربية

- **البنية والتركيب الجيولوجي**
- **مظاهر السطح (الجيومورفولوجيا)**
- **المناخ**
- **التربة**
- **الموارد المائية**

2) الجغرافية البشرية للضفة الغربية

- **السكان (التوزيع، والكثافة، والتركيب السكاني)**
- **الاقتصاد (الزراعة، والصناعة، والخدمات، واالسياحة، والنقل)**

الفصل الثاني

لمحة تاريخية و جغرافية عن الضفة الغربية

أولاً: الضفة الغربية كتعبير سياسي:

يعتبر مصطلح الضفة الغربية من الناحية الزمنية حديثا جدا، ولم يظهر إلا بعد ضم هذه المنطقة الفلسطينية إلى المملكة الأردنية في عام 1950[1].

وقد أطلقت الأردن هذا المصطلح على الجزء المتبقي من فلسطين بحدودها الانتدابية والذي لم يسقط في عام 1948، وقد ضُمت هذه المنطقة إلى المملكة الأردنية بعد مؤتمر أريحا الذي انعقد عام 1950[2]. وبموجب هذا المؤتمر أصبحت الوحدة قائمة ما بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. أعتبر أهالي الضفة الغربية مواطنين أردنيين حتى عام 1988 عندما قرر الأردن فكّ الارتباط القانوني والإداري والمالي مع الضفة الغربية ولم يعد سوى الأوقاف تحت الإدارة الأردنية، والتي بقيت حتى وقتنا هذا[3].

وعلى هذا، فإن ما كانت تعبر عنه هذه المنطقة الفلسطينية قبل عام 1950، أصبح يختلف عما تعبر عنه بعد هذا العام، فيما كانت هذه المنطقة ذات مدلول جغرافي يعرف بالمرتفعات الفلسطينية الوسطى، أصبح فيما بعد ذو تغير سياسي مهم مازال قائماً حتى يومنا هذا، وبذا فان نتيجة تغير هذا المدلول تبع ذلك تغير في كافة أشكال الحياة في الضفة وأصبحت لها ارتباطات وعلاقات اقتصادية وسياسية وسكانية مختلفة عما كانت في السابق، بحيث أن علاقاتها وارتباطاتها قويت وزادت مع الضفة الشرقية عما كان في السابق، في حين وبسبب

---

[1] عنّاب، وائل: **الجغرافيا الاقتصادية للضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة .1979م ص1-12

[2] الموسوعة الحرّة www.ar.wekipedia.org

[3] **المصدر السابق.**

الاحتلال الإسرائيلي لبقية المناطق الأخرى لفلسطين بحدودها الانتدابية (ما عدا قطاع غزة) فقد انخفض حجم العلاقات مع فلسطين المحتلة[1].

ويشتمل مصطلح الضفة الغربية على تلك المنطقة الفلسطينية التي يحدها من الشرق مجرى نهر الأردن والشاطئ الشمالي الغربي والغربي من البحر الميت وبطول حوالي 110كم، أما الجهات الثلاث الأخرى – الشمالية والغربية والجنوبية – فتحدها خطوط الهدنة الأردنية الإسرائيلية والتي وقعت عام 1949، وتمتد أراضيها من الشرق إلى الغرب بعرض متوسط يصل حوالي 43كم عند خط عرض القدس، ويصل امتدادها من الشمال إلى الجنوب حوالي 135كم [2].

أما بالنسبة للمساحة الإجمالية للضفة الغربية فتقدر بـ 5600كم²، ولكنها اختلفت من وقت لأخر وتأثرت بمجموعة من المشاريع التي ساهمت وباستمرار بتقليص ونهب مساحات من الضفة الغربية.

وسنعرض لاحقاً مجموعة من المشاريع وكيف أنّ هذه المشاريع أثّرت وساهمت في تقليص المساحة الإجمالية للضفة الغربية، وقد بلغت مساحة الضفة الغربية 5655كم[32]. وأما امتدادها الفلكي، فهي تقع بين دائرتي عرض 31.24 ، 32.33 شمالاً وبين خطي طول 34.50 ،35،35 شرقي خط غرينيتش.

تطور الحدود السياسية:

تغيرت مساحة الضفة الغربية من وقت لأخر تبعا لتغير الحدود التي رسمت وحددت بها في اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية، وعليه فستتناول هذه الدراسة مجموعة من أهم القرارات

---

[1] عنّاب، وائل: **مصدر سبق ذكره**، ص1–12.

[2] اللوح، منصور: **العلاقة بين الأمطار وبعض المتغيرات الجوية والطبيعية في الضفة الغربية – فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، م12، العدد2، 2004، ص205

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. **جدول استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية**، رام الله – فلسطين

والمشاريع التي ساهمت في ترسيم وتغيير حدود هذه المنطقة من وقت لأخر، وأهم هذه المشاريع والاتفاقيات:

أ. مشروع تقسيم فلسطين لعام 1947.

ب. اتفاقية الهدنة الأردنية – الإسرائيلية 1949.

ج. الجدار الفاصل الذي إقامته إسرائيل عام 2002.

أ. مشروع تقسيم فلسطين لعام 1947:

وقد صدر هذا القرار بتاريخ 29/نوفمبر/1947، وأهم ما تمخض عنه إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإنشاء دولتين على أراضيها؛ واحدة للعرب والأخرى لليهود، وأن تكون منطقة القدس منطقة دولية.

ويُعد هذا القرار من أولى المحاولات لحل النزاع العربي – الصهيوني على أرض فلسطين[1]. وهذا القرار لم يكن وليد ساعته، وإنما ظهر للمرة الأولى في توصيات اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) في عام 1937، والتي أوصت بوجوب تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب كسبيل للسلام[2]. وبموجب هذا القرار فقد أعطى (56%) من مساحة فلسطين للدولة الصهيونية و(43%) للدولة الفلسطينية وبقيت القدس ومحيطها والتي تبلغ (0.65 %) من مساحة فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة باعتبارها مدينة مقدسة[3].

وكما هو موضح في الخريطة (3)، فإن أراضي ما عرف بالضفة الغربية فيما بعد كانت جزءاً من أراضي الدولة التي خصصت للعرب من أراضي فلسطين.

---

[1] موقع الجزيرة دوت نت / المعرفة http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da129ae2-5233-478c-9d32-d99c6c83631f.

[2] عنّاب، وائل: **مصدر سبق ذكره**، ص1–12.

[3] **شبكة الصحافة غير المنحازة** www.voltairenet.org.

وقد رسمت حدود الضفة الغربية مع الدولة الصهيونية في قرار التقسيم لعام 1947 بشكل يكاد يساير الحدود الطبيعية بين هذا الإقليم الجبلي وسهل مرج ابن عامر في الشمال، حيث يسير خط الحدود في قسمه الشمالي قريباً من أقدام مرتفعات نابلس الشمالية، أما في الغرب فانه يسير عبر الهامش الداخلي للسهل الساحلي الفلسطيني مسافة طويلة قبل أن يلتقي بأقدام مرتفعات الخليل الغربية عند تل الناجلة، الذي يبعد حوالي 33كم إلى الغرب من مدينة الخليل، وفي الجنوب يتجه إلى الشمال الشرقي مخترقا قسما من الصحراء النقب، ليتابع بعدها اتجاهه شرقا عند أقدام مرتفعات الخليل الجنوبية حتى رأس الزويرة، حيث يتجه ثانية إلى الشمال الشرقي عبر صحراء الخليل قريباً من أقدام المرتفعات الشرقية، حتى يصل إلى البحر الميت[1].

ولكن وبسبب نشوب الحرب العربية الصهيونية الأولى عام 1948، سرعان ما تغيرت هذه الحدود للضفة الغربية وحلت محلها حدود خطوط الهدنة التي أفقدت الضفة الغربية مساحة كبيرة لمصلحة إسرائيل، فبعد أن كان الجزء الشمالي من قضاء جنين، والذي يشمل قسماً كبيراً من سهل مرج ابن عامر الجنوبي، وكذلك الجزء الشمالي الغربي من قضاء طولكرم الذي يضم قسماً كبيرا من السهل الساحلي، بالإضافة إلى منطقة اللد والرملة السهلية، ومنطقة بئر السبع، بعد أن كانت هذه المناطق تدخل ضمن أراضي الضفة الغربية في تقسيم عام 1947، أصبحت نتيجة لحرب عام 1948 وتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية عام 1949 تدخل ضمن إسرائيل.

[1] موقع الجزيرة دوت نت/المعرفة www.aljazeera.net.

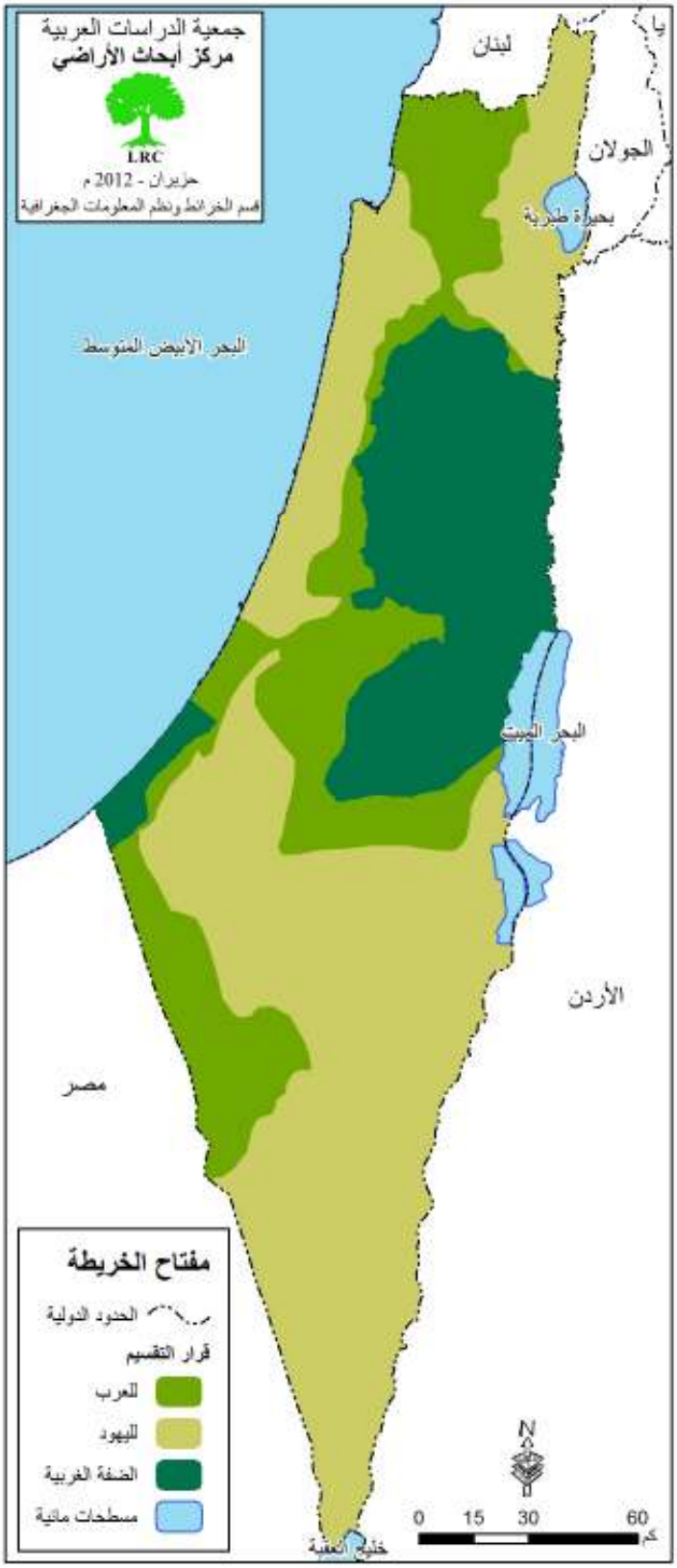

خريطة (3): مشروع تقسيم فلسطين لعام 1947م

المصدر : مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

ب. اتفاقية الهدنة الأردنية – الإسرائيلية 1949:

أضعفت حرب عام 1948 أي احتمال لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 181 (قرار التقسيم)، فقد كان من أهم نتائج الحرب استيلاء إسرائيل عنوة على جزء كبير من المنطقة المخصصة لإقامة الدولة العربية، ولم يبق في أيدي العرب من فلسطين سوى منطقتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة بمساحة تقدر بنحو 6200كم^2 بعد أن كانت المساحة المخصصة للدولة العربية طبقاً لقرار التقسيم نحو 11،600 كم^{12}.

وعليه، فقد جرت اتفاقيات الهدنة في عام 1949، بين إسرائيل من جهة والدول العربية المجاورة (مصر، والأردن، وسوريا) من جهة أخرى، حيث تم منع الأردن من ترسيم حدود الضفة الغربية بعد أن استقر الوضع العسكري في المنطقة. ومنذ العام 1948 وحتى عام 1967 خضعت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية للإدارة الأردنية، بينما خضعت غزة للإدارة المصرية. وقد كانت النقطة الرئيسية التي حددت الخط الحدودي بين الأردن وإسرائيل في هذه الاتفاقية هي المواقع والاستحكامات التي تحصن خلفها كل من طرفي النزاع، بالإضافة إلى طرق المواصلات الرئيسية ودورها في تحديد هذا الخط الحدودي، وباستثناء هذين العاملين، فان واضعي الخط الحدودي تجاهلوا جميع العوامل الطبيعية والبشرية في أقرار الخط الحدودي، إلا إذا كان لهذه العوامل بعداً عسكرياً ، والسبب الرئيسي في ذلك أن الذين قاموا بتخطيط الحدود هم من العسكريين، وكان جل اهتمامهم مركزا على النواحي العسكرية دون سواها[2].

وحسب ما هو ظاهر في الخريطة (4)، فقد فقدت الضفة الغربية ما يعادل 35.3% من أصل مساحتها الواردة في قرار التقسيم عام 1947، بحيث أن الجهة الشمالية انكمش خط الهدنة فيها عن الحدود السابقة باتجاه الجنوب إلى مسافة 5كم تقريبا في قطاع زرعين – وجلمة، والى حوالي 8 كم تقريبا في قطاع خربة ليد – زبونة، والى أكثر من 9 كيلومترات في قطاع الكفرين – عانين، وأما في الجهة الغربية فقد تراجع صوب الشرق إلى مسافة 4 كم في قطاع باقة الغربية، ويتسع بالاتجاه جنوبا ليصل إلى 18 كم في قطاع بير يعقوب – شلتا، والى حوالي 44

---

[1] البابا، جمال: مقال بعنوان: ***خط الهدنة – تاريخ ووقائع، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني***، السنة الثانية، العدد 5+6 – يناير/يونيو 2002. **مجلة فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية.**

[2] البابا، جمال، **المصدر السابق.**

كم في قطاع ياصور – القدس أما الجهة الجنوبية فقد تراجع صوب الشمال حوالي 19 كم في قطاع بئر السبع – وادي خليل، والى حوالي 12كم في قطاع خربة كسيفة – خربة عتير[1].

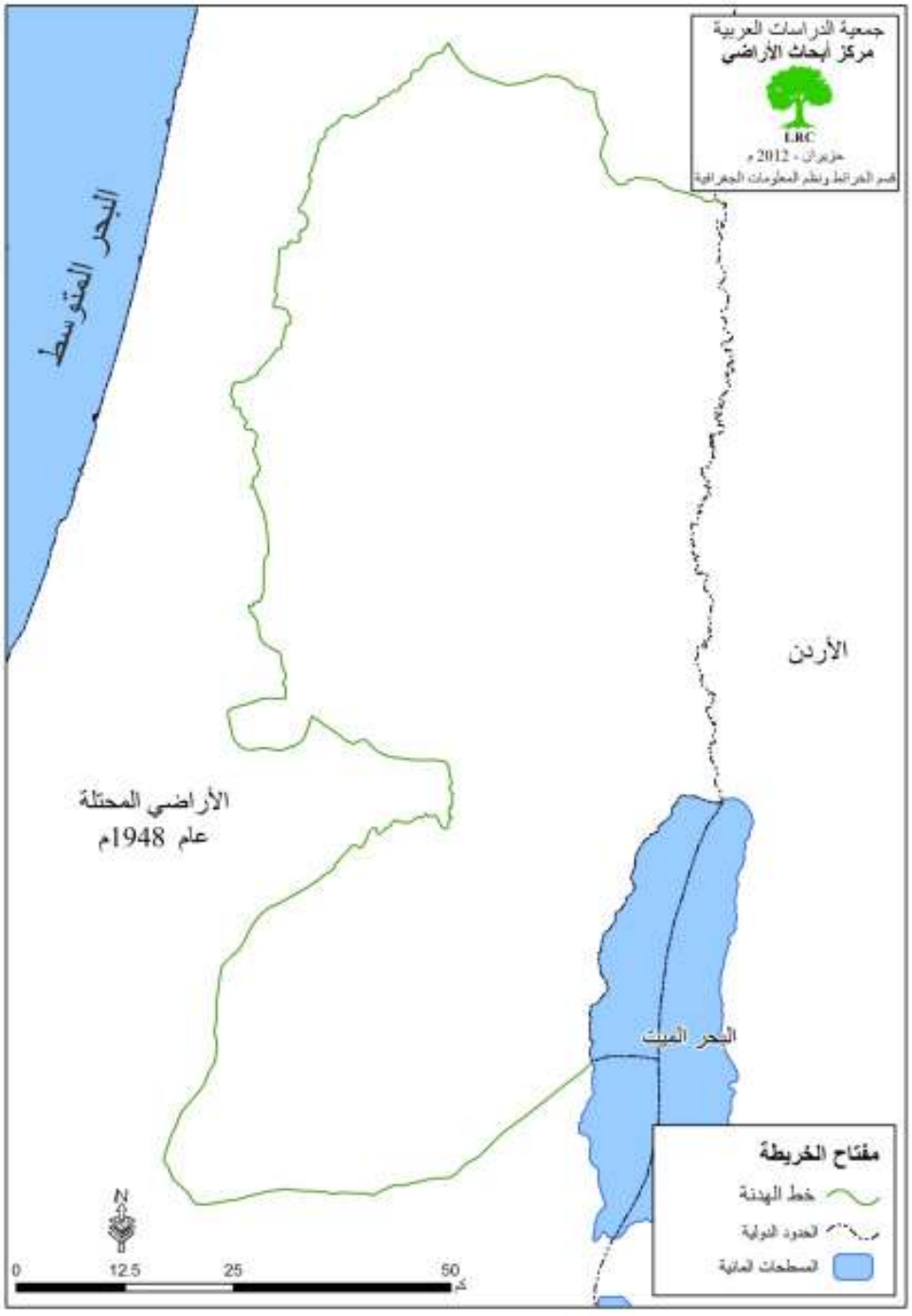

خريطة (4): خط الهدنة حول الضفة الغربية

المصدر: مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

[1] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص1–12.

وهذه التعديلات في الحدود والتي جرى الاتفاق عليها ما بين الأردن وإسرائيل في اتفاقية الهدنة، أفقدت الضفة الغربية ما يعرف بمنطقة المثلث الواقعة في الشمال الغربي للضفة الغربية وبمساحة تقدر بنحو 350 ألف دونما وهو من أخصب الأراضي التي كانت تشملها أراضي الضفة الغربية وبذلك أصبحت هذه المنطقة خارج حدود الضفة الغربية ما بعد اتفاقية الهدنة لعام 1949.

وقد سمح خط الهدنة هذا بان تزيد الدولة اليهودية مساحتها على حساب أراضي الضفة الغربية الواردة في تقسيم عام 1947، بما يعادل 21.6% من أصل مساحة الدولة اليهودية الواردة في قرار التقسيم، ويعادل ذلك حوالي 48.2% من مجموع المساحة التي كسبتها الدولة اليهودية نتيجة لحرب عام 1948 وهدنة عام 1949[1].

ونتيجة لذلك فقد لحق الضرر بالسكان والقرى العربية، واختلف الضرر من منطقة لأخرى، فقد كان أبلغ الضرر في منطقة السهل الساحلي، بسبب الكثافة السكانية العالية نسبياَ، وأصاب بأضرار أقل منطقة صحراء الخليل التي كانت مأهولة فقط بالبدو الرحل، ولم تقتصر الأضرار في المنطقة الساحلية على اقتطاع أراضي السكان فحسب، بل تعداه إلى كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، فقد منع القرويون في المنطقة الحدودية من الوصول إلى أراضيهم السهلية الموجودة في مرج ابن عامر والسهل الساحلي، واضطرهم للجوء إلى المنطقة الجبلية (أراضي الضفة الغربية)، والتي لم يكن بإمكانها الحلول محل أراضيهم، وبالرغم من تطور العلاقة بين هذه القرى الحدودية والمدن الجبلية، إلا أن هذه العلاقة اختلفت تماماَ عن العلاقة التي كانت قائمة بين هذه القرى والمدن الساحلية، والتي كانت بمثابة المخرج لتصريف منتجاتهم واستيعاب الأيدي العاملة عن حاجة الزراعة في تلك المدن الساحلية الكبيرة نسبياً[2].

بالإضافة لما سبق، فقد كان لخط الهدنة تأثير على المصادر المائية والتربة، حيث أن هذا الخط يسير مع السفوح الغربية لجبال الضفة الغربية، وهذا يعني تسرب أكبر من المياه

---

[1] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص1-12.

[2] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره.**

الساقطة على هذا السفوح على شكل مياه جوفية أو أودية سطحية باتجاه المنطقة الغربية أذا ما علمنا أن السفوح الغربية هي منطقة أكثر سهولة من المناطق الشرقية، وعلية فان الأحواض الغربية للمياه الجوفية أغنى من الموجودة في المنطقة الشرقية.

أما فيما يتعلق بالتربة، فتعد مرتفعات الضفة الغربية المصدر الرئيسي الذي يمد السهل الساحلي على الجانب الغربي لخط الهدنة بالتربة، حيث تقوم الأودية الموسمية بحمل الطمي من المرتفعات إلى السهل الساحلي، وهذا يستدعي أقامة سدود على هذه الأودية للاستفادة من مياهها وكذلك لتقليل فقدان التربة[1].

ج. الجدار الفاصل 2002:

بالإضافة لما سبق، فان الجدار الفاصل الذي أقامته إسرائيل عام 2002 والذي يلف الضفة الغربية له الأثر الكبير في زيادة نسبة الأراضي التي فقدتها الضفة الغربية. ولحد الآن وبسبب التعديلات المستمرة في مسار هذا الجدار والتي تكون دائماً على حساب أراضي الضفة الغربية، فان هذه النسبة تزداد باستمرار والتهام أكبر لأراضي الضفة الغربية.

ويختلف مفهوم هذا الجدار عند الفلسطينيين عنه عند الإسرائيليين، فيما يطلق الجانب الإسرائيلي الرسمي علية اسم الجدار الأمني، وذلك في محاولة لإخفاء صيغة قانونية على هذا البناء[2]، فان السلطة الفلسطينية تطلق علية اسم جدار الضم والتوسع، وذلك على اعتبار أن هذا الجدار يؤدي إلى توسع إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وضم أراضي فلسطينية إلى إسرائيل بفعل واقع الحال الذي يفرضه بناء الجدار[3].

ويمكن وصف هذا الجدار على أنة سلسلة من الأسوار والحواجز والأسلاك الشائكة الكهربائية والخنادق التي تحيط بالضفة الغربية ويمر في معظمه في أراضي الضفة الغربية

---

[1] البابا، جمال، **مصدر سابق**.

[2] جبر، بلال: **تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2005، ص12.

[3] **المصدر السابق**، ص12 (نقلاً عن مجلس الوزراء الفلسطيني قرار رقم9/51).

بشكل متعرج بين الجبال والوديان وبين المستعمرات الإسرائيلية والتجمعات السكانية الفلسطينية، ويختلف طول هذا الجدار ما بين الأرقام والمُعطيات على الأرض بين فترة وأخرى كما هو موضّح في الجدول (1) الذي يبيّن تطوّر وتقدّم عملية إنشاء الجدار

جدول (1): تطور وتقدم إنشاء الجدار

	الطول (كم)	النسبة من طول المسار
أُكملت إقامته	439.7	62.1
البناء في أوجه	56.6	8
لم يتم إقامته بعد	211.7	29.9
المجمـــــــوع	708	100

المصدر: تم نقل المعلومات من مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) وهي صحيحة لغاية شهر تموز 2009(16-7-2012)

تبين من خلال هذا الجدول (1) أن معطيات هذا الجدار وأطواله تختلف بين وقت لأخر وجُل هذه الاختلافات تصب بجوانبها على حساب الضفة الغربية.

ويمتد هذا الجدار من قرية سالم في شمال الضفة الغربية حتى مستوطنة كرمل جنوب مدينة الخليل، ومن قرية سالم إلى غور الأردن من جهة الشرق، ويضم الجدار مجموعة من الجزر وذلك في محاولة لضم أكبر قدر ممكن من المستوطنات الواقعة داخل أراضي الضفة الغربية، مثل جزيرة الساحرة التي تضم مستعمرة أرائيل وبعض المستعمرات الأخرى القريبة مثل كدوميم وكرني وشومرون، وهناك أيضاَ جزر مثل غوش عتسيون، وعوفاريم، وجفعات زئيف في محيط القدس. وكما هو موضّح في الجدول (2) الذي يبين توزيع هذه المستعمرات في الضفة بناءً على تواجدها بالنسبة للجدار.

جدول (2): توزيع المستعمرات في الضفة الغربية بناءً على تواجدها بالنسبة للجدار الفاصل

	عدد المستعمرات	عدد السكان
المستعمرات الواقعة غربي الجدار	48	187.840
المستعمرات الواقعة شرقي الجدار	69	57.330
المستعمرات الواقعة في شرقي القدس	12	192.918
المجمـــــــوع	129	438.088

المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم
(16-7-2012)http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

ملاحظة: المعطيات عن السكان صحيحة لنهاية عام 2005. مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، منظمة :(OCHA) مكتب هيئة الامم المتحدة للشؤون الأنسانية.

أما منطقة اللطرون ومنطقة غرب رام الله فسيتم بناء جدار عازل مزدوج بحجة أن هذه المناطق محاذية لمطار اللد بحيث يقع الجدار الأول قريباً من خط الهدنة والجدار الثاني فسيتم بناءه على عمق 9 كم داخل الضفة، وهذا يعنى حبس العديد من القرى الفلسطينية في المنطقة بين الجدارين. هذا بالإضافة إلى منطقة غلاف القدس حيث أن الجدار هناك سوف يحيط مدينة القدس وجوارها بحيث يعزلها عن باقي مدن الضفة الغربية[1].

وحسب ما هو مبين في الخريطة (5)، فانه يطوق الضفة الغربية وبشكل متعرج الأمر الذي أدى بدورة أن يكون أطول من خط الهدنة وأن يلتهم مساحات جديدة من أراضي الضفة الغربية بحيث أن 90% من بناء هذا الجدار واقع ضمن أراضي الضفة الغربية[2].

[1] البابا، جمال: مقال بعنوان: **الجدار الفاصل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية، العدد 11-12.

[2] جبر، بلال، **مصدر سابق**، ص13.

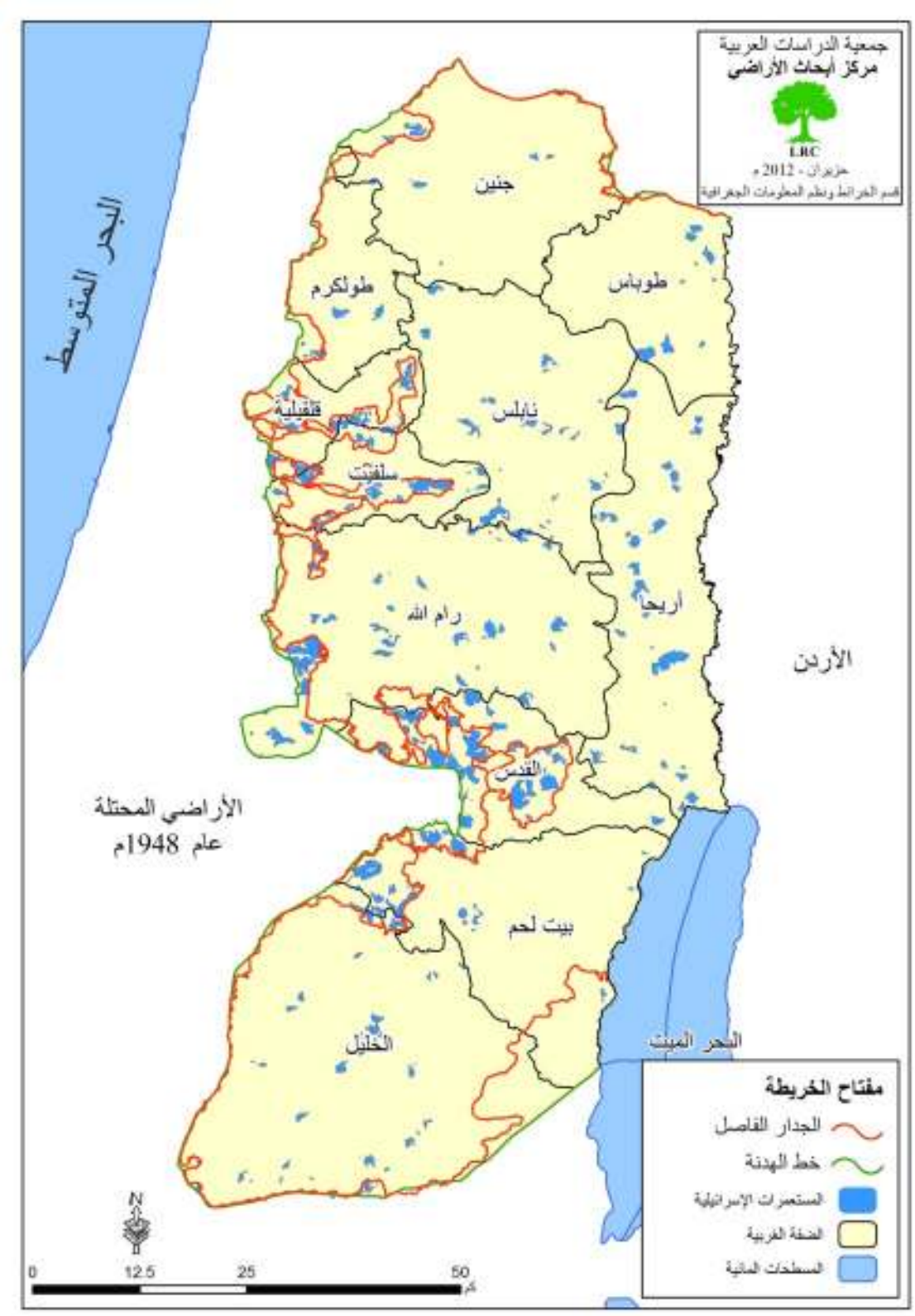

خريطة (5): مسار الجدار الفاصل حول الضفة الغربية

المصدر: مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

جدول (3): مساحة الأراضي التي التُهمت من الضفة الغربية بسبب الجدار حتى 2006م

	مساحة الأرض	النسبة من مساحة الضفة
المساحة الواقعة غربي الجدار (يشمل شرقي القدس)	479.881	8.5
المساحة الواقعة شرقي الجدار والمحاطة بجدار جزئي أو بجدار كامل	191.040	3.4
المجمـــــوع	670.921	11.9

المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم

(16-7-2012)http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

ولقد تبع بناء هذا الجدار مجموعة من الآثار التي أهمها ضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، وسيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الجوفي لمياه الضفة الغربية، وخاصة الحوض الغربي والحوض الشمالي، بالإضافة لذلك الآثار الاقتصادية السلبية وتقطيع أوصال الضفة الغربية وما ترتب علية من تقليل التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل الضفة ، وتضيق الخناق على السكان.

جدول (4): عدد البلدات والسكان المتأثرين جرّاء مسار الجدار في الضفة الغربية.

	عدد البلدات	عدد السكان
القرى والبلدات الواقعة غربي الجدار	35	35.000
القرى والبلدات الواقعة شرقي الجدار والمحاطة بجدار من ثلاثة اتجاهات على الأقل	25	151.000
شرقي القدس	21	225.000
المجمـــــوع	81	411.000

المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم

(16-7-2012)http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

ثانياً: الضفة الغربية كتعبير جغرافي:

1): الجغرافية الطبيعية للضفة الغربية:

في السابق تم تناول الضفة الغربية من الجانب السياسي وتم استعراض أهم الاتفاقيات التي أسهمت في ترسيم حدود هذه المنطقة. وسيتم الآن استعراض أهم الجوانب الطبيعية لهذه المنطقة من حيث مظاهر السطح، والبنية والتركيب الجيولوجي لها والمناخ والتربة، وأهم الموارد المائية فيها، وذلك في محاولة لإعطاء صورة واضحة عن المقومات الطبيعية لهذه المنطقة والتي تساعدنا في معرفة المميزات الطبيعية التي تقع في كل إقليم عند دراسة التقسيمات الإدارية الداخلية لهذه المنطقة.

- **البنية والتركيب الجيولوجي:**

- البنية في الضفة الغربية وتطورها:

تتجه المعالم البنوية في الضفة الغربية نحو الشمال الشرقي والشمال الغربي، لكن هذه الاتجاهات تتقطع بنطاقات الصدوع الرئيسية، وبغور وادي عربة_ الأردن الذي رافق الصدوع. وتعود بدايات تشكل اللاندسكيب الحالي في نهاية الزمن الجيولوجي الثاني، مع حركة رفع أرضية تدريجية من البحر الميت مصحوبة بحركات الطي التي تكون واضحة غربي الأخدود. وقد عملت الحركات الأرضية الرافعة والطي على زيادة شد القشرة الأرضية وقادت بالتالي إلى التصدع، وأدت الصدوع بدورها إلى فصل الكتل الصخرية. التي هبط بعضها كأخاديد أو أغوار بينما بقيت الأخرى مرفوعة كنجود[1].

[1] عنّاب، وائل: **مصدر سبق ذكره**، ص32

ويمكن تمييز إقليمين بنيويين في الضفة الغربية هما:

أ. غور ووادي الأردن:

يعتبر أخدود وادي عربة – الأردن جزءاً من الأخدود الإفريقي السوري بطول 360 كم وهو يمتد من خليج العقبة جنوباً وحتى بحيرة طبريا شمالا، وهو يفصل الكتلة الفلسطينية في الغرب عن كتلة شرق الأردن. ويتراوح عرض أرضية الغور ما بين 5–20 كم ويشكل الغور في الضفة الغربية قطاعاً صغيراً لا يتعدى طوله 106 كم من الجانب الغربي لغور وادي الأردن الشمالي. وقد بدأت الصدوع في الظهور مع الطي والحركات الأرضية الرافعة في الميوسين الأسفل، وبدأ منخفض الأردن يتشكل كسلسلة من الأحواض المنفصلة في البداية، وبعد ذلك كتصدع.

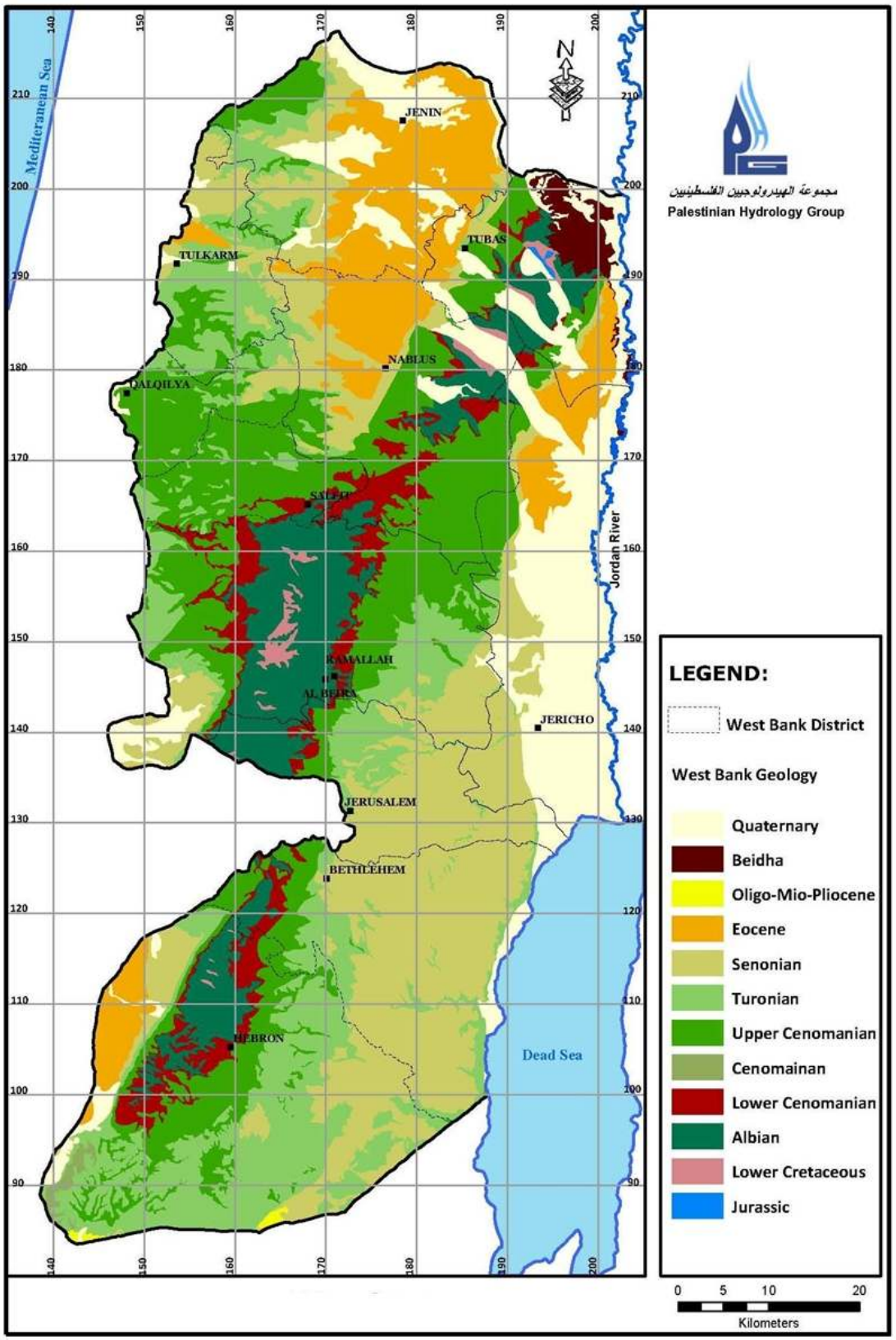

خريطة(6) :الخريطة الجيولوجية للضفة الغربية.

المصدر: مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

مستمر متواصل، حيث حدثت عدة أطوال من الحركات الانهدامية الرئيسية عند نقطة التغير في البليوسين – البلايستوسين، وفيما بين البلايستوسين، ويظهر أن الطي قد حدث خلال الثلاثي الأوسط، وبشكل رئيسي في الغرب والشمال، معاصراً ومصحوباً مع بداية الانهدامات، وقد كان الطي متبوعاً بتقوس محلي عريض، وخلال البلايستوسين القديم كان متبوعاً بعدة أطوال من حركات التصدع الرئيسة[1].

ب. منطقة الالتواء المركب والكتلة الصدعية غربي الأخدود:

تعرضت بلاد الشام ومنها فلسطين في الزمن الجيولوجي الثاني والثالث لعمليات طيّ كبيرة شكلت ما يعرف بالقوس السوري وتمتد هذه الطيّات من سيناء مروراً بفلسطين والأردن وسوريا، ويتكون هذا القوس من ثلاثة أجزاء الجزء الجنوبي الغربي الموجود شمال سيناء والنقب وبرية الخليل، والجزء الأوسط الموجود وسط وشمال وغرب الأردن والجزء الشمالي الشرقي الموجود في شمال الجليل ولبنان وجنوب شرق سوريا[2].

يشتمل الجزء الأوسط من هذا القوس على مجموعة من المحدبات والمقعرات تمتد من الخليل حتى شمال نابلس في منطقة الضفة الغربية، ومن أهم الطيات في الضفة الغربية، محدب صوريف ومحدب عين قينيا ومحدب بيت قاد ومحدب عنبتا، وتسمى مجموعة المحدبات الممتدة من الخليل جنوباً وحتى نابلس شمالا بشكل متدرج بمحدب القدس ويعتبر هذا المحدب الرئيسي في الضفة الغربية[3]. بالإضافة إلى محدب القدس الرئيسي، يقع على جانبي هذا المحدب من الشرق والغرب مجموعة من المحدبات والمقعرات الموازية أي التي تمتد في اتجاه شمال شمال شرق – جنوب جنوب غرب، ومن هذه المحدبات محدب شيخ خليفة ومحدب دير سابا في منطقة القدس، ومحدب عنبتا ومحدب قبلان في منطقة نابلس[4].

---

[1] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص33–34.

[2] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص181–182.

[3] العدرة، نزيه: **جيومورفولوجية حوض التصريف النهري الأعلى من وادي الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح – فلسطين، 2007، ص61.

[4] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص189.

أما أهم المقعرات الموجودة في منطقة الدراسة وهي مقعرات كبيرة مركبة:

- مقعر سفوح الجبال الواقع غرب الجبال.
- مقعر برية القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من القدس. ويلتقي هذا المقعر بحوض البحر الميت على شكل تضاريس معقدة ذات جروف حادة بسبب التصدع.
- مقعر نابلس[1].

ولقد أثر على المنطقة نمط من الصدوع يعرف بنظام الصدوع الاريتري، والذي أثر على المنطقة في نهاية الحقبة الثالثة، وهو بذلك أحدث من نظام الطيات الذي أصاب الضفة الغربية. وغالباً ما تمتد هذه الصدوع باتجاه شمال غرب – جنوب شرق أو شرق غرب[2].

ولقد لعبت هذه الصدوع دوراً بارزاً في التشكيل البنيوي لمنطقة المرتفعات إلى جوار عملية الطي التي رافقت تكونيات الأخدود شرقه. وتتميز منطقة الضفة الغربية بالتباين من حيث درجة تأثرها بالصدوع، فتكثر هذه الصدوع في الأجزاء الجنوبية والوسطى بينما تقل في الأجزاء الشمالية[3].

- التكوينات الجيولوجية:

تعتبر الطبقات الكريتاسية التي يبلغ سمكها قرابة ألف متر أكثر الطبقات انتشاراً في الضفة الغربية، وتتألف هذه الطبقات من الصخور الكلسية والحوارية (المارل)، كما تظهر الصخور الأيوسينية الكلسية الدلوماتية الحوارية في بعض المناطق الجبلية، هذا بالإضافة إلى اللحقيات الحديثة التي تغطي المناطق السهلية مثل سهل مرج بن عامر. وتُنسب معظم الصخور المكشوفة في المرتفعات الفلسطينية إلى الكريتاسي الأوسط، حيث تسود طبقات الحجر الجيري

---

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص280.

[2] العدرة، نزيه، **مصدر سبق ذك**ره، ص63.

[3] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص183.

السميكة والدلوميت في السينوماني والتوروني، بالإضافة إلى طبقات رقيقة من المارل تكون متداخلة في هذه الطبقات الكتلية.

وتتكشف الصخور البركانية العائدة للزمن الجيولوجي الثاني في منطقة وادي المالح على بعد تسعة كيلومترات شرقي طوباس، وهي معراة تماماً، وتتداخل في الحجر الجيري العائد للجوراسي الأوسط، كما أنها توجد مع الكتل البركانية في أسفل الحجر الجيري العائد للكريتاسي الأدنى. وتتواجد الطفوح البازلتية عند حافة الأخدود الغربية، وفي قلب غور الأردن، وتعود جميعها إلى البلايستوسين على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب مصب وادي المالح في نهر الأردن، وبازلت غور الكتار الذي يغطي بغير توافق سلسلة غور الكتار العائدة للبلايستوسين الأدنى، كما تعلو طبقات اللسان العائدة للبلايستوسين الأعلى. وتندر الانبثاقات البازلتية في الضفة الغربية بسبب ضآلة النشاط البركاني فيها، ويمثل تدفق الحمم على مساحة كيلو متر واحد شرقي جنين بحوالي تسعة كيلومترات فوق الحجر الجيري العائد للأيوسين أكبر طفح بازلتي في الضفة الغربية،وهناك طفوح صغيرة مثل ،طفح عانين شمال غرب جنين، ورافات جنوب غرب نابلس.

هذا الاختلاف في نوع الصخور والذي ينعكس على الأشكال التضاريسية وقدرة عوامل التعرية على صقل جوانبها وألوانها المختلفة بين الجيرية البيضاء إلى البازلتية السوداء[1].

- **مظاهر السطح:**

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أراضي الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من باقي أراضي فلسطين، وبالتالي فان المظاهر التضاريسية فيها هي كذلك جزء وامتداد لأراضي فلسطين، وعليه فان دراسة تضاريس الضفة بمعزل عن تضاريس فلسطين هو من أجل التخصص في موضوع الدراسة وليس بسبب انعزالها عن باقي الأرض الفلسطينية؛ فالمنطقة الجبلية على سبيل المثال هي ضمن سلسلة العمود الفقري الفلسطيني الممتد من جبال النقب جنوباً وحتى جبال الجليل شمال فلسطين.

[1] حماد، عبد القادر، **مصدر سبق ذكره**، ص22-23.

ويمكن تقسيم تضاريس الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق طبيعية:

أ. إقليم الغور.

ب. إقليم الهضبة الداخلية.

ج. السهول الغربية للضفة الغربية.

أ. إقليـــم الغـــور:

هي المنطقة الواقعة شرقي الأراضي الفلسطينية، وهو قسم من الانخفاض العظيم الذي يبدأ من جبال طوروس في آسيا الصغرى ويستمر ماراً بسوريا، والبحر الميت، لينتهي في بحيرة فيكتوريا وسط أفريقيا[1].

وهو عبارة عن شريط ضيق بصورة عامة ينحصر بين نهر الأردن والأقدام الشرقية لجبال وسط فلسطين، وينتهي عند منطقة الشمال الغربي للبحر الميت، وذلك في مستوى يقع تحت مستوى سطح البحر. وهذه المنطقة تشكل وحدة تضاريسية جيومورفولوجية مميزة ذات أصل بنائي صدعي، يمتد من غور بيسان في الشمال حتى ساحل البحر الميت في الجنوب، ويقسم الى غور بيسان، فغور دامية، ثم غور أريحا، فسواحل البحر الميت[2].

ويمكن أن يقسّم سطح أرض الغور إلى قسمين: الغور وهي الأرض الممتدة من سفوح الجبال الشرقية أو الغربية حتى بداية حوض نهر الأردن حيث يبدأ القسم الآخر الذي يُدعى الزور وهو المنطقة العميقة التي حفرها نهر الأردن أثناء جريانه في رسوبيات اللسان الطرية. لذا فإن سطح منطقة الزور مغطاة برسوبيات فيضان النهر أما الغور فانه مغطى برسوبيات

---

[1] الدبّاغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين**، ج1، ق1، ص61.

[2] حمّاد، عبد القادر: **الضفة الغربية لنهر الأردن، دراسة في جغرافية السياحة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس 2003، ص26.

بحيرة اللسان التي كانت ممتدة على تلك المنطقة ويفصل بين منطقة الغور ومنطقة الزور أراضي رديئة ووعرة تعرف محلياً بالكتار[1].

أما بالنسبة لأراضي الغور الجنوبية فهي سيئة بسبب تكشف صخور تكوين اللسان، أما في الشمال، فان رسوبيات هذا التكوين لا تحوى الجبص ولا آثار ملح الطعام ولذا فان المنطقة ذات تربة جيدة, بالإضافة إلى وجود كمية كبيرة من المياه في الأجزاء الشمالية وخاصة من نهر اليرموك والزرقاء، لذا فان المنطقة جيدة للزراعة[2].

ب. إقليم الهضبة الداخلية:

ويُعد هذا الإقليم الرئيسي في الضفة الغربية، حيث أنه السمة الرئيسية لتضاريس الضفة الغربية. ويقع هذا الإقليم بين إقليمي الغور إلى الشرق، والسهول الغربية في الغرب،وهو إقليم متوسط الارتفاع، يوجد فيه العديد من القمم وأهمها جبال نابلس والقدس والخليل، وهذه القمم مقطعة بالأودية ولها اتجاهات مختلفة[3].

وتشكّل جبال الضفة الغربية سلسلة واحدة يصعب فصلها، وفي النهاية الشمالية الغربية لهذه السلسلة يقع جبل الكرمل على استطالة واحدة لهذه الجبال تصل إلى البحر المتوسط فاصلة السهل الساحلي إلى جزئيين واضحين، ويفصل هذه السلسلة عن جبال الجليل وادي جزريل – مرج ابن عامر – حيث تقع هذه السلسلة إلى الجنوب من هذا المنخفض[4].

وتضم سلسلة جبال الضفة الغربية الأشكال التضاريسية التالية:

---

[1] عابد، عبد القادر والوشاحي، صايل: **جيولوجيا فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ط1، 1999، القدس، ص307.

[2] **المصدر السابق**، ص309.

[3] حماد، عبد القادر، **مصدر سبق ذكره**، ص26.

[4] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص278.

- جبال نابلس:

تمتد جبال نابلس نحو الشمال الغربي، لتصل بجبل الكرمل الذي ينتهي طرفة في البحر المتوسط، ويمتد نحو الجنوب حتى أودية دير بلوط، وهي المجاري العليا لنهر العوجا الذي يصب شمال يافا[1].

وفي الغرب تشمل تلال طولكرم وتتدرج نحو البحر. وفي الشرق تصل بغور الأردن وأحياناً عبر جروف حادة، ولكن في الأغلب الأعم فان الطبقات في محدب البقيعة تميل بشكل تدريجي نحو غور الأردن الأوسط على شكل مقعر. ولا توجد صدوع على الحافة الغربية خاصة في الجزء الجنوبي من جبال نابلس، حيث أن الصدع الرئيسي (صدع وادي الأردن) يقع في الجانب الشرقي من غور الأردن[2]. وهذه الجبال ليست منفصلة عن جبال القدس، بل أن الأقواس الجبلية تلتقي ملتحمة ببعضها في سلسلة متصلة، ويقدر طول جبال نابلس بحوالي 65 كم من الشمال إلى الجنوب في حين يقدر اتساعها من الغرب إلى الشرق بحوالي 55 كم[3].

وتضم هذه الجبال العديد من القمم المرتفعة مثل جبل عيبال(940م) وجبل جرزيم (الطور) (881م). وتقطع هذه الجبال مجموعة من الأودية تفوق في عددها أودية منطقة القدس، ومن أهمها: وادي الفارعة ووادي جزيلة ووادي المالح. ويتخلل هذه المنطقة الجبلية عدد من السهول الصغيرة والأودية ذات القيعان المنبسطة مثل سهل عرابة(245م فوق سطح البحر) وسهل صانور (ارتفاعه 350م) ويقعان جنوب جنين، وسهل حوارة الذي يقع جنوب نابلس على طريق رام الله – القدس. وعلى العموم فان جبال نابلس أكثر خضرة وأكثر تربة من جبال القدس[4].

---

[1] حماد، عبد القادر، **مصدر سبق ذكره**، ص27.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، ط1، بيروت 1990، ص102-103.

[3] حماد، عبد القادر، **مصدر سبق ذكره**، ص27.

[4] الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سابق**، ص102-103.

- جبال القدس والخليل:

كما ذُكر سابقاَ فإنه لا توجد حدود طبيعية حقيقية بينها وبين جبال نابلس، غير أننا يمكن تحديد موقعها على أنها تقع جنوبي جبال نابلس، ويفصل بينها وادي دير بلوط. الذي ينتهي غرباَ في البحر المتوسط شمال يافا ومجرى وادي عراق حجاج الذي ينتهي في غور الأردن عند خربة فصايل مشكلا وادي فصايل شرقاً[1]، وامتداد هذه السلسلة الغربي تدريجياً نحو السهل الساحلي عبر سفوح الجبال. أما إلى الشرق فإنها تنتهي إلى منخفض البحر الميت عبر جروف حادة وأخاديد بسبب عملية التصدع التي رافقت نشأة انهدام البحر الميت. وهذه الجبال يزداد ارتفاعها نحو الجنوب أي نحو الخليل وتصبح أكثر وعورة خاصة شرق الخليل، وتمتاز هذه الجبال بأنها عارية من التربة إلا في بعض المناطق الصغيرة، بالإضافة لذلك، فان أمطارها قليلة مقارنة بجبال نابلس وفجائية، وتغطي هذه المنطقة الحجارة وقطع الصخور المفتتة المتناثرة، وهذا الحال ينطبق على جميع المنطقة باستثناء مناطق رام الله والبيرة والخليل حيث توجد تربة زراعية ونباتات[2].

ويبلغ متوسط طول هذه المنطقة من الشمال إلى الجنوب 77 كم أما عرضها فيتراوح في الشمال 24 كم وفي الجنوب 40 كم. وهناك مجموعة من القمم الجبلية الموجودة في هذه المنطقة، مثل حبل النبي صمويل 885م وجبل الزيتون 817م. وجبل حلحول أعلى قممها 1027م. ويقطع هذه القمم الجبلية مجموعة من الأودية مثل وادي القلط قرب أريحا ويرفد نهر الأردن ووادي عين الفشخة ووادي مقلق اللذان يصبان مباشرة في البحر الميت بالإضافة إلى عين السلطان وعين أم الديوك وعين النويعمة. أما أهم الأودية التي تقطع المنطقة غرباَوادي الدلب، وملكة، وسلمان، وعلي، والصرار، والصمط، وافرنجي والخليل وبئر السبع[3].

---

[1] حماد، عبد القادر، **مصدر سابق**، ص27.

[2] عابد، والوشاحي، **مصدر سابق**، ص280-281.

[3] **الموسوعة الفلسطينية**، مصدر سابق، ص101-102.

ج. السهول الغربية للضفة الغربية:

وتقع إلى الغرب من الهضاب الداخلية، وتشكل الجزء الشرقي من السهل الساحلي لفلسطين التاريخية، وتتركز بصورة رئيسية غربي محافظتي طولكرم وقلقيلية، وهي تنحدر بصورة تدريجية تجاه الساحل الفلسطيني[1].

ويتراوح طول هذه المنطقة 60 كم، أما عرضها فيصل 3–12 كم . وتمتاز هذه المنطقة كغيرها من مناطق السهل الساحلي الفلسطيني بالخصب وجودة التربة وكثرة وتعدد الحاصلات الزراعية التي يمكن إنتاجها في هذه المنطقة[2].

ومن هنا نلاحظ بان الضفة الغربية تمتاز بتنوع اللاندسكيب الطبيعي فيها على الرغم من محدودية مساحتها، وهذا بدوره سمح بتنوع الموارد الطبيعية في هذه المنطقة وما سيترتب على ذلك من تطور المجالات الاقتصادية فيها بكافة أشكالها ، وعليه فإننا سنتوقف على ما إذا تم أخذ الجانب التضاريسي بعين الاعتبار في التقسيمات الادارية.

---

[1] حماد، عبد القادر، **مصدر سابق**، ص29

[2] المصري، محمد: **التخطيط الاقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح 2000، ص15–16

خريطة (7): تضاريس الضفة الغربية

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية

- **المُنَاخ:**

يختلف المناخ من منطقة لأخرى تبعاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليه، ويؤثر المناخ بدوره على مختلف أشكال الحياة، فهو يؤثر في الأشكال التضاريسية للمنطقة، وكذلك على الجوانب الاقتصادية من زراعة وتجاره، كما أن المناخ بعناصره المختلفة وخاصة الأمطار يؤثر في توزيع السكان وكثافاتهم في منطقة ما.

وعليه فان دراسة المناخ مهمة جداً للتعرف على الأقاليم المناخية في الضفة الغربية وللوقوف على دور عناصر المناخ وخاصة الأمطار في كل إقليم من أقاليم الضفة الغربية الطبيعية.

تقع فلسطين بما فيها الضفة الغربية ضمن المناطق الانتقالية، مابين مناخ البحر المتوسط التي تقع على حدوده الشرقية، وبين المناخ الصحراوي، مما جعلها تتمتع بمناخ دافئ وجاف صيفاً, وبارد ورطب شتاء، وفترة انتقالية قصيرة ما بين الفصلين الرئيسين، وهذه الفصول الانتقالية يسودها عادة عبور منخفضات خماسينية مترافقة برياح جنوبية شرقية إلى جنوبية ساخنة وجافة تؤثر بطريقة سلبية على الأغلب مختلف مناحي الحياة[1].

وعلى الرغم من محدودية مساحة الضفة الغربية، إلا أن مناطقها تقع تحت تأثير عدد من المناخات، ويعود هذا لمجموعة من العوامل أهمها المظهر التضاريسي الذي يلعب دوراً رئيسياً في هذا التباين[2].

أما أهم الأقاليم المناخية التي تسود الضفة الغربية واستناداً إلى تصنيف *كوبن* فهي ابتداء من الغرب باتجاه الشرق[3].

---

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص358.

[2] اللوح، منصور: ***العلاقة بين الأمطار وبعض المتغيرات الجوية والطبيعية في الضفة الغربية – فلسطين***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، م12، العدد2، 2004، ص205.

[3] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص64-65.

أ. نظام البحر المتوسط: بمطره الشتوي، وصيفه الجاف الحار، وهو يغطي معظم الضفة الغربية.

ب. المناخ شبه الجاف – مناخ الاستبس: حيث تبدأ مشارف وادي الأردن من الغرب في أظهار أطوال الجفاف التي تسود عند أقدام المرتفعات الشرقية في الجانب الغربي من الغور، والتي تمتد شرقاَ تشمل الجزء الشمالي من الغور.

ج. المناخ الصحراوي الجاف: الذي يسيطر على الجزء الجنوبي من وادي الأردن الأدنى وبمحاذاة الشاطئ الغربي للبحر الميت، وقد يعزى سبب الجفاف في هذا الجزء من الضفة الغربية إلى قلة كمية الأمطار في وادي الأردن الجنوبي (100 ملم /السنة) أذا ما قورنت بمثيلها في الجزء الشمالي (300 ملم /السنة)، كما يعزى إلى ارتفاع درجات الحرارة في الجزء الجنوبي أكثر من الشمالي، مما أدى إلى التقليل من فاعلية المطر في هذا الجزء.

ويمكن الحديث عن أن الأمطار ودرجة الحرارة والرياح هي أهم العناصر المناخية التي تؤثر بشكل مباشر وكبير في مختلف مجالات الحياة البشرية والطبيعية.

- الأمطار:

وهي المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين بشكل عام، ويمتد موسم سقوطها من شهر أكتوبر وتستمر حتى شهر مايو تقريباً، إلا أن موسمها الحقيقي يبدأ من شهر أكتوبر ويستمر حتى نهاية شهر فبراير حيث تزيد نسبة التساقط في هذه الفترة عن 70% من مجمل الكمية المتساقطة خلال الموسم المطري[1].

ويتأثر سقوط الأمطار في الضفة الغربية من حيث الكمية والتوزيع زمانياً ومكانياً بمجموعة من المتغيرات الجوية، مثل تمركز المنخفضات الجوية ودرجة الحرارة ورطوبة

[1] اللوح، منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص220.

الهواء والتضاريس، مما يؤدي إلى حصول مناطق على كميات من الأمطار أكثر من غيرها، وبناء أيضاَ على المتغيرات السابقة وغيرها تختلف كميات الأمطار بين عامٍ وآخر. حيث يظهر لنا أنّ هناك تبايناً في كمية الأمطار التي تتلقاها المناطق المختلفة في الضفة الغربية[1].

وبشكل عام، يتراوح المعدل السنوي للأمطار في الضفة الغربية ما بين 700 ملم في المنطقة الشمالية وفوق جبال الضفة الشمالية والوسطى إلى حوالي 100 ملم في منطقة البحر الميت والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية.

وعليه فإن كمية الأمطار التي تلقاها الضفة الغربية كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، وهناك نمطاَ آخر يتمثل في منطقة وادي الأردن حيث تتناقص الأمطار كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب[2].

وتوضّح الخريطة (8) مناطق الضفة الغربية المختلفة وكمية الأمطار المتساقطة عليها.

[1] اللوح، منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص210

[2] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص266

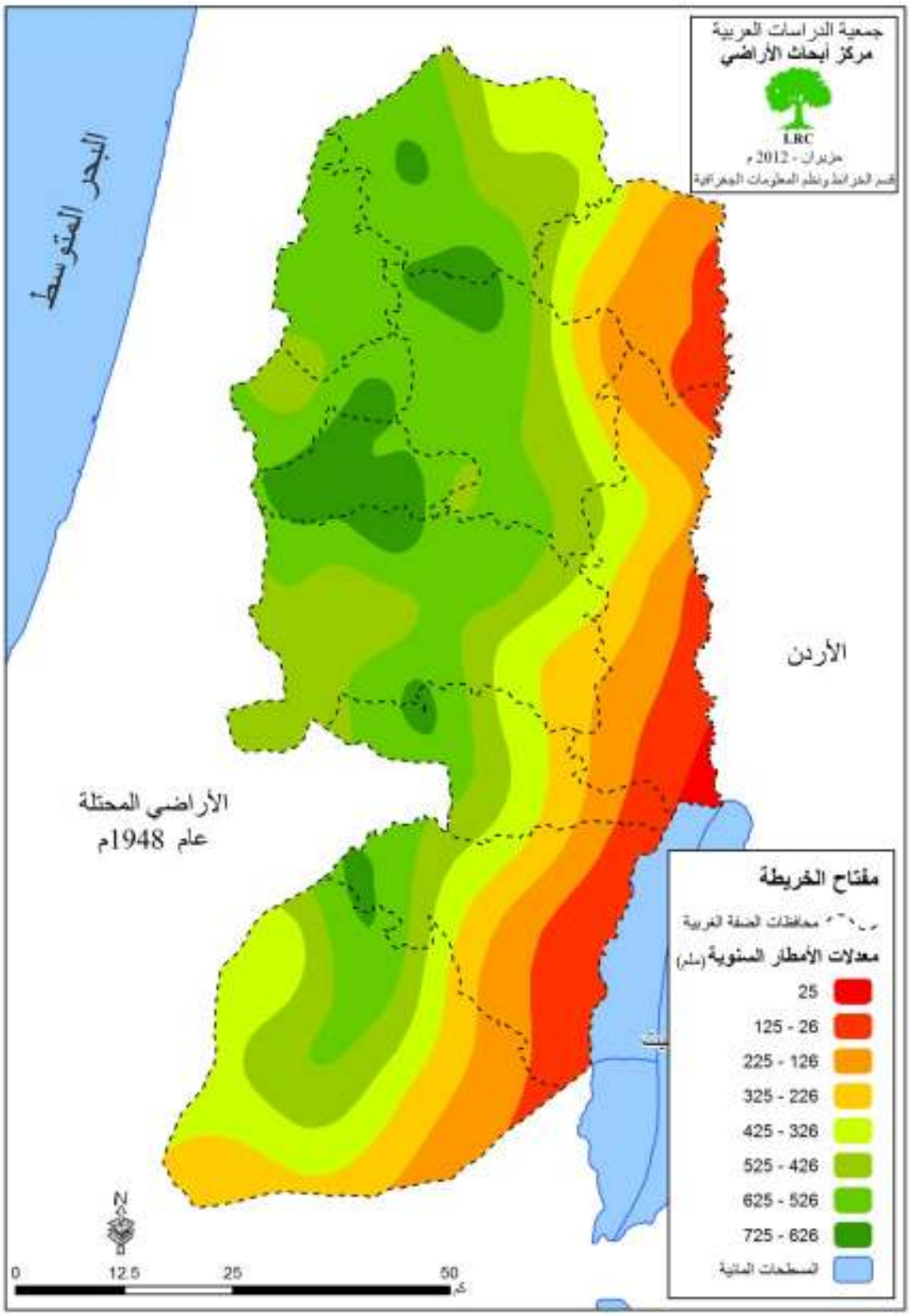

خريطة (8): معدلات الأمطار السنوية في الضفة الغربية

المصدر : مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

- **الرّياح:**

تتأثر حركة الرياح في الضفة الغربية بمراكز الضغط الجوي المرتفع والمنخفض، ومرور الأعاصير بالإضافة إلى التضاريس. وبناء على ذلك يمكن تقسيم الرياح التي تهب على المنطقة خلال السنة إلى قسمين: فبينما تسود الرياح الغربية أو الجنوبية الغربية شتاء والتي ترافق عادة المنخفضات الجوية والتي يرافقها كتل هوائية قطبية باردة من وسط وشمال أوروبا وهي التي تكون محملة بالأمطار التي تسقط على المنطقة، نجد أن الرياح الشمالية إلى الشمالية الغربية هي السائدة في فصل الصيف والتي تهب من مراكز الضغط المرتفع فوق هضاب أرمينيا والأناضول. كما أن هناك الرياح الجنوبية الشرقية الحارة التي تهب على المنطقة في بداية الصيف وخلال حالة الخماسين والتي تدوم 2–3 أيام من كل عام.

أمّا غور الأردن فتسوده الرياح الشمالية طوال السنة, وهذا عائد لما عليه المنطقة من وضع تضاريسي حيث تحيط بالمنطقة المرتفعات من الجهتين الشرقية والغربية وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف الرياح الغربية السائدة على المنطقة بشكل عام وتحويلها إلى رياح شمالية[1].

وتتغير سرعة واتجاه الرياح التي تهب على المنطقة من موسم إلى آخر ومن مكان لآخر، وذلك تبعاً لطبوغرافية المكان وموقعه الفلكي وتعرضه للاضطرابات الجوية. وهذا ما يوضّحه الجدول التالي.

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره** ، ص360

جدول (5): معدّل سرعة الرياح في الضفة الغربية حسب السنة وموقع المحطة 2000-2008م (كم/ساعة)

موقع المحطة	السنة								
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
جنين	8.3	7.9	..	5.4	3.8	3.4	..	7.8	6.7
طولكرم	4.0	3.8	..	..	3.5	3.5	..	3.4	5.2
نابلس	10.0	11.2	..	8.0	8.8	8.7	..	9.9	6.4
رام الله	..	..	..	7.8	..	..	..	17.3	8.4
أريحا	7.5	7.4	..	8.1	7.5	7.0	..	12.3	8.5
الخليل	12.8	12.5	..	8.6	10.4	12.1	..	10.1	7.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2008. رام الله – فلسطين، ص46

(..): بيانات غير متوفرة

- درجة الحرارة:

وبشكل عام فان السمة المميزة لدرجات الحرارة هي الاعتدال. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول (6) حيث نجد أن المعدل السنوي لدرجة الحرارة في محطّتي الخليل ورام الله لعام 2008م، قد وصل إلى 16.9 درجة مئوية، أما في محطة أريحا فقد وصل معدل الحرارة في نفس العام إلى 24.2 درجة مئوية.

أما بالنسبة للمعدل الشهري لحرارة الهواء فقد أظهرت القياسات لعام 2008 أن شهر كانون الثاني كان أكثر أشهر السنة برودةً، حيث بلغ أدنى معدل شهري فيه 5.7 درجة مئوية،

وسُجّلت في محطة الخليل، بينما كان شهر آب من أكثر أشهر السنة حرّاً فقد بلغ أعلى معدل شهري 32.9 درجة مئوية سُجّلت في محطة أريحا[1].

جدول (6): المعدّل العام لحرارة الهواء في الأراضي الفلسطينية حسب السنة و موقع المحطة 2000-2008 (مْ)

موقع المحطة	السنة								
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
جنين	20.2	21.7	..	20.2	20.1	20.3	..	20.3	20.7
طولكر	22.3	21.8	..	..	22.8	23.1	..	18.9	23.6
نابلس	17.5	18.7	..	18.4	18.1	18.0	..	17.8	18.4
رام الله	..	17.1	..	17.0	..	..	..	17.1	16.9
أريحا	23.2	24.6	..	23.6	23.5	23.4	..	22.4	24.2
الخليل	14.6	16.5	..	16.3	16.6	16.7	..	15.5	16.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2008. رام الله – فلسطين، ص43

(..): بيانات غير متوفرة

- **التربـــــة:**

تختلف التربة في منطقة الدراسة من مكان لآخر، حيث نجد في هذه المنطقة على الرغم من محدودية مساحتها العديد من أنواع الترب التي تكون أحياناً ترب غنية ساهمت وتساهم في تطور المناطق التي تتواجد فيها، وأحياناً أخرى تكون ترب رديئة لا تؤدي الغرض في حال تم استغلالها.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 2009. الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2008. رام الله – فلسطين، ص26-27.

ولقد أثرت مجموعة من العوامل في تركيب هذه التربة ولعل التركيب الجيولوجي لأراضي الضفة الغربية من أهم تلك العوامل، مما جعل ترب الضفة الغربية يغلب على تكويناتها الحجر الجيري والدولميت، لذا فهي تحوى كميات كبيرة من الكلس.

كما يظهر تأثير العوامل الطبوغرافية في تشكل التربة، فنجد أنها تكون تربة رقيقة وحجرية في مناطق المرتفعات والسفوح شديدة الانحدار نجدها سميكة ناعمة في المناطق المستوية. ولا يمكن إغفال دور المناخ في تشكيل التربة وخاصة الأمطار والرياح والحرارة، فكلما كان هناك وفرة في الأمطار ودرجة الحرارة كان ذلك مناسباً لتحلل المواد العضوية وذوبان المعادن وبالتالي غنى التربة والعكس صحيح . وتساهم الرياح في نقل التربة من مكان لآخر، فتؤدي إلى تكشف السفوح والانحدارات وزيادة تراكم الأتربة في مناطق المقعرات والمناطق السهلية[1].

وهناك أنواع رئيسية للتربة، تسود على أراضي الضفة الغربية، وهي حسب الانتشار:

(أ) التربة المتوسطية الحمراء.

(ب) التربة المتوسطية الصفراء.

(ج) التربة السهبية الصفراء.

(د) تربة الكرموسول.

(ه) التربة شبة التشيرنوزم – شبة السوداء.

(و) مركب التربة لوادي الأردن.

بالإضافة إلى سيطرة الترب الرئيسية هذه على معظم أراضي الضفة الغربية؛ فإن هناك أنواع أخرى من الترب محلية الانتشار، مساحات صغيرة، وهي:

[1] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص75-78.

1. التربة الصحراوية الرمادية.

2. التربة الجيرية.

3. التربة المارلية.

4. التربة الملحية.

5. التربة الطينية – الغرينية الطينية[1].

[1] عنّاب، وائل، **مصدر سبق ذكره**، ص78–85

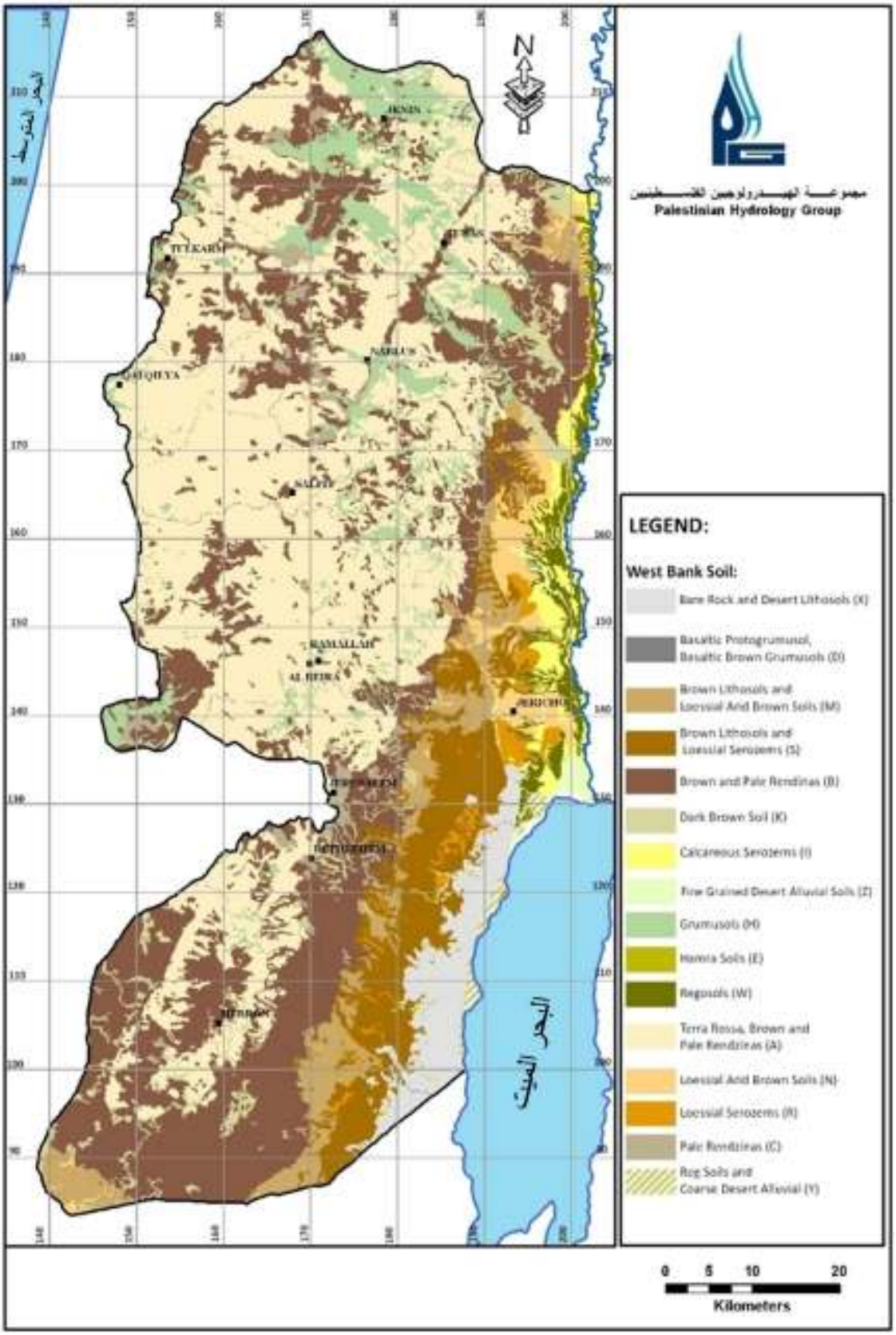

خريطة (9): توزع التربة في الضفة الغربية.

المصدر: مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

- **الموارد المائية:**

تعتبر المياه عصب الحياة، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى استقرار الإنسان، وبما أننا في هذا البحث نتناول التقسيمات الإدارية التي توالت على الضفة الغربية بالدراسة، فإننا سنوضح أهمية المياه وكيف لعبت دوراً في تحديد التقسيمات الإدارية المختلفة وما إذا كانت قد أخذت بعين الاعتبار. لذا كان لابد من الحديث عن مصادر المياه في المنطقة وأهم المخاطر التي تهدد هذه المواد المائية في المنطقة. تعتبر الضفة الغربية مناخياً من المناطق شبه الجافة التي تتميز بقلة أمطارها وارتفاع نسبة التبخر فيها، وهذا اكسب المارد المائية فيها أهمية إضافة.

ولقد ساهمت طبوغرافية الضفة الغربية ووجودها في موقع متوسط بالنسبة لفلسطين أن تكون من الناحية الهيدرولوجية المصدر الرئيسي لتغذية الأنهار والأودية والطبقات المائية التي ينحدر معظمها شرقاً باتجاه البحر الميت ونهر الأردن، وغرباً باتجاه البحر المتوسط[1].

- مصادر المياه في الضفة الغربية:

1) الأمطار:

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين عامة والضفة الغربية خاصة، وهي المغذي الرئيسي للخزان الجوفي والمجاري والأودية والسيول.

وكما ذكرنا في صفحات سابقة بأن كمية الأمطار الساقطة تختلف من مكان لآخر تبعاً للتباين التضاريس فيها فنجد أن منطقة المرتفعات تصل كمية الأمطار السنوية فيها إلى 600ملم في المتوسط. في حين لا تتجاوز 100ملم في منطقة الأغوار و 500ملم في السهل الداخلي.

2) الجريان السطحي:

ويتمثل الجريان السطحي بمجموعة الأودية والسيول والمجاري المائية سواء الدائمة منها أو الموسمية. وقد بلغت نسبة الجريان السطحي في الضفة الغربية 2.2% من مجمل الأمطار

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص355-356.

الساقطة لعام 1965 في حين زادت هذه النسبة لتصل 3.2% في عام 1996. ويعد الجريان السطحي في منطقة جنوب الضفة أكثر منه في شمالها، وهذا مرده إلى التضاريس العالية في جنوب الضفة مقارنة بشمالها وغربها.

وبناء على طبوغرافية المنطقة فان الجريان السطحي فيها إما أن يتجه شرقا إلى نهر الأردن والبحر الميت، أو غرباً نحو البحر المتوسط. وعليه فإننا يمكن تقسيم الضفة الغربية إلى منطقتي تصريف بناء على حركة المياه السطحية:

*** الحوض الشرقي:**

ويتميز هذا الحوض بميل أكبر وكمية أمطار أقل, ويوجد فيه العديد من الينابيع التي تتميز بغزارتها.

*** الحوض الغربي:**

ويتميز الجريان السطحي فيه أنه يتجه نحو البحر المتوسط بميل بسيط وبمعدل هطول عال وترشح كمية كبيرة من المياه إلى الطبقات المائية في جوف الأرض.

ومن أهم الأودية السطحية الدائمة الجريان والتي تمر في أراضي الضفة الغربية، وادي نهر الأردن الذي تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي لمياهه، كما تتوزع مساحة هذا الوادي والبالغة 18140 كم^2 على الدول التي يجري فيها بالشكل الآتي: الأردن 38%، سوريا 37%، اسرئيل11%، فلسطين (الضفة الغربية) 10%، لبنان4%.

وقد وُزّعت مياهه وفق اتفاقية جونستون الأمريكية في أوائل الخمسينات من القرن العشرين على الدول التي يمر النهر بأراضيها، وقد كانت حصة الضفة الغربية ما بين 200–230 مليون متر مكعب في السنة.

بقي الحديث أن سبب الاستهلاك المفرط والزائد من إسرائيل لمياه هذا النهر وقيامها للعديد من المشاريع الهادفة للسيطرة على مياه هذا النهر قد أدى ذلك إلى تغيرات في مكونات

مياهه حيث زادت نسبة الأملاح فيه من 588 ملغم/ لتر في عام 1925 إلى 2105 ملغم/ لتر في عام 1960. وهذا ما جعل من المياه غير صالحة للزراعة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من هذا الوادي.

بقي أن نقول أن الوضع الحالي مختلف تماماً عن خطة جونستون خاصة في ظل مشاريع إسرائيل المستمرة في محاولة نهب مياه النهر وغيره من مصادر المياه في المنطقة. بالإضافة لنهر الأردن هناك مجموعة من الأنهار الصغيرة ضمن حدود الضفة الغربية وأهمها نهر العوجا الذي ينبع من جبال نابلس الغربية ليصب في رأس العين[1].

3) المياه الجوفية:

وهي المورد الرئيسي للمياه في فلسطين، ومصدرها الأمطار التي تسربت عبر الطبقات الصغيرة وتجمعت في باطن الأرض، وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة 30% من أجمالي أمطار الساقطة. ويستفاد من هذه المياه عن طريق الآبار الارتوازية أو تفجيرها طبيعياً على شكل ينابيع.

وحسب الخريطة (10) فإنه يمكن تقسيم الأحواض الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية:

- الحوض الشرقي.
- الحوض الغربي.
- الحوض الشمالي الشرقي.

[1] الجزيرة دوت نت/ المعرفة http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/aa9cb10b-dff2-4eaa-9494-d0fddb935a0e(16-7-2012)

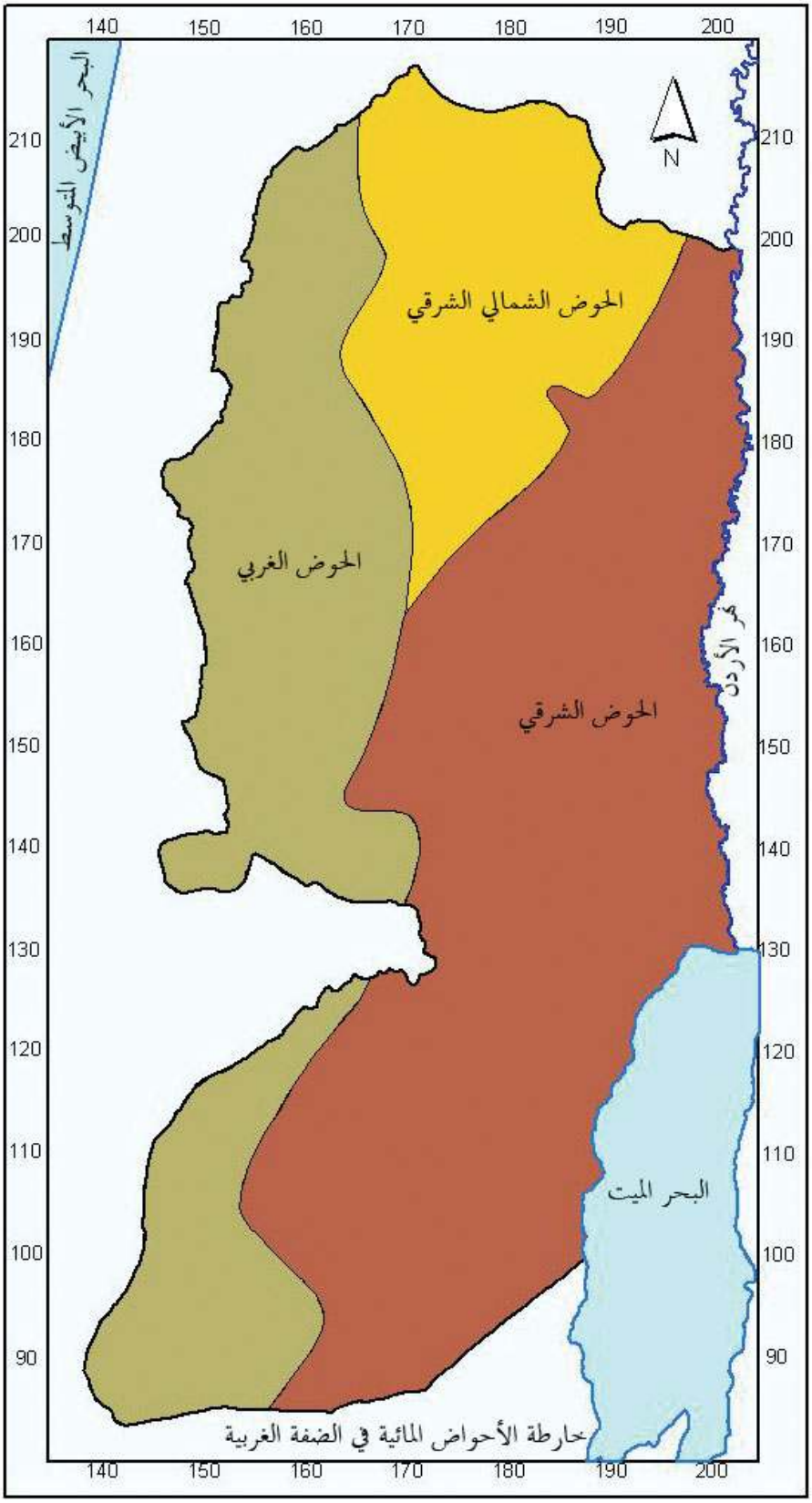

خريطة (10): الأحواض المائية الجوفية داخل الاراضي الفلسطينية

المصدر: معهد أريج للأبحاث التطبيقية

*** الحوض الشرقي:**

يغطى هذا الحوض بشكل عام الجانب الشرقي من الضفة الغربية حيث يقع ضمن حدود تركيبية وهيدروليكية، فيحده من الجانب الشرقي البحر الميت ونهر الأردن ومن الجانب الغربي والشمال الغربي الحوض الغربي، فيما يحده من الشمال الحوض الشمالي الشرقي.

هيدرولوجياً، يقسم الحوض إلى ستة أحواض مائية صغيرة هي: بردلا، البقعة، المالح، الفارعة، فصايل – العوجا، رام الله القدس، وصحراء القدس، وتبلغ أجمالي مساحة الحوض 2705كم^2 وتقع ضمن حدوده مدن القدس، الخليل، بيت لحم، رام الله.

تختلف كمية ونوعية المياه الموجودة في الحوض من موقع لآخر ومن فترة لأخرى، وبشكل عام تتميز المناطق القريبة من مناطق التغذية بوجود المياه الجوفية العذبة، بينما تزداد ملوحة هذه المياه باضطراد كلما اتجهنا شرقاَ باتجاه نهر الأردن الذي يعزى لعملية الإذابة المستمرة للرواسب الملحية في التكاوين[1]. ويوضح الجدول (7) تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص387-388

جدول (7): تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية

اسم الحوض	المساحة ($كلم^2$)	كمية المياه المستخرجة ($مليون\ م^3$)	معدلات التغذية ($مليون\ م^3$)	ملاحظـــــــات
بردلا	90	9 -11	3 - 6	يواجه عجزاً مائياً يصل إلى 5.5 ملايين $م^3$ سنوياً بسبب استخدام
البقعـــــة	66	1	2 - 3	هناك فائض سنوي في المخزون يبلغ
الفارعة	145	9 - 10	10 - 15	
فصايل والعوجا	610	12 - 13	24 - 40	فيه فائض كبير
رام الله –	610	25	50 - 70	فيه فائض كبير
صحراء جنوب القدس – النقب	510	6.2 – 6.7	35 - 40	فيه فائض كبير

المصدر: الجزيرة دوت نت -http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/aa9cb10b-dff2-4eaa-9494-d0fddb935a0e(16-7-2012)

*** الحوض الغربـــي:**

ويغطي هذا الحوض حوالي 1795كم^2 من مساحة الضفة الغربية ويضم مدينتي طولكرم وقلقيلية ويمتد ليشمل أراضي من فلسطين المحتلة عام 1948م. وبشكل عام قُدّرت كمية التغذية للحوض بحوالي 360 مليون متر مكعب سنوياً. وتختلف هذه الكمية باختلاف كمية الأمطار الساقطة. ويتم استغلال هذا الحوض بشكل جائر وهذا ما يشير إليه تناقص كمية مياه الحوض وضعف تصريف الينابيع. وتُقدّر نسبة المياه المستخرجة حوالي 20% من المياه وهي مستغلة من قبل الإسرائيليون، في حين قدرت الكمية المستغلة من قبل الفلسطينيين بحوالي 22 مليون متر مكعب.

*** الأحواض الشمالية الشرقية (حوض نابلس – جنين):**

يغطي هذا الحوض الجزء الشمالي من الضفة الغربية ويمتد ليشمل أراضي من فلسطين المحتلة عام 1948م وتبلغ 1050 كم^2 في الضفة الغربية ويضم مدينتي نابلس جنوباً وجنين شمالا. وتعتمد تغذية هذا الحوض على مياه الأمطار وقد قدرت الكمية ما بين 140–145 مليون متر مكعب، في حين يتم استخراج بواسطة الآبار الإسرائيلية والفلسطينية وتصريف الينابيع حوالي 149 مليون متر مكعب سنوياً. أما أهم الينابيع التي تتصرف منه فهي الفارعة والباذان ونابلس[1].

4) الينابيع:

يوجد في الضفة الغربية العديد من الينابيع والتي تعتمد مباشرة في تغذيتها على مياه الأمطار، وهذا ما يؤدي إلى جفاف بعض هذه الينابيع في سنوات الجفاف. يصل عدد الينابيع المنتشرة في الضفة الغربية إلى 297 نبعاً، أكثر من 96% من عدد هذه الينابيع الواقعة في الحوض الغربي، ومع ذلك فان معدل تصريف الينابيع التي تتجه شرقاً أعلى من تصريف الينابيع المتجه نحو الغرب، حيث يصل تصريف الينابيع المتجه نحو الشرق حوالي 86% من معدل تصريف الينابيع الكلي.

تختلف نوعية مياه هذه الينابيع من منطقة إلى أخرى بناء على مصدرها وتعرضها للملوثات، وعليه فان هناك ينابيع عذبه، ومالحة، ومعدنية. وحتى الآن تستغل هذه الينابيع بطرق بدائية جداً، حيث يتم فقدان كمية كبيرة من مياه هذه الينابيع[2]. بالإضافة إلى أثر الاحتلال، والذي يقوم بسحب مياه هذه الينابيع وتحويلها لتزويد المستعمرات بالمياه.

---

[1] عابد، والوشاحي، **مصدر سبق ذكره**، ص389–392.

[2] **المصدر السابق**، ص412.

2): الجغرافية البشرية للضفة الغربية:

- **التركيب السكاني للضفة الغربية:**

تعد دراسة السكان من حيث أعدادهم وكثافتهم وخصائصهم العمرية والنوعية، من أهم الدراسات التي يجب الوقوف عندها. يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في التقسيمات الإدارية المثالية، وذلك من أجل دراسة ملامح الموارد الطبيعية في إقليم ما مع النقل السكاني فيه، بالإضافة لذلك التعرف على الموارد البشرية ومدى إسهامها في نجاح أو فشل وصول مثل هذه الأقاليم إلى الاكتفاء الذاتي وإحداث اللامركزية في الحكم.

وعليه فقد بلغ سكان الضفة الغربية المقدر لعام 2010، حوالي**(2546725)** نسمة، يتوزعون بين ذكور وإناث، بحيث بلغت نسبة الجنس 103.1ذكر لكل 100 أنثى.

جدول (8): عدد السكان المقدر في الضفة الغربية حسب المحافظة نهاية عام2010

المحافظة	عدد السكان	نسبة السكان %
الضفة الغربية	**2546725**	**100**
جنين	**277578**	**10.9**
طوباس	**55703**	**2.2**
طولكرم	**167382**	**6.6**
نابلس	**344070**	**13.6**
قلقيلية	**98730**	**4**
سلفيت	**63882**	**2.5**
رام الله والبيرة	**305757**	**12.0**
أريحا والأغوار	**46076**	**2**
القدس	**385669**	**15**
بيت لحم	**191487**	**7.5**
الخليل	**610391**	**23.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. الفلسطينيون في نهاية عام 2010، رام الله – فلسطين، ص34

ومن حيث توزع السكان على المحافظات المختلفة، فكما هو موضح في الجدول أعلاه فقد احتلت محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية المرتبة الأولى من حيث عدد السكان، حيث قدر في منتصف عام 2010 بحوالي 600 ألف نسمة. في حين اعتبرت محافظة أريحا والأغوار أقل محافظات الضفة الغربية سكاناً، حيث قدر سكانها بحوالي 45 ألف نسمة.

أما الكثافة السكانية فهي مرتفعة بشكل عام في الأراضي الفلسطينية وهذا عائد إلى الهجرة اللاجئين الفلسطينيين من باقي أراضي فلسطين المحتلة واستقرارهم في أراضي الضفة الغربية، في مخيمات ذات مساحة صغيرة وعدد سكان كبيرة وهذا أسهم في ارتفاع الكثافة السكانية الإجمالية داخل مناطق الضفة الغربية. وعليه فقد بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2010 في الضفة الغربية قد بلغت 444 فرد/كم^2.

وبصفة عامة يمتاز المجتمع الفلسطيني، بأنه مجتمع فتي، وهذا ما تؤكده نسبة الفئة العمرية للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، حيث بلغت في نهاية عام 2010، 39.2% من مجمل سكان الضفة الغربية، في حين قدرت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة 3.3% من مجمل سكان الضفة الغربية.

وعليه فقد ترتب على ارتفاع شريحة صغار السن في المجتمع الفلسطيني، إلى ارتفاع نسبة الإعالة بشكل عام، وتعود هذه الزيادة في فئة صغار السن إلى زيادة الخصوبة، وانخفاض معدلات المواليد، وزيادة الوعي الصحي عند الإفراد في المجتمع الفلسطيني[1].

ولكن عند المقارنة مع تعداد عام 1997، فان هناك انخفاض في سنة فئة الصغار السن، حيث كانت نسبتهم 45.1% من مجمل سكان الضفة الغربية عام 1997، في حين انخفضت هذه النسبة في تعداد عام 2007، لتصل نسبة هذه الفئة إلى 41.3% من مجمل سكان الضفة الغربية، وعليه فقد كانت نسبة الانخفاض بين التعدادين 3.8% وهذه النسبة أصبحت لصالح فئة العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15–65 سنة، حيث ارتفعت نسبتهم من 51.1% عام 1997 لتصل

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. الفلسطينيون في نهاية عام 2010، رام الله – فلسطين.

إلى 55.3% من مجمل السكان عام 2007. وهذا بين أنه على الرغم من المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى، إلا أن نسبة صغار السن والشباب في انخفاض مستمر مع الزمن وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، والتي بلغ معدلها الطلي لعام 2007 في الضفة الغربية 4.6 مولوداً، في حين كانت قد بلغت 5.6 مولوداً عام 1997.

كل هذا انعكس بدوره على معدلات الإعالة المرتفعة في الضفة، وذلك بسبب النسبة الكبيرة لفئة صغار السن، ولكن وبسبب الانخفاض المستمر في نسبة هذه الفئة مع الوقت فان ذلك انعكس بدوره على الانخفاض المستمر لمعدلات الإعالة.

أما بالنسبة للتركيب النوعي للسكان، فقد بلغ عدد الذكور المقدر في الضفة الغربية لعام 2010 1.27 مليون ذكر مقابل 1.24 مليون أنثى[1].

- **الاقتصاد في الضفة الغربية:**

تصنف الضفة الغربية، على أنها من مناطق العالم النامي، ويعتمد هذا التصنيف على مدى قوه الاقتصاد في المناطق المختلفة والمتمثل في القطاعات المختلفة، مثل القطاع الصناعي والزراعي، والتجاري، والخدماتي، وغيرها. ويواجه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية الكثير من التحديات التي حالت وتحول دون تطور وارتقاء قطاعاته المختلفة. فمنذ تأسيس السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، قامت على تأسيس وأقامه مؤسسات الدولة على اختلاف أشكالها وفي كافة القطاعات. إلا انه وبالرغم من وجود هذه المؤسسات من تلك الفترة ولغاية الآن، فإنها لم تستطع إلغاء أو التقليل من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وهذا عائد إلى أسباب رئيسية أهمها الاحتلال المباشر والسيطرة على المعابر المختلفة، ووجود العمالة الفلسطينية في الداخل بالإضافة إلى اتفاقية باريس الاقتصادية، والتي أبقت للاحتلال اليد العليا على تطور الاقتصاد الفلسطيني.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999: **السكان في الأراضي الفلسطينية**، 1997– 2025. رام الله – فلسطين.

وعليه يمكن وصف اقتصاد الضفة الغربية وبكافة قطاعاته بأنه اقتصاد غير حر وتابع للاقتصاد الإسرائيلي. كما أنه اقتصاد غير مندمج وذلك بسبب الفصل الجغرافي والسياسي وهذا أدى إلى وجود فوارق أساسية في حجم النمو الاقتصادي المحلي بين مناطق الضفة الغربية. ومن ناحية داخلية يتسم الاقتصاد الفلسطيني الحالي بأنه اقتصادي يعتمد على القطاع الخدماتي، بمعنى أنه اقتصاد يقوم على تعظيم البنية الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى[1].

يلعب الاحتلال دوراً كبيراً ورئيسياً في تقويض الاقتصاد الفلسطيني. فقد عمدت إسرائيل منذ احتلال عام 1967 للضفة الغربية بإحكام قضها عليها ومنع اتصالها بالعالم الخارجي إلا عن طريقها. كما عمدت على ربط السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية وإغراقها بالسلع الإسرائيلية المدعومة، وفي المقابل عرقلت السلع الفلسطينية عن الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية وكذلك للأسواق الخارجية، وهذه الإجراءات أدت إلى أرباك قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات والتي تسود معظم موادها الخام من إسرائيل، حيث أنها المصدر الأساسي لمصادر الطاقة اللازمة والبني التحتية لتشغيل قطاعات الإنتاج الفلسطينية مثل النفط والغاز والمياه والاتصالات الدولية[2].

ووصولا إلى الانتفاضة الثانية عام 2000، فقد أدى ذلك إلى زيادة الوضع الاقتصادي سوءاَ والى دهورة الاقتصاد وزيادة نسبة البطالة والفقر. فقد أدى ذلك إلى فقد عشرات آلاف الفلسطنين أماكن عملهم في إسرائيل. كما عمدت إسرائيل إلى فرض القيود على حرية الحركة والتنقل في الضفة مما الحق ضرراً بالغا بقدرة الكثيرين من الوصول إلى أماكن عملهم وكذلك أمكانية شحن البضائع بين مناطق الضفة الغربية، وهذا بدوره ساهم في ارتفاع أسعار النقل، مما أثر سلبا على اقتصاد وتجارة الضفة الغربية.

وتُعد الانشطة الزراعية والصناعية أهم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية:

---

[1] جريدة قاسيون، ركام الاقتصاد الفلسطيني، 2010 www.kassioun.org.

[2] الجزيرة نت. المعرفة. ملفات خاصة 2001. آثار الاعتداءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني www.aljazeera.net.

- النشاط الزراعي:

يعتبر النشاط الزراعي في الضفة الغربية من الأنشطة الإنتاجية الهامة، وهو يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويساهم القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة) بما يقرب 5.6% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2007 م .وقد بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2007-2008م حوالي 1.845 دونم، احتلّت الضفة الغربية منها حوالي 19.4% من إجمالي المساحة المزروعة، وقد شكّلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحة الأراضي الزراعية؛ وكانت محافظة نابلس الأعلى نسبةً بين المحافظات في زراعة أشجار الفاكهة، فقد بلغت حوالي 17.2% من مجمل المساحة المزروعة بالفاكهة في الأراضي الفلسطينية. وتقوم زراعة الفاكهة في معظمها في الضفة الغربية على الزراعة البعلية حيث شكّلت 97.8% من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة المزروعة. ويغلب على أشجار الفاكهة زراعة الزيتون، ويليها العنب، ثم اللوز، ثم الحمضيات. وتتركز زراعة الزيتون في محافظات نابلس، وجنين، ورام الله والبيرة، وطولكرم، على التوالي. أما العنب، فتتركز زراعته في محافظات الخليل وبيت لحم، ويتركّز اللوز في محافظات الخليل وجنين وطولكرم ونابلس، أما الحمضيات فتتركّز في محافظة قلقيلية.

يلي أشجار الفاكهة، الخضروات من حث نسبة الأراضي المزروعة، فقد بلغت الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية لعام 2007-2008م بالخضروات حوالي 186.2 ألف دونم، منها 75.2% بالضفة الغربية، ومعظم زراعتها مروي، أما أهم المحاصيل المزروعة فهي الخيار، والكوسا، والبندورة على التوالي. وتأتي المحاصيل الحقلية في الدرجة الثالثة، ويعتبر

محصول القمح من اكبر المحاصيل الحقلية مساحة، وتتركّز زراعته في محافظات الخليل، وجنين، وطوباس.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية، فقد بلغ عدد الأبقار خلال العام الزراعي نفسه 28.477 رأساً في الضفة الغربية، وتتركّز تربيتها في محافظات الخليل،وجنين، ونابلس على التوالي.

أما الأغنام والماعز، فقد بلغ عدد الأغنام لنفس العام 639.159 رأساً في الضفة الغربية، واحتلّت محافظة الخليل الدرجة الأولى في تربية الأغنام، تليها محافظات جنين، ونابلس، وبيت لحم. وكذلك الحال بالنسبة للماعز، فقد تركّزت تربيتها في محافظات الخليل، وجنين، وبيت لحم على التوالي.

أما بالنسبة للدواجن، فقد احتلّت محافظة الخليل الدرجة الأولى في تربية الدجاج اللاحم وبنسبة 27.9% من إجمالي الدجاج اللاحم في الأراضي الفلسطينية، في حين شكّل الدجاج البيّاض في محافظة رام الله والبيرة النسبة الأعلى إذ بلغت 19.7% من إجمالي الدجاج البيّاض الموجود في الأراضي الفلسطينية.

وبناءً على ما سبق فقد وصلت مساهمة الضفة الغربية إلى 44.4% من الإنتاج النباتي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية البالغ 60.9%، في حين وصلت مساهمتها إلى 31.2% للإنتاج الحيواني من مجمل الإنتاج في الأراضي الفلسطينية البالغ 39.1%. وقد كان لمحافظات الخليل،وجنين أعلى المساهمات في قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة 17.1%، و14.7% على التوالي[1].

- النشاط الصناعي:

تعد الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تعد في كثير من الدول، عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، وهي من أهم القطاعات الإنتاجية في اقتصاد أي بلد، وذلك لما له

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009: **الإحصاءات الزراعية**، 2008/2007. رام الله – فلسطين.

دور في إرساء الأساس المادي للتقدم، ولما له من قدرة على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك أصبح القطاع الصناعي وتطويره هدفاً أساسياً لمعظم الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

ويحتل القطاع الصناعي في الضفة الغربية مكانة بارزة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية حيث تساهم هذه الأنشطة (التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية) 4.4% من إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية[1]. وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية لعام 2009، 11.791 تعمل في الضفة الغربية، بينما وصل عدد المشتغلين في هذه المؤسسات إلى 54.064 من كلا الجنسين[2].

ويمكن تقسيم أنواع الصناعات الموجودة في الضفة الغربية إلى الأقسام التالية:

1. التعدين والمقالع.
2. الكهرباء والمياه.
3. الصناعات التحويلية، والتي انقسمت إلى فروع رئيسية هي:
   - صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
   - صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
   - صناعة الخشب ومنتجاته من ضمنها الأثاث.
   - صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010: **مسح القوى العاملة الفلسطينية:** لتقرير السنوي 2009. رام الله– فلسطين، ص81.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010: **سلسلة المسوح الاقتصادية**، 2009 – نتائج أساسية، رام الله – فلسطين، ص59.

- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- الصناعات التحويلية الأخرى[1].

قطاع الخدمات:

تبرز أهمية الأنشطة الاقتصادية العاملة ضمن القطاعات الخدمية (التجارة الداخلية، والخدمات، والنقل، والتخزين، والاتصالات) بكونها تشكل 84,1% من عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة). وتساهم بما نسبته 71,9% من فرص العمل، بالإضافة لكونها المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحوالي 43,5%[2].

أما على مستوى مساهمة القطاعات الخدمية، فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالجهاز المركزي لعام 2005م، بتركز المشتغلين في أنشطة التجارة الداخلية؛ حيث ساهمت هذه الأنشطة بما نسبته 60% من إجمالي المشتغلين في الأنشطة الخدمية، وجاءت أنشطة الخدمات في الترتيب الثاني من حيث المساهمة في عدد المشتغلين بنسبة تصل 36%، في حين ساهمت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة قليلة جدا في عدد المشتغلين بلغت 4% [3].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **سلسلة المسوح الاقتصادية**، 2009، مصدر سابق، ص51.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007: **خصائص الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية**، دراسة تحليلية وصفية من قاعدة بيانات المسوح الاقتصادية، 2005، رام الله – فلسطين، ص17.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **خصائص الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية**، مصدر سابق، ص15.

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلين على فئات العمالة فيلاحظ أن معظمهم يتمركز في المؤسسات التجارية الصغيرة والتي تشغل أقل من خمسة عاملين كما تبين أن معظم المشتغلين في النشطة الخدمية هم من الذكور، حيث شكلوا ما نسبته 83%، مقابل 17% للمشتغلات من الإناث، وقد لوحظ أن معظم المشتغلين هم من المشتغلين بدون أجر (من أصحاب العمل وأفراد أسرهم) حيث شكلوا ما نسبته 59%، بالمقابل بلغت نسبة المشتغلين بأجر 41%.

والحديث عن تركز المؤسسات في الأنشطة الاقتصادية الخدمية، فيلاحظ أن أعلى تركز لها في أنشطة التجارة الداخلية، تليها أنشطة الخدمات، وأخيراً الأنشطة العاملة في مجال النقل والتخزين والاتصالات.

ولعل ذلك التركيز يعزى لأسباب أهملها مدى سهولة توفير رأس المال في مثل هذه الأنشطة، حيث أن العمل في أنشطة التجارة الداخلية لا يتطلب رأس مال كبير، وهناك أيضاً سهولة في توفير الأيدي العاملة لمثل هذه الأنشطة حيث يتم توفيرهم غالياً من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة.

أما المؤسسات العاملة في مجال النقل والتخزين والاتصالات فيرجع السبب في أنها قليلة جداً مقارنة مع الأنشطة الخدمية الأخرى، فيعود إلى أن الاستثمار في مثل هذه الأنشطة يتطلب رأس مال ليس بالقليل، خصوصاً في مجال النقل البري الذي يتطلب شراء مركبات لممارسة مثل هذا النوع من الأنشطة[1].

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **خصائص الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية**، مصدر سابق ، ص16.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية للضفة الغربية

(أ): ما قبل ظهور المصطلح السياسي للضفة الغربية:

- **التقسيمات الإدارية زمن الحكم العثماني (1517 – 1918)**
- **التقسيمات الإدارية زمن الانتداب البريطاني (1918 – 1948)**

(ب): ما بعد ظهور المصطلح السياسي للضفة الغربية:

- **التقسيمات الإدارية زمن الحكم الأردني (1949 – 1967)**
- **التقسيمات الإدارية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1993)**
- **التقسيمات الإدارية الحالية في عهد السلطة الفلسطينية (1993 – 2010)**

الفصل الثالث

التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية للضفة الغربية

المقدمة:

خضعت أراضي فلسطين من العهد العثماني وحتى وقتنا الحالي إلى مجموعة من التغيرات السياسية التي ساهمت في تغير الواقع على الأرض. وبالمثل فان أراضي الضفة الغربية والتي هي جزء من أراضي فلسطين فقد أدى تغير واقعها السياسي من فترة لأخرى في تغير واقعها على الأرض.

فبعد أن كانت الضفة الغربية لا تعدو سوى إقليم جغرافي، يمثل مرتفعات فلسطين الوسطى ضمن أراضي فلسطين، أصبح فيما بعد عام 1948 تمثل إقليميا سياسيا مستقلا، وبعد ذلك أصبحت أراضي الضفة الغربية شقا من دولة فلسطين الموعودة على أراض فلسطين بالإضافة إلى قطاع غزة. وخلال هذه الفترة ومن أجل إحكام السيطرة، على جميع أطراف البلاد، تم تقسيمها أداريا إلى أقاليم، وقد اختلفت الأهداف التي تقف وراء التقسيمات الإدارية المختلفة باختلاف الجهة الحاكمة للمنطقة.

وفي هذا الفصل سيتم توضيح أهم التقسيمات الإدارية للضفة الغربية وخاصة بعد أن أصبحت تمثل كيانا سياسيا مستقلا وبحدود معروفة.

- التقسيمات الإدارية زمن الحكم العثماني (1517 – 1918م):

وقعت بلاد الشام بما فيها فلسطين، تحت الحكم العثماني عام 1517 بعد أن هزم العثمانيون بقيادة سليم الأول المماليك في معركة مرج دابق. وقد كانت أراضي فلسطين في تلك الفترة تابعة لولاية الشام، بحيث أنها لم تكن وحدة أدارية مستقلة بذاتها، بل كانت أراضيها مقسمة وتتبع لأكثر من ولاية[1].

[1] البابا، جمال: **التقسيمات الإدارية والحكم المحلي في فلسطين**، مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس، غزة، 1996، ص3.

وبالنسبة للتقسيمات الإدارية، فقد أبقي العثمانيون على التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة زمن المماليك، ولم يجري على هذه التقسيمات تعديلات جوهرية عدا اتخاذ الوحدة الإدارية السنجق (اللواء) أساسا بدلا من الوحدة الإدارية (النيابة) التي كانت موجودة في العهد الملوكي. بالإضافة لذلك قام العثمانيون برفع شأن بعض المدن على وجه الخصوص مدينة القدس وذلك بتحويلها إلى مركز أداري[1].

أما المستويات التي اعتمدها العثمانيون في تقسيماتهم الإدارية فهي: الولاية، اللواء أو المتصرفية، القضاء، المديرية، القرية، ويعرف حكام هذه المستويات على التوالي باسم: الوالي، والمتصرف، والقائم مقام، والمدير – مدير الناحية –، المختار[2].

بمقضتى هذا النظام، قُسِّمت بلاد الشام في بداية الحكم العثماني إلى ثلاث ولايات: وهي ولاية حلب، وولاية طرابلس، وولاية دمشق (تسمى ولاية الشام)، وقد اشتملت الأخيرة على مناطق جنوبي الديار السورية بما فيها أراضي فلسطين[3].

وفي العام 1660م أُنشئت ولاية صيدا كولاية رابعة اشتملت على أجزاء من أراضي فلسطين، وهذه الولايات كانت تغيّر حدودها والسناجق التي تتبعها من وقتٍ لأخر.

أما بالنسبة لفلسطين، فقد قسمت إداريا إلى أربعة ألوية "سناجق" وهي: صفد، ونابلس، والقدس، وغزة، وأشتمل كل لواء على عدد من الأقضية "النواحي" فضم لواء صفد نواحي: صفد، والشقيف وتبنين، وصور، وعكا، وطبريا. بينما ضم لواء نابلس: نواحي جبل شامي "عيبال" وجبل قبلي "جرزيم" والقاقون، وبني صعب وأحيانا اللجون. وضم لواء القدس نواحي: القدس، والخليل أما لواء غزة فقد ضم نواحي غزة، واللّد والرملة[4].

---

[1] رافق، عبد الكريم: **العرب والعثمانيون (1516– 1919)**، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر، عكّا، ص95.

[2] الدبّاغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين، في الديار النابلسية**، ج6، دار الطليعة – بيروت، ص9.

[3] الدبّاغ، مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص9–10.

[4] شوماني، الياس: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى عام 1949)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص240.

ظلت التقسيمات الإدارية العثمانية المتوالية على فلسطين خلال الثلاثة قرون الأولى من الحكم العثماني ذات طبيعة أدارية داخلية محصنة، بحيث أبقوا على رأس هذه التقسيمات أمراء وحكاما محليين أقسموا يمين الولاء للسلطان العثماني، وتعهدوا بحفظ الأمن، وجبابة الضرائب وتسليمها لممثلي الدولة[1].

أما المناطق الواقعة خارج المدن، فقد أبقي العثمانيون الزعماء المحليين فيها، والذين قامت زعامتهم إما على أسس دينية أو إقطاعية، أو بدوية طالما كانوا هؤلاء يقدمون الطاعة والضرائب للسلطة العثمانية[2].

ووصولا إلى الفترة الممتدة ما بين (1831 – 1840) فقد سقطت بلاد الشام في قبضة مصر، وحينها قام الحكم المصري بإلغاء التقسيمات العثمانية السابقة، وأصبحت بلاد الشام في عام 1832م وحدة إدارية واحدة يديرها حاكم عام "حكمدار" وكان مقره في دمشق ومرتبط بإبراهيم باشا، وقد قام إبراهيم باشا بتعين مسلمين من أبناء البلاد، في حين ظل هو متمسكا بزمام السلطتيْن المدينة والعسكرية معا. ولم تستمر هذه الوحدة الإدارية طويلا، واضطر الحكم المصري – وبسبب اضطرابات الأمن – إلى أعادة التشكيلات الإدارية العثمانية السابقة[3].

وبعد أن عاد العثمانيون إلى الحكم في بلاد الشام عام 1840م، اتجهت السلطات العثمانية إلى تقوية الإقليم سياسيا. ففي عام 1841م تم تحويل مدينة القدس إلى سنجق كبير يضم غزة، ويافا، ونابلس بكافة الأقضية والنواحي، كما تم فصل هذا السنجق الكبير عن ولاية الشام، وربطة باسطنبول مباشرة[4].

في العام 1864م صدر قانون تشكيل الولايات، الذي وضع إطارا موحدا للإدارة في الولايات كلها، وبموجبة قسمت بلاد الشام إلى ولايتين: سوريا، وحلب. وفي التنظيم الجديد تبعت فلسطين ولاية سوريا، وظل يحكمها متصرف مقره القدس[5].

---

[1] شوماني، الياس، **مصدر سبق ذكره**، ص240.

[2] رافق، عبد الكريم، **مصدر سبق ذكره**، ص96.

[3] الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، **مرجع سيق ذكره**، ص 122.

[4] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره**، ص4.

[5] شوماني، الياس، **مصدر سبق ذكره**، ص270-271.

وقد تكونت فلسطين من ثلاث متصرفيات (القدس، وعكا، ونابلس) أولت فيها الدولة العثمانية الأهمية الكبيرة للقدس بعد أن رأت كثرة أعداد الزائرين الأجانب للقدس، ولمست اهتمام الدول الأجنبية بالمدينة فأعلنتها متصرفية مستقلة باسم "قدس شريف متصرفلي إدارة مستقلة" في عام 1874، وبالتالي فصلته عن ولاية سوريا.

وقد ضمت متصرفية القدس في أواخر العهد العثماني أقضية يافا وغزة والخليل وبئر السبع، في حين ضم لواء عكا الذي كان يتبع آنذاك ولاية بيروت، أقضية حيفا وصفد والناصرة وطبرية، أما لواء البلقاء الذي كان مركزه نابلس فقد كان يتبع ولاية بيروت وضم أقضية جنين وبني صعب وجمّاعين والسلط[1].

وهذه المتصرفيات الثلاث التي تكوّنت منها فلسطين ضمّت عشرة أقضية، واثنتي عشرة ناحية، وثمان مائة وثمانٍ وسبعين قرية ومزرعة، فضلاً عن قبائل منطقة بئر السبع، ومنذ العام 1910م أصبحت المتصرفيات الثلاث تضم الأقضية والنواحي والقرى حسب الجدول التالي:

جدول (9): عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل لواء في العهد العثماني

اسم اللواء (المتصرفية)	عدد الأقضية	عدد النواحي	عدد القرى والمزارع
عكا	4	2	256
نابلس	2	7	*238
القدس	4	11	284 فضلاً عن قبائل بئر السبع

المصدر: الدبّاغ، مصطفى: بلادنا فلسطين، ج6، الديار النابلسية

* لمّا ضُمّت السلط وجوارها إلى هذا اللواء عام 1888م، دُعي باسم لواء البلقاء

وقد بقي لواء عكا ولواء نابلس حتى نهاية العهد العثماني يشتمل على هذه الأعداد من الأقضية والنواحي والقرى. أما القدس، فقد زاد عدد النواحي إلى أربع عشرة ناحية، والقرى إلى ثلاث مائه واثنين وأربعين قرية، وأربع عشرة قبيلة[2].

[1] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره**، ص5.

[2] الدبّاغ، مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص12.

وقد وضع جنوبي الشام بقسميه – شرق الأردن وفلسطين – بعد الحرب العالمية الأولى تحت الحكم البريطاني.

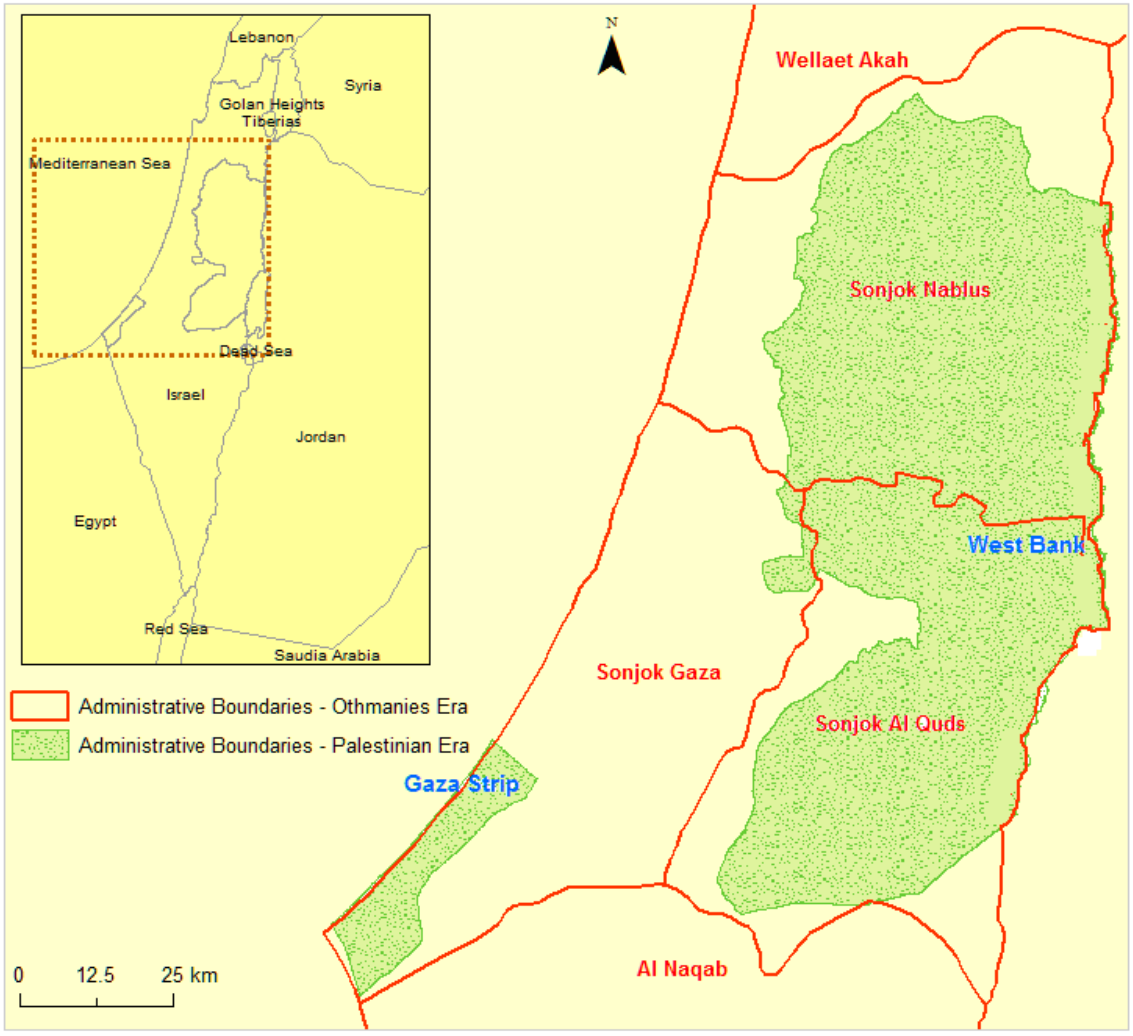

خارطة (11): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية العثمانية لفلسطين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

– التقسيمات الإدارية زمن الانتداب البريطاني (1918– 1948):

أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام 1917م، بقيادة الجنرال اللّنبي، وقد قسمت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين إلى فترتين:

الأولـــى: وهي التي سبقت عام 1920م، وكانت تسمى بفترة الإدارة العسكرية، وحينها كانت تُعرف البلاد باسم "إدارة بلاد العدو المحتلة – القسم الجنوبي".

الثانيـــة: وهي التي جاءت ما بعد عام 1920م، وفيها تم الانتقال من الإدارة العسكرية إلى مدينة سميت حينها بِـــ "حكومة فلسطين"[1].

وأول ما قام به الانتداب البريطاني، كان إلغاء التقسيمات الإدارية التي في زمن الحكم العثماني، وذلك بسبب نوايا الانتداب البريطاني المبينة بإقامة وطن لليهود في فلسطين عملاً بما جاء في وعد بلفور عام 1917م[2]. فعندما دخل الجنرال اللّنبي البلاد، قام بتقسيم الأراضي التي سيطر عليها في جنوبي فلسطين إلى خمس مناطق أدارية، وهي القدس، ويافا، وغزة، والخليل، وبئر السبع، وعين لكل منها حاكما عسكريا[3].

ولما تم احتلال البلاد كلها في عام 1918م، أضيفت إليها ثماني مناطق أخرى وهي: نابلس، وطولكرم، وجنين، وحيفا، والناصرة، وعكا، وطبريا، وصفد، ولكل منها حاكم عسكري أيضا. وفي عام 1919م، انخفض عدد المناطق المذكورة من 13 منطقة إلى 10 مناطق، وذلك يجمع عكا مع حيفا، وطبريا وصفد مع الناصرة.

أما في عام 1920م، فقد تم إنهاء الإدارة العسكرية على فلسطين وانتقالها إلى الإدارة المدنية، وفيها تم استبدال الموظفين المدنين بموظفين عسكريين من وزارة المستعمرات البريطانية.

وهنا بدأت مرحلة جديدة من أدارة الألوية في فلسطين في البداية خفض عدد الألوية العشرة التي وجدت في فلسطين في عهد الإدارة العسكرية إلى سبعة ألوية، هي:

1) الجليل: يتبعها طبريا، وصفد، والناصرة.

2) فنيقيا: ويتبعها حيفا، وتشمل عكا، وطولكرم.

3) السامرة: وتشمل نابلس، وجنين.

---

[1] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره**، ص5-6.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الاول ، الطبعة 1، مرجع سبق ذكره ص124.

[3] الدبّاغ، مصطفى، **بلادنا فلسطين**، الجزء السادس، الديار النابلسية، مرجع سبق ذكره، ص12.

4) القدس: وتضم معها الخليل.

5) يافا: حيث أضيف إليها قسم من قضاء طولكرم.

6) بئر السبع.

7) غزة[1].

وهذا التقسيم لم يلبث إلا لفترة وجيزة، حيث تم في العام 1922م، تقسيم البلاد إلى أربعة ألوية، هي:

1) اللواء الشمالي: مركزة حيفا، ويضم أقضية حيفا، وعكا، وزِمّارين، والناصرة، وطبريا، وصفد.

2) اللواء الجنوبي: مركزة غزة، ويضم أقضية غزة، والمجدل، وبئر السبع، والخليل.

3) لواء السامرة: يتألف من نابلس، وبيسان، وجنين، وطولكرم.

4) لواء القدس: ويضم يافا، ومركزة القدس[2].

واستمر هذا التقسيم حتى العام 1922م، حيث صدر منشور التشكيلات الإدارية (المادة 11 من الدستور)، فقُسِّمت فلسطين بموجبه إلى لواءيْن؛ شمالي وجنوبي، والى منطقة واحدة هي منطقة القدس، على النحو التالي:

1. لواء منطقة القدس: مركزه القدس، ويضم أقضية القدس، وبيت لحم، والخليل، وأريحا، ورام الله.

2. اللواء الشمالي: مركزه حيفا، ويضم أقضية عكا، والناصرة، وغزة، ويافا، والرملة.

---

[1] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره**، ص6.

[2] الدبّاغ، مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص13.

3. اللواء الجنوبي: مركزه يافا، ويضم أقضية بئر السبع، وغزة، والرملة[1].

واستمر هذا التقسيم حتى العام 1938م، حيث قُسّمت فلسطين إلى أربعة ألوية هي:

1. لواء الجليل: ويضم أقضية عكا، وصفد، والناصرة، وبيسان، وطبريا.
2. لواء حيفا والسامرة: ويضم أقضية حيفا، ونابلس، وجنين، وطولكرم.
3. لواء القدس: ويضم القدس، ورام الله، وأريحا، وبيت لحم، والخليل.
4. لواء الجنوب: ويشمل يافا، والرملة، وغزة، وبئر السبع.

وهذا التقسيم لم يستمر لفترة طويلة، حيث قامت حكومة الانتداب بتقسيم فلسطين منذ تموز 1939م إلى ستة ألوية استمرت حتى نهاية الانتداب في عام 1948م، وهذه الألوية هي:

1. لواء الجليل: في أقصى شمال فلسطين قرب الحدود اللبنانية والسورية، ومركزه مدينة الناصرة. ويتألف هذا اللواء من خمسة أقضية هي: عكا، وصفد، والناصرة، وبيسان، وطبريا. وبلغت مساحة هذا اللواء بموجب آخر إحصاء أجرته حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين عام 1945 نحو 2.801.383 دونماً، منها نحو 576.028 دونماً امتلكها الصهيونيون، أي نحو 20.5% من مجموع أراضي اللواء.

أما عدد سكانه فقد بلغ آنذاك نحو 840،23 نسمة، وكان عدد العرب منهم قُرابة 193.490 عربياً، أو 83.8% من مجموع سكان اللواء. وبلغ عدد اليهود 37.350 شخصاً، أو نحو 16.2% من هؤلاء السكان. وقد تركّز الاستيطان الصهيوني داخل لواء الجليل في سهل الحولة لخصوبة تربته وتوافر مصادر المياه فيه. ومعظم أراضي هذا اللواء جبلية وهضبية عدا منطقتيْ بيسان، وعكا حيث الأرض سهلية، وخصوبتها عالية.

[1] **الموسوعة الفلسطينية** ، القسم الثاني، المجلد الثاني، ص1120.

2. لواء حيفا: مركزه مدينة حيفا. ويتألف من قضاء حيفا فقط. وتبلغ مساحته 1.031.755 دونماً، امتلك الصهيونيون منها نحو 276.36 دونماً، أو نحو 35.3% من جملة أراضي اللواء. وأراضي هذا اللواء، عدا مرتفعات الكرمل التي تُطلّ على البحر المتوسط مباشرة، جيدة الخصوبة وبخاصة سهل مرج ابن عامر الذي يُعدّ من أجود أراضي فلسطين.

وقد بلغ عدد سكان لواء حيفا سنة 1945 نحو 224.630 نسمة. وبلغ عدد العرب 120.120 نسمة، أي 53.5% من مجموع السكان. أما الصهيونيون فبلغوا 104.510 نسمة، أو 46.5% من عدد السكان. وقد تركّز استيطانهم في جبل الكرمل، وسهل مرج ابن عامر.

3. لواء نابلس: مركزه مدينة نابلس. ويتألف من ثلاثة أقضية، هي: نابلس، وجنين، وطولكرم. ومعظم أراضيه جبلية صخرية عدا بعض المناطق حول مدينتيْ طولكرم وجنين حيث الأراضي سهلية خصبة. ويشتهر هذا اللواء بزراعة أشجار الزيتون. مساحته نحو 3.262.292 دونماً امتلك الصهيونيون منها 145.627 دونماً أو نحو 4.4% من مجموع أراضي اللواء.

بلغ عدد سكان اللواء 232.220 نسمة منهم 217.320 عربياً، أو 93.6% من مجموع السكان. أما الصهيونيون فكانوا أقلية لم يزدْ عددهم على 14.900 نسمة، أو 6.4% من جملة السكان.

4. لواء القدس: يتوسط فلسطين، ومركزه مدينة القدس عاصمة البلاد. ويتألف من ثلاثة أقضية، هي: القدس، وتتبعه بيت لحم، وأريحا، والخليل، ورام الله. أرضه جبلية، وتربته فقيرة عدا الأودية، حيث التربة خصبة. وقد بلغت مساحة أراضي اللواء نحو 4.333.534 دونماً، امتلك الصهيونيون منها 39.679 دونماً، أو نحو 0.9% فقط من مجموع أراضي اللواء.

أما السكان فقد بلغ عددهم 384.880 نسمة معظمهم من العرب، أي قُرابة 284.600 عربياً، شكّلوا 73.9% من مجموع السكان. وكان عدد الصهيونيين نحو 100.280 صهيونياً، أي نحو 26.1%. وقد تركّز الاستيطان الصهيوني داخل القدس الجديدة.

5. لواء اللّد: مركزه مدينة يافا. ويتألف من قضاءيْ يافا والرملة. ومعظم أراضيه سهلية لأنها جزء من السهل الساحلي الفلسطيني. ولن التربة فيه ضارب إلى الحُمْرة لارتفاع نسبة أكاسيد الحديد. وتجود فيها زراعة الحمضيات (الموالح). بلغت مساحة أراضي هذا اللواء 1.205.558 دونماً، امتلك الصهيونيون منها نحو 251.598 دونماً أي قُرابة 20.8% من مساحة أراضي اللواء.

كان عدد السكان في عام 1945م نحو 501.070 نسمة، منهم نحو 207.550 عربيا، أي 41.4% من مجموع السكان. أما الصهاينة فبلغ عددهم 293.520 صهيونياً، أي قُرابة 58.6%. وفي هذا اللواء تقع مدينة تل أبيب، أكبر المدن الصهيونية، وكثير من المستعمرات الصهيونية، مما رفع عدد الصهيونيين في هذا اللواء، وجعلهم يفوقون السكان العرب عدداً. وقد كان لخصوبة الأرض، وتوفُّر المياه، وأهمية الموقع أثر في جذب الاستيطان الصهيوني إلى هذا اللواء.

6. لواء غزة: يقع في جنوب فلسطين، ويشمل جزءاً من السهل الساحلي الفلسطيني، ومنطقة النقب التي تعادل وحدها نصف مساحة فلسطين تقريباً. مركز هذا اللواء هو مدينة غزة، ويتألف من قضاءيْ غزة، وبئر السبع.

تتميز أراضي هذا اللواء – عدا القسم الشمالي من مدينة غزة – بأنها رملية خشنة الذرات، ذات تربة مفككة جافة، والمناخ يميل إلى النظام الصحراوي. وتبلغ مساحة أراضي لواء غزة نحو 13.688.501 دونماً، امتلك الصهيونيون منها قُرابة 114.491 دونماً، أي نحو 0.08% فقط من مجموع أراضي اللواء.

أما عدد السكان فبلغ 190.880 نسمة، غالبيتهم من العرب الذين قدّر عددهم بنحو 187.840 نسمة، أي 98.4% من مجموع السكان، في حين بلغ عدد الصهيونيين 3.140 نسمة، أو 1.6% من مجموع سكان اللواء[1].

وقد كان يرأس إدارة كل لواء حاكم عسكري بريطاني أُطلق عليه اسم "حاكم اللواء"، ويساعده واحد أو أكثر من المساعدين. وقد قُسّم كل لواء إلى عدد من الأقضية ويترأس الإدارة في كل قضاء منها موظف كبير من أهل البلاد يُسمّى "القائمقام"، ويتبع كل قضاء عدد من النواحي[2].

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الاول، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] المهتدي، عبلة: **القدس والحكم العسكري البريطاني (1917-1920)**، ط1، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص37.

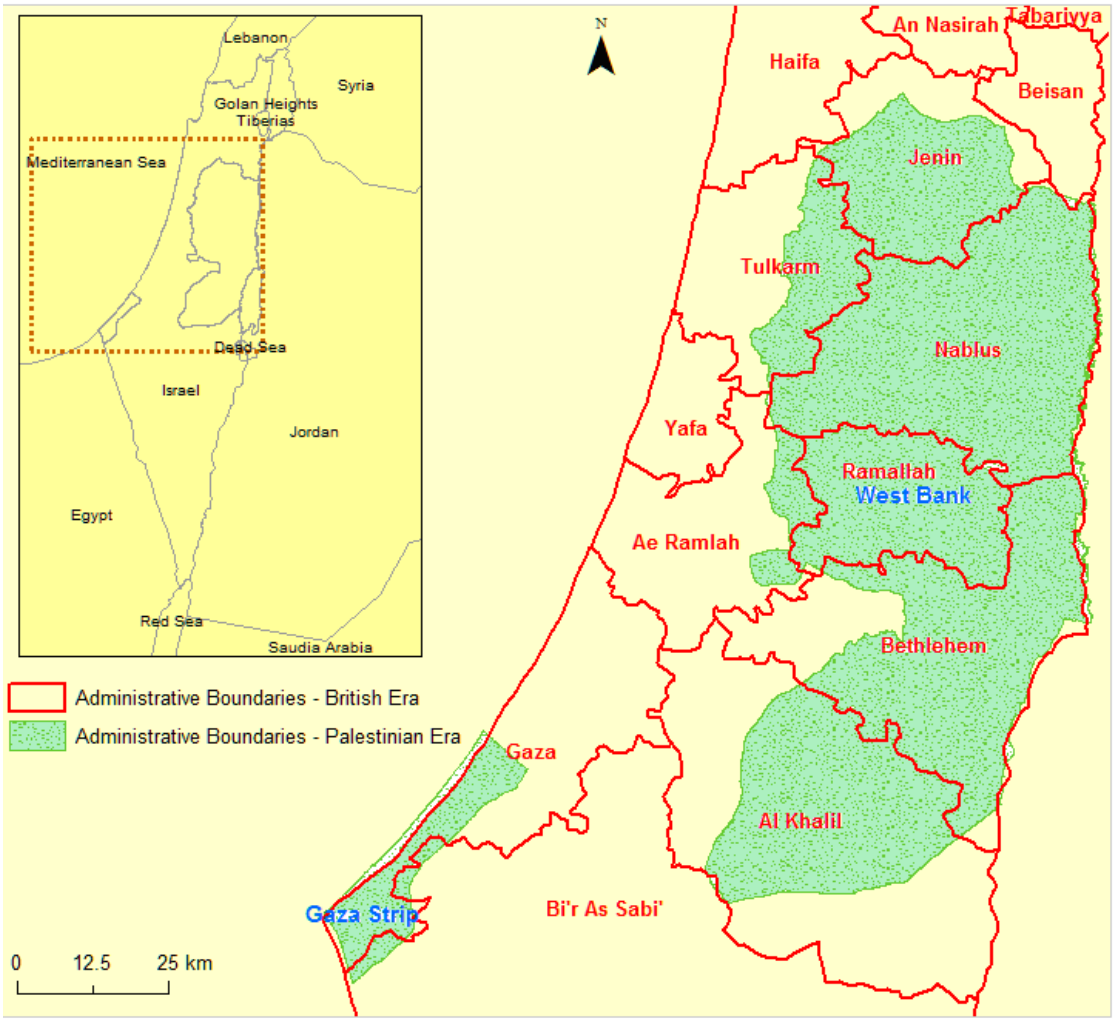

خارطة (12): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية البريطانية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

- التقسيمات الإدارية زمن الحكم الأردني (1948-1967):

بعد مؤتمر أريحا الذي انعقد عام 1948م، حيث نص القرار رقم (3) لذلك المؤتمر على طلب وحدة الضفة الغربية مع الأردن باعتبار ذلك يعبر عن أدارة سكان الضفة الغربية، وقد حضر المؤتمر 5 آلاف من وجهاء وقيادات الضفة الغربية، وهذا يعبر عن رغبة أهالي الضفة في هذه الوحدة في ذلك الوقت، وتلا هذا المؤتمر مؤتمران آخران عقدا في مدينتي رام الله ونابلس حيث أن هذان المؤتمران دعما مقررات مؤتمر أريحا.

بعد مؤتمر أريحا بقترة وجيزة أعلنت الأردن عزمها على إجراء انتخابات نيابية في الضفتين كاستفتاء شعبي على قضية الوحدة، وقد أجريت الانتخابات فعلا عام 1950م أسفر عنها تكوين مجلس نيابي يمثل الضفتين، وتشكيل وزارة أردنية موحدة تشتمل على وزراء من الضفتين[1].

وقد ضم هذا المجلس عشرين نائبا من الضفة الغربية، وعشرين نائبا آخرين من الضفة الشرقية بالإضافة إلى سبعة أعضاء من الضفة الغربية قام الملك عبد الله بتعينهم بمرسوم ملكي في مجلس الأعيان الأردني. وهذه السلسلة من التدابير والإجراءات السياسية والإدارية التي قامت بها الحكومة الأردنية كان من شأنها دمج الضفة الغربية بشكل كامل مع الأردن فيما عرف "بالمملكة الأردنية الهاشمية"[2].

وفي العام 1952م، تم حل الحكم المحلي في الضفة الغربية ليتم توحيد الإدارة في كلا الضفتين تحت الإشراف المباشر من السلطة المركزية في عمان، ويعتبر دستور عام 1952م، الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله بيان طبيعة الإدارتين المركزية والمحلية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال تلك الفترة، وبموجب ذلك الدستور فقد كانت الإدارة تحت أشراف ومسؤولية مجلس الوزراء، كما وأعطيت بالمجلس صلاحية التقسيمات الإدارية وتنظيم عمل الأجهزة الإدارية المركزية[3].

وقد اعتمدت الحكومة الأردنية في بداية الأمر، التقسيمات الإدارية التي اعتمدها الانتداب البريطاني وكذلك أبقت على نفس التقسيمات الإدارية للضفة الغربية حتى عام 1957م، حيث قامت الحكومة الأردنية بإنشاء ثلاثة أقسام أدارية بموجب مرسوم وزاري، وتمثلت هذه الأقسام

---

[1] التكروري، وياسين: **الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي**، مركز الدراسات – نقابة المحامين – القدس 1986، ص8.

[2] شهوان، أسامة: **مجلة شؤون تنموية**، مجلد 3، العدد 3، الملتقى الفكري العربي– القدس، 1993، ص2–3.

[3] شهوان، أسامة، **مصدر سابق**، ص3.

بالشكل الآتي: الناحية (اللواء): وهي أكبر وحدة أدارية، وتضم هذه الوحدة مجموعة من النواحي الفرعية (الأقضية). وهذه الأقضية تشتمل على نواحي ريفية فرعية (ناحية)[1].

وعلى هذا الأساس، فقد قسمت الضفة الغربية إلى ثلاثة ألوية رئيسية، وهي: نابلس، والقدس، والخليل. واشتملت هذه الألوية على مجموعة من الأقضية على النحو التالي:

1. لواء نابلس: ويضم قضاء نابلس، وجنين، وطولكرم[2].

2. لواء القدس.

3. لواء الخليل: حيث تم فصل الخليل عن القدس، كما كان في العهد الانتداب البريطاني، وقدرات الحكومة الأردنية من ذلك مكافأة أهل الخليل لدعمهم النظام الهاشمي الأردني[3].

في عام 1966 صدر نظام التشكيلات الإدارية رقم(1)، والذي جاء في المادة (2) منه تأكيد على تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى محافظات وألوية وأقضية ونواح وفقا لنظام التقسيمات الإدارية رقم (125) لسنة 1965 وتعديلاته، في حين حددت المادة (3) الألقاب والمسميات التي تطلق على هذه التشكيلات، حيث يرأس المحافظة محافظ، واللواء متصرف، والقضاء مدير قضاء (أو قائمقام)، والناحية مدير ناحية[4].

وعليه، فقد خضعت الضفة الغربية لنظام التقسيمات الإدارية الأردني رقم 125 لعام 1965، والذي قسم المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ضمنها الضفة الغربية على النحو التالي:

(1) محافظة القدس، ومركزها مدينة القدس، ويتألف من القرى المحيطة بمدينة القدس، وأقضية رام الله، وبيت لحم، وأريحا، وناحية النبي صالح، وناحية دير قديس.

---

[1] البابا، جمال ، **مصدر سبق ذكره**، ص9، نقلاً عن ميرون بينيفستي، أطلس الضفة الغربية وقطاع غزة.

[2] أبو حجر، آمنة: **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية**، ص897.

[3] البابا، جمال، **مصدر سبق ذكره**، ص9.

[4] المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المُسميّات وأثرها على التشريعات السارية (لغاية عملية دمج التشريعات)، وحدة بنك المعلومات القانونية 2008، معهد الحقوق – جامعة بير زيت، ص15.

(2) محافظة نابلس، مركزها مدينة نابلس، وتتألف من القرى المحيطة بمدينة نابلس، وأقضية جنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس، ومن نواحي يعبد، وعنبتا وسيلة الظهر.

(3) محافظة الخليل، ومركزها مدينة الخليل، وتتألف من القرى والبلديات المحيطة، ومن ناحية دورا، وعدد من العشائر[1].

لقد كان الهدف من وراء هذه التقسيمات بسط سلطة الدولة المركزية على هذه المناطق من خلال الصلاحيات الأمنية والإدارية الواسعة التي أعطيت للمحافظين المعينين من قبل السلطة المركزية.

[1] بشناق، باسم: **التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**، سلسلة تقارير قانونية (34). رام الله 2003، ص36.

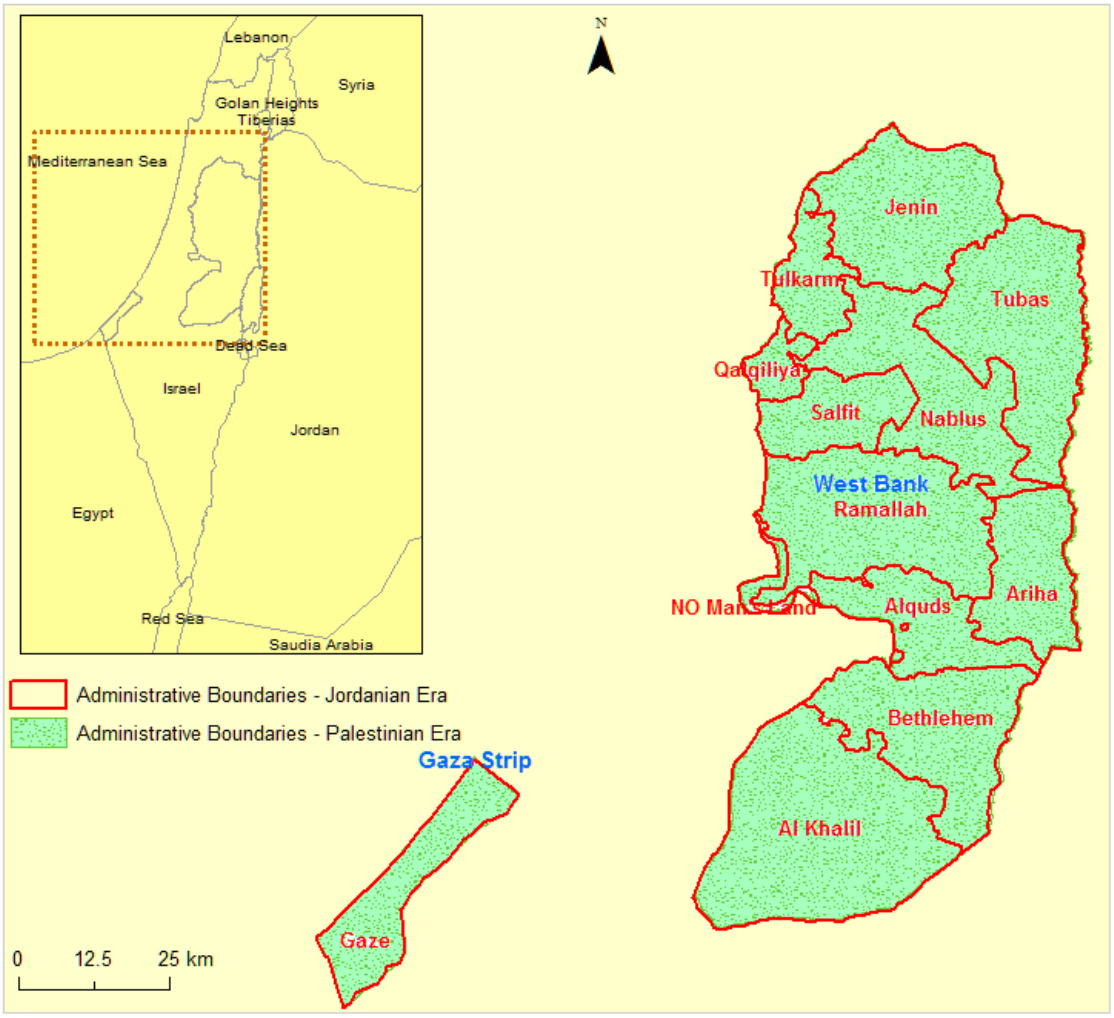

خارطة (13): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الأردنية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

- التقسيمات الإدارية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1994):

بدأ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في 1967/6/5 مُنهياً الحكم الأردني فيها، ومعلنا بداية الحكم العسكري للضفة الغربية. وقام بإصدار الأوامر العسكرية المتعلقة بذلك، كما خولت صلاحيات الحكم، والتشريع، والتعيين والإدارة مما يتعلق بالمنطقة أو بسكانها إلى قائد قوات الجيش الإسرائيلي فقط. وتمارس من قبله أو من قبل من يعينه لذلك أو من يعين بالنيابة عنه[1].

[1] كون، أنطوني: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، ط1، 1995، ص40.

وقد استمر الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية حتى تاريخ 1982/12/22، حيث أعلن القائد العام لقوات الجيش الإسرائيلي عن إنشاء إدارة مدنية إسرائيلية مهمتها أدارة شؤون الموظفين، حيث شكلت الإدارة المدنية في الضفة الغربية بموجب الأمر رقم 947 لسنة 1981 بشأن إقامة أدارة مدنية الصادر عن قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة[1].

وقد قام الاحتلال الإسرائيلي فور احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الغربية الأخرى بتقسيم هذه المناطق إلى أربع مناطق أدارية تخضع في أدارتها للحكم العسكري وهي:

(1) منطقة المرتفعات السورية وأسموها (هضبة الجولان).

(2) منطقة الضفة الغربية عدا القدس وأسموها (يهودا والسامرة).

(3) منطقة قطاع غزة وشمال سيناء وسميت (شلومو).

(4) جنوب سيناء وسموها (شليمار)[2].

وفي هذا التقسيم طرأت تغيرات على مستوى الألوية والأقضية التي اشتملتها الضفة الغربية، ويمكن إجمال هذه التغيرات بتغيرين بارزين هما:

الأول: القرار الذي اتخذ من قبل وزير الدفاع القاضي بفصل القدس عن كامل جهاز الضفة الغربية.

الثاني: فصل مدينة نابلس عن أقضية طولكرم، وقلقيلية وبذلك أصبحت لواء مستقلاً[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أوقف العمل بنظام التقسيمات الإدارية السابقة، باستثناء الإدارة في القرية التي لا تتمتع بمجلس قروي، وأحلت سلطات عسكرية

---

[1] **المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميّات وأثرها على التشريعات السارية**، مصدر سبق ذكره، ص17.

[2] بشناق، باسم، **مصدر سبق ذكره**، ص37.

[3] جازيت، شلومو: **العصا والجزرة في الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية**، مؤسسة بيسان، نيقوسيا – قبرص.

إسرائيلية محل الحكام الإداريين، بحيث أصبح الحاكم العسكري في منطقة ما يقوم بالواجبات والسلطات المخولة للحاكم الإداري، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم (194) لسنة 1967، وبعد الأخذ بنظام الإدارة المدنية توزعت صلاحيات الحكام الإداريين بين الحكام العسكريين فيما يخص النواحي الأمنية، والمسؤولين في الإدارة المدنية فيما يخص المجالات الأخرى[1].

بقي هذا الحال إلى أن تم إنشاء الإدارة المدنية عام 1981 في الضفة الغربية، حيث تم نقل الصلاحيات إلى رئيس الإدارة المدنية. وقد قسمت الضفة الغربية إلى سبع مناطق إدارية وعسكرية، وهي: الخليل، ونابلس، رام الله، طولكرم، أريحا، جنين، وبيت لحم، كما تم ضم مدينة القدس الشرقية إلى أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها.

لقد كان غرض الاحتلال من وراء هذه التقسيمات إحكام سيطرته من النواحي العسكرية والأمنية والإدارية على المناطق الفلسطينية المحتلة[2].

---

[1] **المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميّات وأثرها على التشريعات السارية**، مصدر سبق ذكره، ص17

[2] بشناق، باسم، **مصدر سبق ذكره**، ص37-38

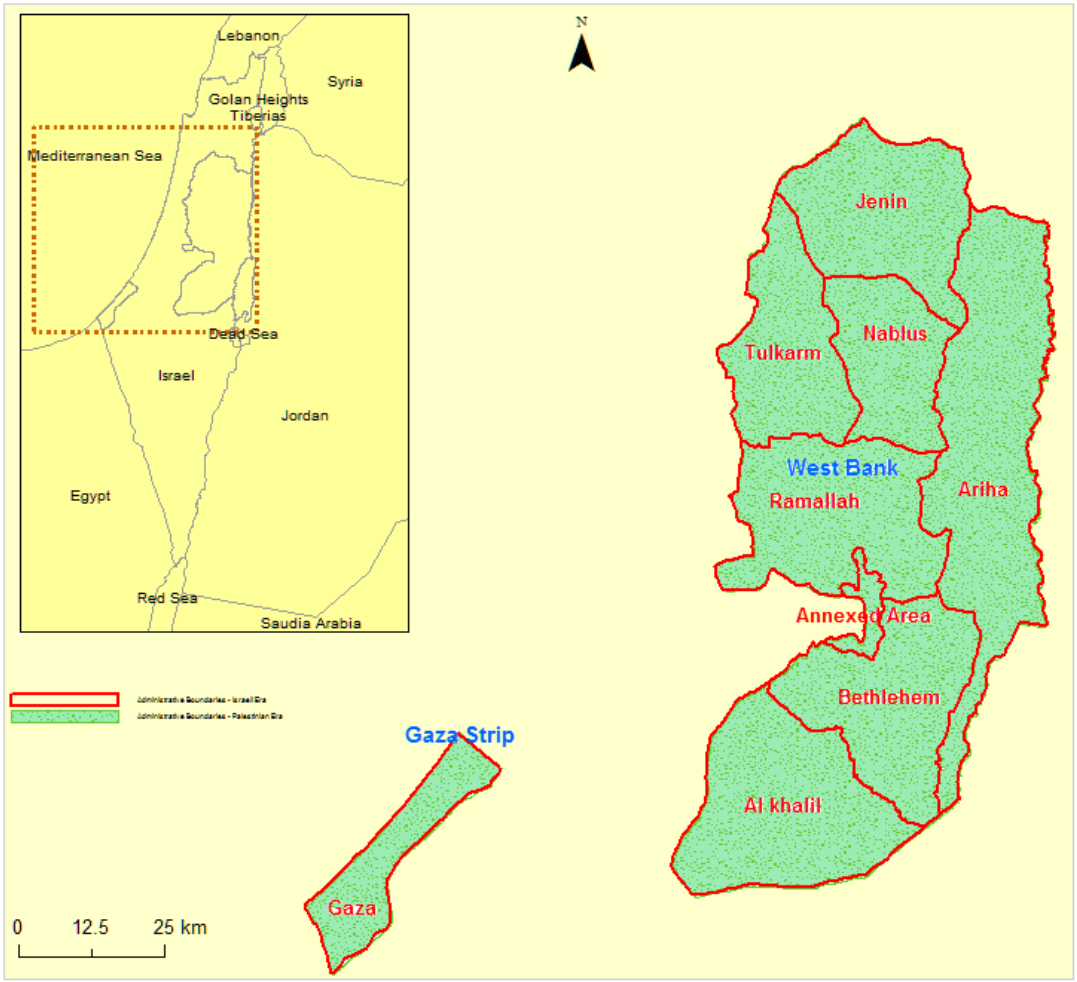

خارطة (14): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الإسرائيلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

- التقسيمات الإدارية زمن السلطة الفلسطينية (1994 - 2010):

بدأت المرحلة الفلسطينية بتوقيع اتفاقية غزة - أريحا في القاهرة بتاريخ 4-5-1994، والتي جاء فيها انسحاب القوات الإسرائيلي من غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية، وتسليم السلطة الفلسطينية المسؤوليات المدنية والأمنية في تلك المناطق[1].

وتلا تلك المرحلة انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية وكان آخرها مدينة طولكرم والتي تم الانسحاب منها في عام 1995[2].

[1] **المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميّات وأثرها على التشريعات السارية**، مصدر سبق ذكره، ص18.

[2] **الموسوعة الحرّة**، www.wekipedia.org.

وبخصوص التقسيمات الإدارية للضفة الغربية في هذه الفترة فمن الناحية القانونية، لم ينصّ القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2002 ولا التعديلات التي حُدِّثت عليه عام 2009[1] على إحداث التقسيمات الإدارية وموقعها من التنظيم الإداري الفلسطيني، بل أبقت السلطة الفلسطينية على التشريعات السارية ما قبل عام 1967، ما يعني أن التقسيمات الإدارية التي كانت في الضفة الغربية فترة الحكم الأردني بقيت سارية المفعول في عهد السلطة.

ومن الناحية العملية، فلم تلزم السلطة الفلسطينية بالتقسيمات التي حددتها التشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية، وإنما أخذت بمستوى واحد من التقسيمات الإدارية وهو المحافظة بينما قسمت الضفة في العهد الأردني إلى محافظات وألوية وأقضية ونواحي[2].

وقد عين على وحدة منها رئيس سمي محافظا، وهو ممثل السلطة المركزية في المحافظة وكانت تتبع هذه المؤسسة في البداية لوزارة الداخلية، ثم أصبحت بعد ذلك تتبع لمؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة المحافظة كوحدة أدارية في التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الفلسطيني، وجدت في سياق عملية سياسيه لم توفر استقلالية للسلطة في تحديد مسؤولية المؤسسة ودورها ومرجعيتها السياسية والقانونية، ولذا فانه يلاحظ وجود تفاوت واختلاف في بنية وهيكلية مؤسسة المحافظة وتأثيرها من منطقة جغرافية إلى أخرى، وهذا يعود إلى عدم سريان قانون التشكيلات الإدارية الفلسطيني بسبب عدم اعتماده وإقراره رسميا، وقد بقي مشروع قانون خطي بالموافقة بالقراءة الثانية في المجلس التشريعي بتاريخ 2000/3/13[3].

ونتقسم الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) أداريا إلى (16) محافظة وهي أعلى مستوى في الهيكل الإداري في التقسيمات الإدارية في الأراضي الفلسطينية، وتضم

---

[1] موقع المجلس التشريعي الإلكتروني www.plc.gov.ps.

[2] بشناق، باسم، **مصدر سبق ذكره**، ص37-38.

[3] المصري، غسّان: **العلاقة بين مؤسستيْ المحافظات والبلديّات وانعكاس ذلك على أدائهما في مناطق الضفة الغربية 1994 – 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية – فلسطين، 2006، ص38- 39.

المحافظة الواحدة العديد من التجمعات السكانية، ويبلغ عدد المحافظات في الضفة الغربية 11 محافظة وهي: جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، أريحا والأغوار، سلفيت رام الله والبيرة، بيت لحم، القدس، الخليل.

وقد صنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف وهي: حضر، وريف، ومخيمات.

فالحضر: كل تجمع يبلغ عدد سكانه 10.000 نسمة فأكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4.000 – 9.999 نسمة شريطه أن يتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية على الأقل: (شبكة كهرباء عامة، وشبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة).

الريف: وهو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 4.00 نسمة وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين 4.000 – 9.999 نسمة دون أن تتوفر فيه أربعة عناصر من الخدمات المذكورة أعلاه.

المخيم: وهو كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، ويدار من قبل وكالة الغوث.

أما بالنسبة للقدس، فبسبب وضعها الخاص وأهميتها بالنسبة للفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، فقد قسمت إلى قسمين: القدس، J1 ، والقدس J2.

أما القدس J1: فتشمل ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته إسرائيل عنوه بعيد احتلالها للضفة الغربية في 1967، وتضم تجمعات (بيت حنينا، مخيم شعفاط ، العيسوية، القدس، بيت المقدس، وتشمل – الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانه، الطور، الشياح، رأس العامود، سلون، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب).

القدس J2: فتشمل محافظة القدس باستثناء ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، وتضم منطقة j2 التجمعات (رافات،

مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام، ضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بيرنبالا، بيت اجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد (الحتا)، قطنه، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة "التجمع البدوي الخان الأحمر"، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين "التجمعات البدوية في العيزرية وأبو ديس" السواحرة، الشيخ سعد)[1].

جدول (10): مساحة محافظات الضفة الغربية والهيئات المحلية في كل محافظة وعدد سكانها في عهد السلطة الفلسطينية

المحافظة	مساحة المحافظة (كم^2)	الهيئات المحلية	عدد السكان
الضفة الغربية	5655	524	2513283
جنين	583	80	274001
طوباس	402	21	54765
طولكرم	246	35	165791
نابلس	605	64	340117
قلقيلية	166	34	97447
سلفيت	204	20	63148
رام الله والبيرة	855	75	301296
أريحا والأغوار	593	14	45433
القدس	345	44	382041
بيت لحم	659	45	188880
الخليل	997	92	600364

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011م. مسح التجمعات السكانية2010م،النتائج الاساسية. رام الله- فلسطين، ص48.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** – 2007: النتائج النهائية. تقرير المساكن – الضفة الغربية، رام الله – فلسطين، ص27.

خارطة (15): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية الفلسطينية

المصدر: مركز أبحاث الأراضي (جمعية الدراسات العربية)

الفصل الرابع

تحليل أسس التقسيمات الإدارية للضفة الغربية

أولاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية في الفترة العثمانية

ثانياً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية زمن الإنتداب البريطاني

ثالثاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية بالتقسيمات الإدارية زمن العهد الأردني

رابعاً: أراضي الضفة الغربية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967م – 1994م)

خامساً: التقسيمات الإدارية زمن السلطة الفلسطينية (1994م – حتى الآن)

الفصل الرابع

تحليل أسس التقسيمات الإدارية للضفة الغربية

وسيتم خلال هذا الفصل عرض أهم التغيرات التي حدثت في التقسيمات الإدارية في المراحل الزمنية التي تم تناولها. ومن ثم سيتم عرض بعض العوامل المؤثرة في التقسيمات الإدارية خلال فترة السلطة الفلسطينية من خلال تطبيق بعض المقاييس وبيان مدى ملاءمة هذه التقسيمات مع هذه المقاييس.

أولاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية في الفترة العثمانية:

زمن الدولة العثمانية كانت أراضي فلسطين بما فيها أراضي الضفة الغربية، جزءاً من أراضي بلاد الشام، ولم تكن وقتها بلاد الشام قد قسمت إلى أربع دول بحدودها الحالية المعروفة لدينا (فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان)، وقد كانت تعرف أراضي فلسطين وشرق الأردن آنذاك بأراضي جنوبي الشام. وبالنسبة للتقسيمات الإدارية في العهد العثماني، فلم تكن ثابتة أو نهائية، وإنما طرأ عليها الكثير من التغيير والتبديل؛ فقد أكثرت الإدارة العثمانية من إجراء التغيير فيها، فلم يمضِ عام إلا وجرى فيه تغيير، وقد كان هذا عائداً بالدرجة الأولى لعوامل أمنية، وسياسية، واقتصادية، ودينية. فقد كان الهم الرئيسي للدولة العثمانية هو الوصول إلى الحكم المركزي لجميع المناطق التابعة لها، وجباية الضرائب، أو لحماية قوافل الحج التي كانت تعبر بلاد الشام باتجاه الحجاز.

تفسر كثرة إنشاء الوحدات الإدارية (السناجق) وتغيرها من فترة لأخرى في فلسطين، بالمقارنة مع غيرها، بطبيعة المنطقة الجغرافية والبشرية المتنوعة، إذ ضمت مرتفعات وسهول وأودية، تقطعها أنهار وبحيرات، كما أنها جاورت مناطق تدفق القبائل من الجنوب والشرق إلى قلب البادية الشامية، وهو ما دفع بالقبائل الصغيرة التي لم تقوى على الصمود أمام القبائل البدوية الكبرى القادمة من الجزيرة العربية إلى التسرب إلى داخل فلسطين، والإقامة في معظم مناطقها الداخلية، وقد تعاملت الدولة العثمانية مع هذه القبائل، واعترفت بها نظراً لسيطرتها في مناطق

هامة، استراتيجياً واقتصادياً؛ مثل نابلس وغزة، أو تحكم بعضها في طريق قافلة الحج المتجهة نحو الحجاز[1].

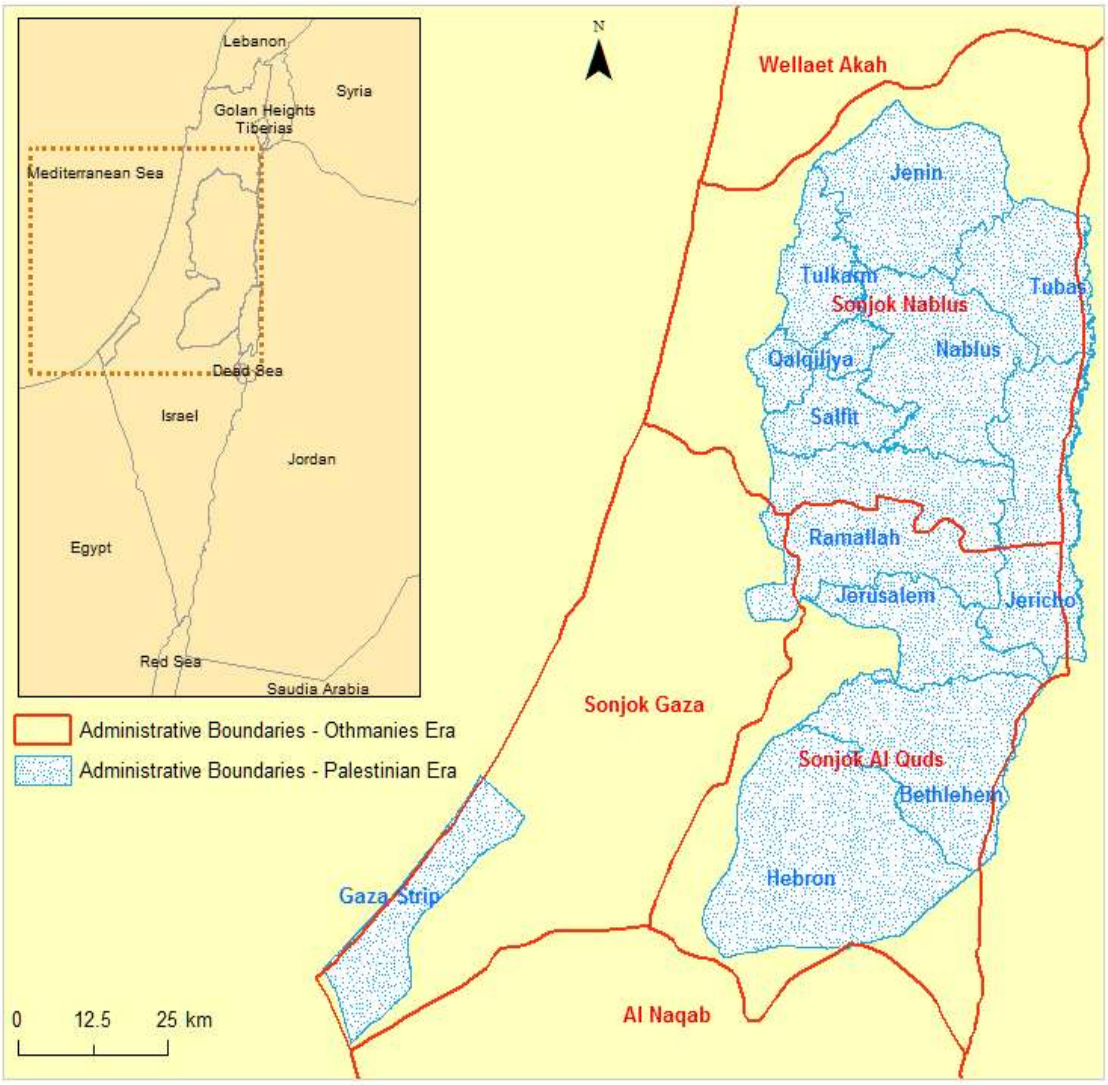

خارطة (16): أراضي الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية العثمانية لفلسطين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

وعند مطابقة خريطة أراضي الضفة الغربية على الخريطة الإدارية لفلسطين في العهد العثماني، كما هو موضح في الخريطة (16)، يتبين أن أراضي الضفة الغربية، قد توزعت إدارياً على أربع سناجق رئيسية؛ وهي سنجق نابلس، وسنجق القدس، وسنجق غزة، وسنجق النقب.

[1] شوماني، الياس، **مصدر سبق ذكره**، ص240.

وحسب ما هو مبين في الجدول (11)؛ يظهر لنا المساحة التي كانت من كل محافظة ضمن السناجق الأربعة السابقة الذكر؛ حيث يظهر من خلال الخريطة (16) والجدول(11)، بأن معظم أراضي الضفة الغربية وجدت إدارياً ضمن سنجقي نابلس والقدس.

جدول (11): نسبة ما تشغله كل محافظة من المحافظات الحالية في السناجق العثمانية(%).

السناجق الادارية العثمانية / المحافظات في فترة السلطة الفلسطينية	سنجق القدس	سنجق غزة	سنجق نابلس
بيت لحم	100.00		
الخليل	100.00		
جنين			100.00
أريحا	40.1		59.90
القدس	100.00		
نابلس			100.00
قلقيلية			100.00
رام الله	45.49	8.51	46.00
سلفيت			100.00
طوباس			100.00
طولكرم			100.00

المصدر: من إعداد الباحث.

فقد اشتمل سنجق نابلس على جميع الأراضي التابعة حالياً لمحافظات: جنين، ونابلس، وقلقيلية، وسلفيت، وطولكرم، وطوباس.

بينما شمل سنجق القدس على أغلب الأراضي التابعة حالياً لمحافظات:القدس والخليل وبيت لحم.

بينما جاءت أراضي محافظتي رام الله والبيرة مناصفة بين سنجقي نابلس والقدس، وأجزاء بسيطة لسنجق غزة، حيث أشتمل سنجق نابلس على ما نسبة 46% من مساحة الأراضي

التابعة لمحافظة رام الله والبيرة. بينما اشتمل سنجق القدس على ما نسبة 45,49% من مساحة الأراضي التابعة لمحافظة رام الله والبيرة، وما نسبة 8,5% كان تابعاً لسنجق غزة.

أما بالنسبة للأراضي التابعة لمحافظة أريحا والأغوار، فقد اشتمل سنجق نابلس على أغلب أراضيها بنسبة تصل تقريباً إلى59.9% بينما حظي سنجق القدس على ما نسبة40.1% من مجمل مساحة أراضي المحافظة. وهكذا فقد وزعت أراضي محافظات الضفة الغربية على السناجق الإدارية ضمن الفترة العثمانية، حيث جاءت جل أراضي الضفة الغربية ضمن سنجقي نابلس والقدس.

كما يلاحظ بان ما نسبته 53.77% من مساحة الضفة الغربية كانت ضمن سنجق نابلس بينما حظي سنجق القدس بما نسبته 45.23% ومساحة بسيطة لا تتجاوز 1% من أراضيها كانت تابعة لسنجق غزة.

ثانياً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية مع التقسيمات الإدارية زمن الانتداب البريطاني:

في زمن الانتداب البريطاني، قسمت أراضي فلسطين إدارياً إلى مجموعة من ألالوية وهي: بيسان، وطولكرم، ورام الله، ونابلس، وجنين، وغزة، وبئر السبع، وبيت لحم، ورام الله، والخليل. وبناءً على ذلك؛ فإن أراضي الضفة الغربية كانت موزعة على هذه الألوية الإدارية، فكما هو معلوم لم يكن هناك كياناً يعرف باسم الضفة الغربية في ذلك الوقت.

وتظهر الخريطة (17)، والجدول (12) بأن هناك اختلافات بين حدود أراضي المحافظات الحالية التابعة للضفة الغربية مع ما كانت علية في فترة الحكم البريطاني.

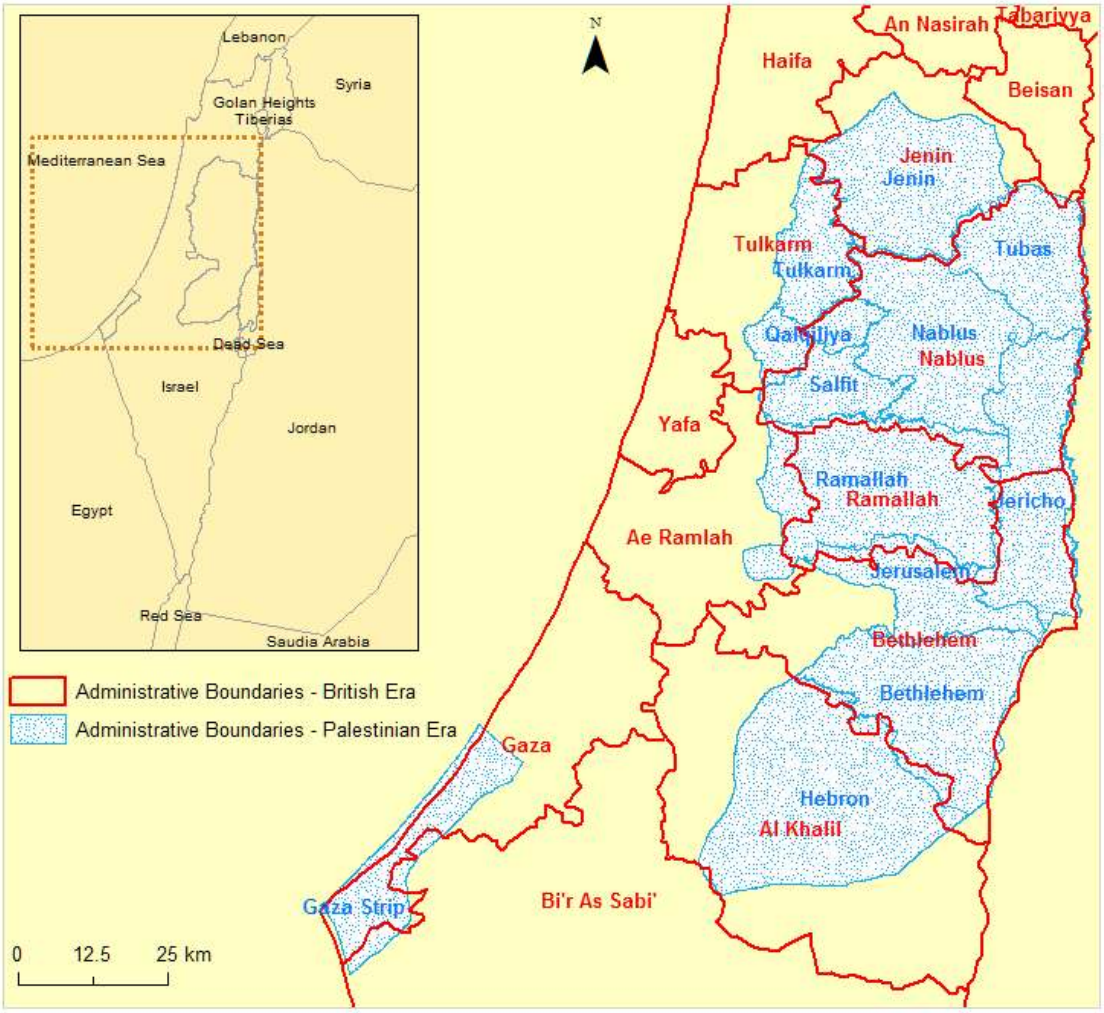

خارطة (17): أراضي محافظات الضفة الغربية حسب التقسيمات الإدارية البريطانية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد اريج للأبحاث التطبيقية.

وقعت أراضي محافظة جنين الحالية في مجملها وبنسبة تصل إلى 98,69 % ضمن أراضي لواء جنين زمن الانتداب البريطاني، أما الأجزاء المتبقية فقد تبعت إدارياً إلى لواء طولكرم، ولواء نابلس، بنسب 1,2%، 0.11 % على التوالي.

وبالنظر إلى أراضي محافظة نابلس، فقد كانت جزءاً من لواء نابلس الذي اشتمل على أراضيها الحالية بالإضافة إلى أراضي محافظة طوباس، وأجزاء من أراضي شمال أريحا، والأغوار، وأجزاء من أراضي طولكرم وقلقيلية، وأجزاء من أراضي شمال محافظة رام الله والبيرة. اشتمل لواء نابلس على ما نسبته 98,7% من مساحة أراضي نابلس الحالية، بالإضافة إلى ما نسبته 98,37% من مساحة أراضي محافظة سلفيت، و 95,27% من مساحة أراضي

طوباس. بالإضافة إلى ما يقرب من نصف مساحة أراضي محافظتي قلقيلية وأريحا دخلت ضمن مساحة أراضي لواء نابلس، وأجزاء بسيطة من أراضي محافظة رام الله، وجنين بنسبة 11,4%، 0.11% على التوالي من نسبة أراضي هذه المحافظات.

وبالحديث عن لواء طولكرم، فقد اشتمل على أراضي محافظة طولكرم الحالية وبنسبة تصل إلى 98,36% من مجمل مساحة أراضي المحافظة الحالية، كما اشتمل على ما يقرب نصف مساحة الأراضي الحالية لمحافظة قلقيلية، وبنسبة بسيطة من مساحة أراضي محافظات جنين وسلفيت ونابلس لا تزيد بمجملها عن 3% من مجمل جميع أراضي المحافظات الثلاث.

أما لواء رام الله، فقد اشتمل في مجمله على أراضي محافظة رام الله والبيرة الحالية وبنسبة تصل إلى 70.8% من مجمل أراضيها، كان ضمن ذلك اللواء، بالإضافة إلى مساحة بسيطة من القدس وأريحا بنسبة تصل إلى 17.9%، و3.12% على التوالي من أراضي المحافظتين المذكورتين.

ووصولاً إلى محافظات جنوب الضفة الغربية، فقد قسمت إداريا على لواءين رئيسيين، هما: لواء بيت لحم، ولواء الخليل على النحو التالي:

فقد اشتمل لواء بيت لحم على المساحة الأكبر من اراضي محافظتي بيت لحم والقدس الحالية، وبنسب تصل إلى 94.77%، 82.9% على التوالي من مجمل أراضي المحافظتين، وعلى نسبة تقارب نصف مساحة أراضي محافظة أريحا، بالإضافة إلى مساحات بسيطة من أراضي محافظتي الخليل ورام الله.

أما لواء الخليل فقد اشتمل في معظمه على أراضي محافظة الخليل بنسبة وصلت إلى 95,43% من مجمل أراضي هذه المحافظة، وما تبقى من أراضي محافظات الضفة داخل هذا اللواء كانت من أراضي محافظة بيت لحم.

جدول (12): الأراضي التابعة للمحافظات الحالية وتوزعها على الألوية الإدارية زمن الانتداب البريطاني(%)

المحافظات زمن الانتداب / المحافظات زمن السطلة	الرملة	الخليل	بيت لحم	بئر السبع	جنين	نابلس	رام الله	طولكرم	بيسان
بيت لحم		4.23	95.77						
الخليل		95.43	4.39	0.0					
جنين					98.69	0.11		1.20	
أريحا			48.19			45.43	3.12		
القدس			82.09				17.91		
نابلس					1.44	98.07		0.50	
قلقيلية						47.71		52.29	
رام الله	15.52		0.27			11.40	72.80		
سلفيت	0.80					98.37		0.83	
طوباس					3.80	95.27			0.93
طولكرم					2.03	0.61		97.36	

المصدر: من إعداد الباحث.

وعلى هذا فانه يمكن الملاحظة بأن محافظات الضفة الغربية وزعت على 6 ألوية رئيسية من أصل 10 ألوية إدارية قسمت بها أراضي فلسطين في ظل الانتداب البريطاني.

كما ويمكن ملاحظة أن أراضي المحافظة الواحدة قد قسمت على أكثر من لواء في نفس الوقت، مثل أراضي محافظة قلقيلية التي وزعت مناصفة بين لواءي طولكرم ولواء نابلس، وينسحب ذلك على أراضي محافظة أريحا التي قسمت أراضيها على لواءي نابلس ولواء بيت لحم.

أما بقية المحافظات التسعة الأخرى، فقد لوحظ أن مجمل أراضيها وقعت ضمن لواء واحد وأجزاء بسيطة من أطرافها هي التي وقعت ضمن حدود لواء أخر.

كما يلاحظ من خلال الخريطة (17)؛ بأن بعض الألوية والتي سميت بأسماء محافظات من الضفة الغربية، كانت قد اشتملت على مساحة أوسع من الأراضي التي هي حالياً غير تابعة لأراضي الضفة الغربية عند حدود خط الهدنة مثل محافظة الخليل، وبيت لحم، ومحافظة طولكرم.

في الوقت نفسه يلاحظ أن خط الهدنة في بعض المناطق أمتد ليعطي بعض المحافظات أراضي لم تكن تابعة لبعض المحافظات؛ مثل محافظة رام الله التي تمتلك حالياً على أجزاء من أراضي لواء الرملة والتي لم تكن ضمن حدود لواء رام الله في العهد البريطاني.

ثالثاً: مقارنة التقسيمات الإدارية الحالية بالتقسيمات الإدارية زمن العهد الأردني:

وكما هو معلوم؛ فإنه في عام 1948م، فقد تمّ توقيع اتفاقية الهدنة بين المملكة الأردنية الهاشمية والاحتلال الإسرائيلي، والتي تم بموجبها تحديد خط الهدنة؛ وهو ذلك الخط الذي رسم حدود أراضي الضفة الغربية، وبذلك أصبح يعبر مصطلح الضفة الغربية عن منطقة جغرافية ذات كيان سياسي مستقل.

وبعد هذا العام، وقعت الضفة الغربية تحت سيطرة مجموعة من القوى السياسية، تمثلت الأولى بفترة الحكم الأردني للضفة الغربية (1948م–1967م)، ومن ثم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1994م)، وأخيراً السلطة الفلسطينية (بعد عام 1994م).

وتعد التقسيمات الإدارية، التي قسمت بها أراضي الضفة الغربية أبان الحكم الأردني هي الأساس، اذ لم تطرأ سوى تغيرات بسيطة على ذلك التقسيم سواء بالحدود الإدارية، أو المسميات بعد تلك الفترة.

وبالنظر إلى الخريطة (18)، التي تظهر تطابق الحدود الإدارية زمن الحكم الأردني، مع التقسيمات الإدارية الحالية زمن الحكم الفلسطيني، يلاحظ بأن التغيرات والفروقات بسيطة بين هذين التقسيمين؛ حيث اشتملت الضفة الغربية على أحدى عشر محافظة تقاربت في حدودها مع المحافظات الحالية.

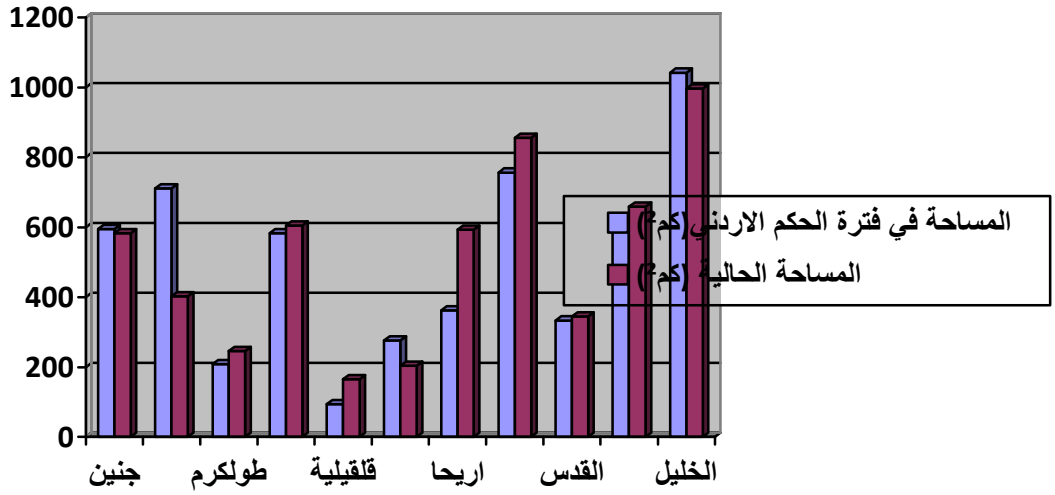

شكل (1): التغير في مساحة المحافظات ضمن الفترتين العهد الأردني والسلطة الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحثة

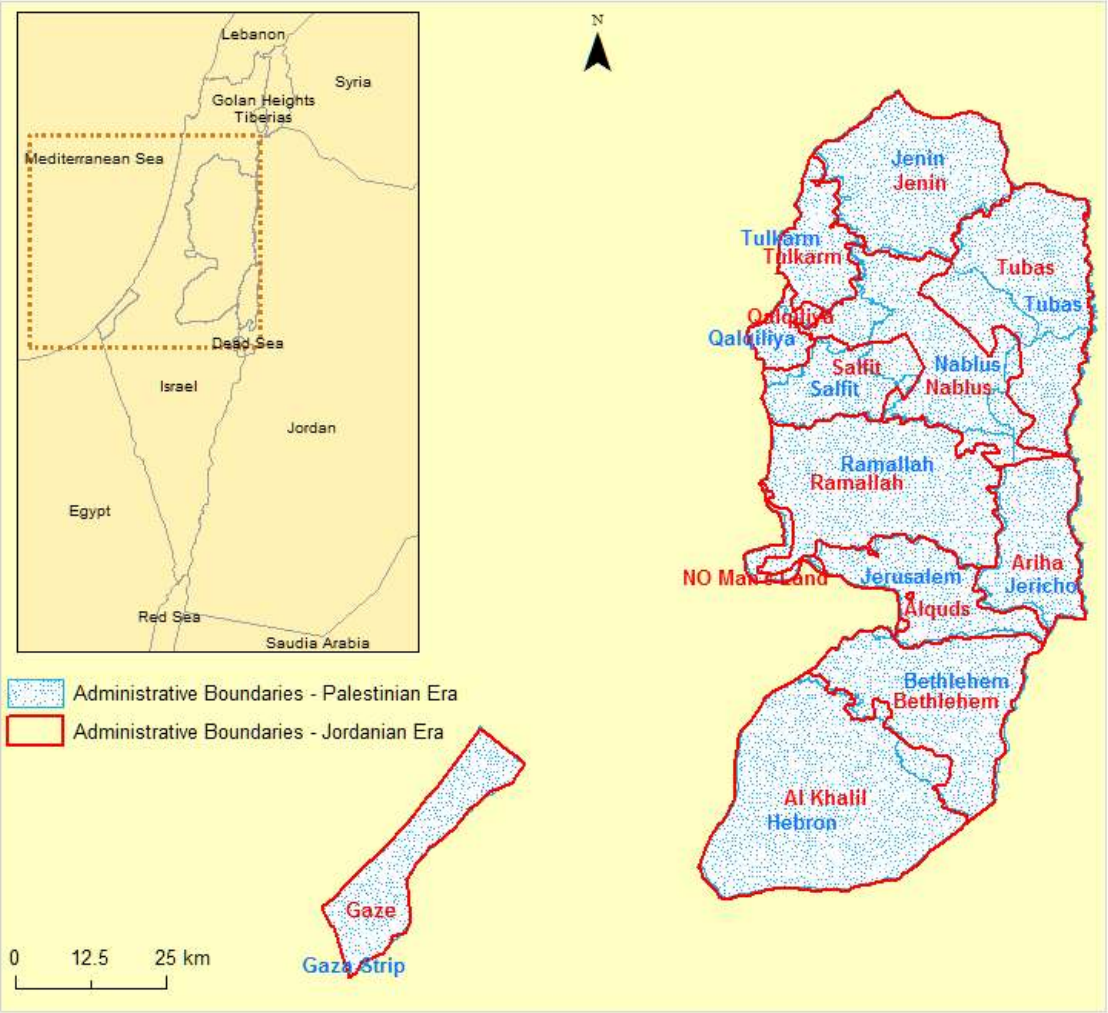

خارطة (18): أراضي المحافظات الحالية حسب التقسيمات الإدارية الاردنية.

المصدر: من اعداد الباحث ، بالاعتماد على خرائط من معهد اريج للأبحاث التطبيقية.

يتضح أن محافظة الخليل، اشتملت على مجمل أراضي محافظة الخليل الحالية وجزء بسيط لا يصل إلى 10% من أراضي محافظة بيت لحم.

ويندرج الأمر نفسه على محافظة جنين، والتي اشتملت على جميع مساحة جنين الحالية، وما تبقى من مساحة المحافظة في الحكم الأردني كان من أراضي محافظة نابلس، وطوباس، وطولكرم، وبنسبة لا تزيد بمجموعها عن 3%.

أما محافظة القدس في العهد الأردني، فقد احتوت بالإضافة لمساحة القدس الحالية إلى أجزاء من محافظات بيت لحم وأريحا ورام الله وبنسبة لا تزيد عن 9%.

وبالحديث عن محافظة رام الله في العهد الأردني، فقد اشتملت على محافظة رام الله الحالية وبنسبة تصل إلى 87,53% من مجمل مساحة المحافظة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أجزاء بسيطة من محافظات سلفيت، ونابلس، والقدس.

ويندرج ذلك على محافظة بيت لحم في العهد الأردني، التي لم تختلف حدودها الإدارية عن الوقت الحالي، باستثناء أجزاء بسيطة كانت ضمن محافظة الخليل، أصبحت حالياً ضمن محافظة بيت لحم، وهي بنسبة بسيطة تصل تقريباً إلى 9%.

أما أهم التغيرات فتظهر في شمال الضفة الغربية، وخاصة في الحدود الإدارية في محافظات نابلس، وسلفيت، وقلقيلية، وطوباس، وشمال أريحا.

توسعت مساحة محافظة نابلس الحالية على حساب أراضي محافظة طوباس وأراضي محافظة سلفيت. كما أن محافظة قلقيلية الحالية توسعت في الحكم الأردني على حساب أراضي من محافظة نابلس.

ويندرج ذلك على محافظة أريحا والأغوار، التي توسعت حالياً على حساب أراضي محافظة طوباس، التي كانت تابعة لها في الفترة الأردنية.

جدول(13): الأراضي التابعة للمحافظات الحالية وتوزعها على المحافظات الإدارية زمن الحكم الاردني(%)

المحافظات والاقضية زمن الحكم الاردني / المحافظات في فترة السلطة الفلسطينية	الخليل	القدس	أريحا	بيت لحم	جنين	نابلس	قلقيلية	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم
بيت لحم	8.59	2.20		87.69							
الخليل	98.88			1.06							
جنين					97.43	0.01				0.72	0.46
أريحا		0.06	57.10			9.92				30.63	
القدس		90.78	3.93	1.54				1.75			
نابلس					1.68	66.09		0.16	8.96	22.86	0.26
قلقيلية						41.27	43.83		12.73		0.96
رام الله		0.68	1.18			4.77		87.53	0.70		
سلفيت						3.74	0.09	0.20	95.70		
طوباس					1.24					96.68	
طولكرم					4.70	3.29	7.98				82.27

المصدر: من إعداد الباحث.

وعلى هذا فانه يمكن الملاحظة، بأن كل من محافظات الخليل، وبيت لحم، والقدس، ورام الله وجنين، وطولكرم، لم يحدث لحدودهن الإدارية اي تغيرات جذرية، وكانت جُل الاختلافات بنسب بسيطة جدا. هذا وذلك بإضافة أو عزل بعض القرى الحدودية التابعة لمحافظة معينة وضمها لمحافظة أخرى.

أما محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت وطوباس وأريحا والأغوار؛ فقد شهدت تغيرات في حدودها ومساحات الأراضي التابعة لها؛ فقد توسعت محافظات على حساب محافظات أخرى، بينما انتقلت حدود أراضي تابعة لبعض المحافظات إلى محافظات أخرى.

رابعاً: أراضي الضفة الغربية زمن الاحتلال الإسرائيلي (1967م – 1994م):

من الملاحظ في الخريطة (19)، بأن أراضي الضفة الغربية قد قسمت إلى (7) محافظات رئيسية، وهي: محافظة جنين، ونابلس، وطولكرم، وأريحا، ورام الله، وبيت لحم، والخليل. كما ويمكن ملاحظ بأن محافظة طولكرم في تلك الفترة، اشتملت على أراضي محافظة سلفيت وقلقيلية، إضافة إلى أراضي محافظة طولكرم في فترة السلطة الفلسطينية. ويظهر الاختلاف في حدود محافظة نابلس الشرقية، التي قلصت مساحتها من الجهة الشرقية لحساب محافظة أريحا. كما يلاحظ بأن محافظة أريحا، اشتملت على أراضي أريحا الحالية، وأراضي محافظة طوباس، وأجزاء من الجهة الشرقية من أراضي محافظة القدس وبيت لحم.

وأهم ما يمكن ملاحظته بأن أراضي محافظة القدس قد قسمت لتشمل محافظة رام الله جزءاً منها، والجزء الآخر قد ضم إلى محافظة بيت لحم، بالإضافة إلى أجزاء من أراضي محافظة القدس من الناحية الغربية قد تم فصلها بالكامل عن أراضي الضفة الغربية.

ويبقى الحديث عن محافظتي جنين والخليل، وهما من أكثر المحافظات التي احتفظت بحدودها الادارية دون ان يطرأ أي تغيير جوهري في حدودهما الإدارية عبر التقسيمات الإدارية المختلفة.

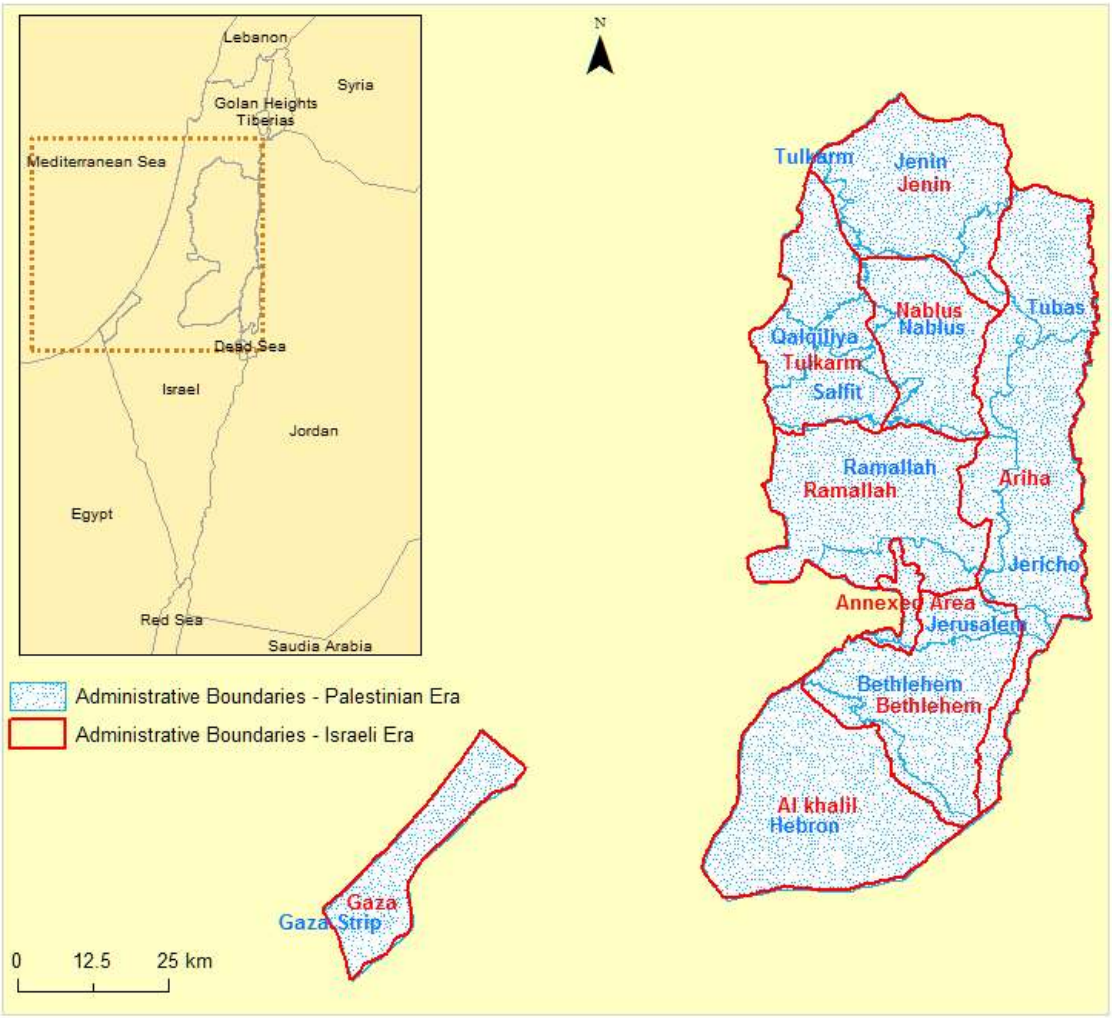

خارطة (19): أراضي المحافظات الحالية حسب التقسيمات الإدارية الاسرائيلية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على خرائط من معهد اريج للبحوث التطبيقية.

ويمكن من خلال الجدول (14) ملاحظة اهم التغيرات في حدود المحافظات من خلال النسب التي تظهر الإضافات على كل مساحة محافظة، بالإضافة إلى المساحات التي ازيلت من محافظات أو أضيفت إليها.

جدول (14): نسبة ما تمثله المحافظات الحالية في المحافظات حسب التقسيم الإسرائيلي (%)

المحافظات فترة الاحتلال الاسرائيلي / المحافظات فترة السلطة الفلسطينية	الخليل	أريحا	بيت لحم	جنين	نابلس	رام الله	طولكرم
بيت لحم	0.09	15.36	84.28				
الخليل	90.48		9.52				
جنين		0.29		99.31	0.36		0.04
أريحا		99.07	0.93				
القدس		8.18	32.73			40.63	
نابلس		18.09		6.55	72.31		3.05
قلقيلية					6.26		92.67
رام الله		14.46			2.04	81.18	1.99
سلفيت					5.58	0.76	93.43
طوباس		82.47		17.07			
طولكرم				11.84	1.42		86.72

المصدر: من إعداد الباحث.

خامساً: التقسيمات الإدارية زمن السلطة الفلسطينية (1994م – حتى الآن):

تبلغ مساحة الضفة الغربية (5655) كم² وعدد سكانها في منتصف عام 2010 (2،513،283) نسمة، تقسم الضفة الغربية الى احدى عشرة محافظة وهي: جنين، وطوباس، وطول كرم، ونابلس، وقلقيلية، وسلفيت، ورام الله، والبيرة، واريحا، والاغوار، والقدس، وبيت لحم، والخليل.

واذا ما نظرنا الى التقسيمات الادارية لهذه المحافظات في هذه الفترة فإنه سيلاحظ ان هناك اختلافا كبيرا بينها من حيث المساحة وعدد التجمعات السكانية التابعة لها ولعل السبب في ذلك ان هذه التقسيمات الادارية هي تركة من سلطات أدارت أو احتلت البلاد وحكمتها لسنوات طوال مما ينعكس ذلك على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين نتيجة قرب التجمع السكاني او بعده عن مركز المحافظة ويعكس نفسه كذلك على حجم المشاريع التطويرية المنفذة في كل محافظة لخضوع تنفيذ هذه المشاريع لبعض المعايير التي قد تفتقد لها بعض المحافظات نتيجة قلة عدد السكان فيها على وجه التحديد.

وعلى ضوء ذلك تم تحديد مجموعة من المتغيرات الجغرافية لبيان اثر هذه المتغيرات على التقسيمات الادارية في هذه الفترة ولبيان اذا ما اخذت هذه المتغيرات الجغرافية بعين الاعتبار، كما يظهر في الجدول (15).

جدول (15): المتغيرات الجغرافية المؤثرة في التقسيمات الادارية لمنطقة الضفة الغربية.

المتغيرات الجغرافية / المحافظات	معدل الارتفاع العام(م)[1]	كمية الأمطار السنوية (ملم)[2]	معدل الحرارة السنوي[3]	عدد السكان[4] السكان[4]	مساحة الاراضي الزراعية(كم²)[5]	اطوال الطرق الرئيسية(كم)[6]	مساحة الاراضي السكنية المرخصة(الف م²)[7] م²)[7]	مساحة الاراضي الصناعية المرخصة(الف م²)[8] م²)[8]	مساحة الاراضي التجارية المرخصة(الف م²)[9] م²)[9]
جنين	175	421	20.7	274.001	274.1	64	38.9	0	3.3
طوباس	400	353	24	54.765	60.5	13.5	15.2	0	0.8
طولكرم	110	467	23.6	165.791	147.5	15.8	29.4	0	0.6
نابلس	700	533	18.4	340.117	223.9	107.4	91.6	6.6	24.2
قلقيلية	70	524	22.3	97.447	67.7	32.2	17.6	0	1.0
سلفيت	570	621	17.3	63.148	84.7	45.1	16.4	0	1.9
رام الله والبيرة	860	409	16.9	301.296	187.8	59.5	119.2	5.6	32.8
اريحا والاغوار	258-	89	24.2	45.433	28.1	140.7	5.7	0	1.4
القدس	750	326	17	382.041	21.6	26.2	9.5	0	1.7
بيت لحم	775	311.5	17.3	188.880	49.5	61	46.8	2.3	14.1
الخليل	940	368.9	16.9	600.364	257.6	98.8	130.0	0	63.4

[1]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011. مسح التجمعات السكانية2010م. النتائج الاساسية. . رام الله – فلسطين ص 47.
[2] وزارة الزراعة ، الادارة العامة للتربة والري ، 2011. تقرير الأمطار السنوي2010/2011.فلسطين.
[3] ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة www.wikipedia.org
[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011. مسح التجمعات السكانية2010م. النتائج الاساسية. . رام الله – فلسطين ص 47.
[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2009. احصاءات استعمالات الاراضي في الاراضي الفلسطينية ، 2008. رام الله –فلسطين ص 42 .
[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011. احصاءات النقل والاتصالات في الاراضي الفلسطينية:التقرير السنوي 2010 .رام الله- فلسطين ص 45.
[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011. احصاءات رخص الابنية –الربع الثالث 2011.رام الله –فلسطين ص 28-34 .
[8] المصدر السابق .
[9] المصدر السابق.

ولتحليل مدى الارتباط بين التقسيمات الادارية وتلك المتغيرات الجغرافية في منطقة الضفة الغربية، يتم استخدام وتطبيق نوع من أنواع الأساليب الكمية وهو الانحدار الخطي.

وسيتم جعل كل من مساحة المحافظات الادارية وأعداد المراكز الادارية التابعة لتلك المحافظات هي المتغيرات التابعة والتي ستتأثر بمجموعة من المتغيرات الجغرافية مثل: معدل ارتفاع السطح، ومساحة الاراضي الزراعية والسكنية والتجارية في كل محافظة، وكمية الامطار السنوية، ومعدل الحرارة السنوي، وعدد السكان، وأطوال الطرق.

جدول (16) : متغيرات التقسيمات الادارية

المحافظة	مساحة المحافظات (كم2)	عدد التجمعات السكانية
جنين	583	80
طوباس	402	21
طولكرم	246	35
نابلس	605	64
قلقيلية	166	34
سلفيت	204	20
رام الله والبيرة	855	65
أريحا والأغوار	593	14
القدس	345	44
بيت لحم	659	45
الخليل	997	92

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح التجمعات السكانية2010م. النتائج الاساسية. رام الله– فلسطين، ص48.

وبتطبيق معامل الارتباط على المتغيرات الجغرافية المذكورة آنفاً وعلاقتها الارتباطية المؤثرة بمساحة المحافظات الادارية وأعداد التجمعات السكانية التابعة لها في داخل اراضي الضفة الغربية تتضح الحقائق التالية.

1. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب متوسط بقيمة (0.490) ما بين المتغير المستقل معدل ارتفاع السطح والمتغير التابع مساحة المحافظة الادارية فليس

بالضرورة ان تزداد مساحة المحافظة كلما زاد الارتفاع. وأكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب قوي بقيمة (0.537) ما بين المتغير المستقل معدل ارتفاع السطح العام والمتغير التابع أعداد التجمعات السكانية التابعة للمحافظة. فكلما زاد معدل الارتفاع في المحافظات الادارية، زادت اعداد التجمعات السكانية التابعة لهذه المحافظات.

2. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط سالب عكسي ضعيف بقيمة (0.389−) ما بين المتغير المستقل كمية الامطار الساقطة سنوياً والمتغير التابع مساحة المحافظة الادارية في الوقت نفسه أكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي ضعيف بقيمة (0.144) ما بين المتغير المستقل كمية الامطار الساقطة سنوياً والمتغير التابع أعداد التجمعات السكانية التابعة للمحافظة.

وكما هو معلوم، فإن الجهات المقابلة للمطر من الضفة الغربية تتلقى كمية أكبر من الأمطار ولكن نلاحظ بأن المحافظات صغيرة المساحة نسبياٍ مثل سلفيت وقلقيلية تتواجد على تلك الاطراف في حين ان هناك تأثيراً ضئيلاً لكمية الامطار في اعداد التجمعات السكانية فالملاحظ لخريطة (التوزع المكاني) التي تبين توزع التجمعات السكانية داخل اراضي الضفة الغربية يلاحظ بان هذه التجمعات تتركز في الاطراف الغربية لاراضي الضفة الغربية والتي تتلقى كمية أمطار سنوية اكبر من الجهات الشرقية من الضفة الغربية.

3. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط سالب متوسط بقيمة (0.427−) ما بين المتغير المستقل معدل الحرارة العام والمتغير التابع مساحة المحافظة الادارية، فكالما زاد معدل الحرارة السنوي قلت مساحة المحافظات الادارية نوعاً ما. وأكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط سالب متوسط بقيمة (0.563−) ما بين المتغير المستقل معدل الحرارة العام والمتغير التابع أعداد التجمعات السكانية التابعة

للمحافظة. فكلما زاد معدل الحرارة العام داخل المحافظة، قلت اعداد التجمعات السكانية التابعة لها ومثال على ذلك محافظة اريحا والاغوار.

4. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب قوي بقيمة (0.543) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي الزراعية والمتغير التابع مساحة المحافظة الادارية فكلما زادت مساحة الاراضي الزراعية زادت مساحة المحافظة. وأكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي جداً بقيمة (0.855) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي الزراعية داخل الحدود الادارية لكل محافظة والمتغير التابع أعداد التجمعات السكانية التابعة للمحافظة.

5. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي بقيمة (0.661) ما بين المتغير المستقل عدد السكان والمتغير التابع مساحة المحافظة الادارية فكلما زاد عدد السكان زادت مساحة المحافظة الادارية. وأكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي جداً بقيمة (0.876) ما بين المتغير المستقل عدد السكان داخل الحدود الادارية لكل محافظة والمتغير التابع أعداد التجمعات السكانية التابعة للمحافظة. فكلما زاد عدد السكان زادت التجمعات السكانية التابعة لهذه المحافظة.

6. تؤكد قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي بقيمة (0.612) ما بين المتغير المستقل أطوال شبكة الطرق الرئيسية والمتغير التابع مساحة المحافظة فكلما زادت اطوال شبكة الطرق الرئيسية زادت مساحة المحافظة وبدرجة قوية.

واكدت قيمة معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي ضعيف بقيمة (0.251) ما بين المتغير المستقل اطوال شبكات الطرف الرئيسية في المحافظات

والمتغير التابع اعداد التجمعات السكانية التابعة لها ، فلم تؤثر اطوال الشبكات الرئيسية على اعداد التجمعات السكانية التابعة لهذه المحافظة الا بدرجة قليلة نوعا ما.

7- يؤكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي (0.819) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي السكنية المرخصة والمتغير التابع مساحة المحافظات الادارية فكلما زادت مساحة الاراضي المخصصة للسكن زادت مساحة المحافظات. وبالمثل أكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي بقيمة (0.801) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي السكنية والمرخصة والمتغير التابع عدد التجمعات السكانية التابعة لكل محافظة .

8- يؤكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي متوسط بقيمة (0.729) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي الصناعية المرخصة والمتغير التابع مساحة المحافظات الادارية بحيث تشير على ان المحافظات ذات المساحة الكبيرة شملت على اكبر المساحات المتخصصة للصناعة بدرجة متوسطة نوعا ما.

كما اكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي ضعيف الى متوسط بقيمة (0.336) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي الصناعية التابعة للمحافظات والمتغير التابع عدد التجمعات السكانية التابعة لها.

9- اكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي جدا بقيمة (0.888) ما بين المتغير المستقل مساحة الاراضي التجارية التابعة لكل محافظة والمتغير التابع مساحة المحافظة بحيث كلما زادت مساحة الاراضي التجارية زادت مساحة المحافظة.ومثال ذلك محافظة الخليل ومحافظة نابلس.

كما اكد معامل ارتباط بيرسون على وجود ارتباط موجب طردي قوي بقيمة (0.750) ما بين المتغبر المستقل مساحة الاراضي التجارية التابعة لكل محافظة والمتغير التابع عدد التجمعات السكانية التابعة لها.

على هذا يمكن الملاحظة بأن المتغيرات المستقلة المتمثلة في اعداد السكان ومساحة الاراضي الزراعية السكنية والتجارية وشيكة الطرق الرئيسية، هي من اكثر المتغيرات الجغرافية التي اثرت في التقسيمات الادارية من حيث مساحة المحافظات وعدد التجمعات السكانية التابعة لكل محافظة داخل اراضي الضفة الغربية.

في حين يلاحظ بان المتغيرات الجغرافية المتمثلة في درجة الحرارة، وكمية الامطار السنوية الساقطة هي اقل المتغيرات الجغرافية ارتباطا في التقسيمات الادارية من حيث مساحة المحافظة وعدد التجمعات السكانية التابعة لها، ومثال ذلك محافظة رام الله والبيرة، ومحافظة الخليل حيث المساحة الكبيرة كما هو ملاحظ في الجدول (16) ودرجات الحرارة المنخفضة مقارنة مع المحافظات الاخرى. في حين أن محافظات مثل قلقيلية وسلفيت تتلقى كميات كبيرة نسبيا من الامطار السنوية ولكنها ذات مساحات صغيرة مقارنة مع مساحات المحافظات الاخرى في الضفة الغربية.

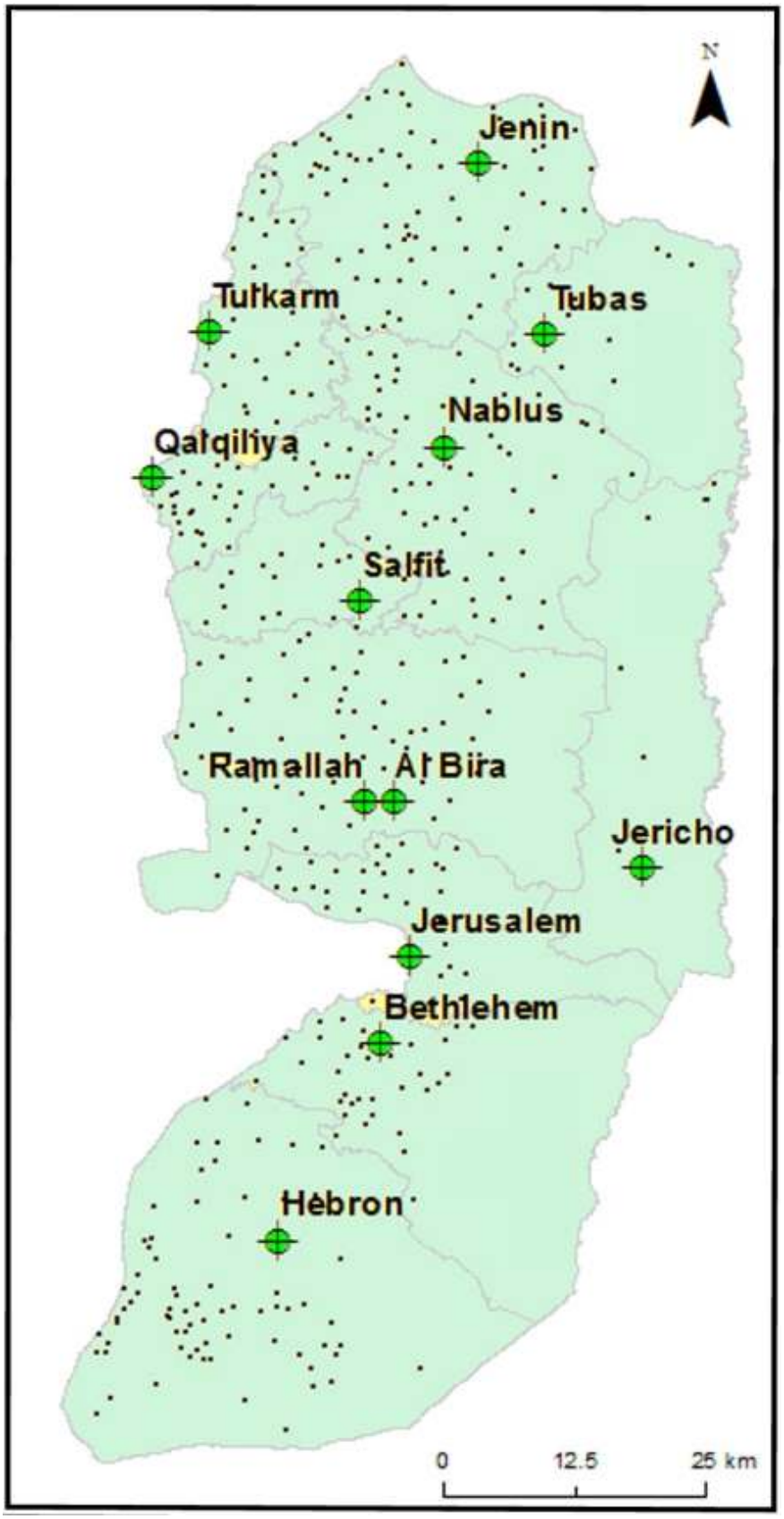

خريطة (20): التجمعات السكانية داخل أراضي الضفة الغربية.

المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطيني.

ومن المقاييس الكمية التي يمكن استخدامها هو سهولة الوصول والاتصال المبني على الحد الادنى من المسافة ويعتبر المركز الاسهل اتصالاً هو الذي تربط أدنى حد من المسافة مع التجمعات السكانية.

وعند حساب طول المسافة التي تربط كل تجمع سكاني مع مراكز المحافظات الاحدى عشرة المنتشرة على اراضي الضفة الغربية اتضحت لنا الحقائق التالية:

1. تعد كلا من محافظتي الخليل وطوباس، مراكز المحافظات الادارية الأقرب لجميع التجمعات السكانية التي تبعت ادارياً لكل محافظة من هتين المحافظتين.

2. أما محافظة بيت لحم فقد ضم إليها تجمع عرب الرشايدة والذي تعد محافظة الخليل هي الأقرب مسافة لهذا التجمع.

3. وكذلك بالنسبة لمحافظة اريحا التي ضمت ضمن حدودها الادارية (4) تجمعات سكانية (الجفتلك، مرج الغزال، مرج نعجة، والزبيدات) وهي في حقيقة الامر أقرب مسافة لمراكز محافظات أخرى هي طوباس، ونابلس، ورام الله والبيرة على التوالي من حيث قرب المسافة.

4. أما محافظة سلفيت فقد ضمت ضمن حدودها الادارية (3) تجمعات سكانية كانت هي الاقرب مسافة لمحافظة قلقيلية وهي (الزاوية ودير بلوط ومسحة).

5. وينسحب الأمر أيضاً على محافظة طولكرم والتي ضمت هي الاخرى (3) تجمعات سكانية (كفر عبوش، وكفر جمّال، وكفر زيباد) هي الاقرب لمركز محافظة قلقيلية.

6. اما محافظة القدس فقد ضمت (16) تجمعاً سكانياً كانت هي الاقرب لمحافظات رام الله والبيرة وبيت لحم وهذه التجمعات هي (الجيب والجديرة والقبيبة والرام ضاحية البارد وبيت عنان وبيت دكو وبيت اجزا وبدو وبيرنبالا وجبع وكفر عقب ومخماس وقلنديا ورافات وشرفات).

7. اما محافظة قلقيلية فقد ضمت (8) تجمعات سكانية هي أقرب مسافة لمحافظات أخرى محيطة بها وهي نابلس وسلفيت وطولكرم وهذه التجمعات هي (الفندق وفرعتا وحجة وإماتين وجين صافوط وجيت وكفر قدوم وصرّا).

8. بينما ضمت محافظة رام الله والبيرة (19) تجمعا سكانيا هي اقرب مسافة لمراكز محافظة سلفيت وهي (عابود وعجول والمزرعة الشرقية والمغير والنبي صالح وبني زيد الشرقية ودير مشعل ودير سودان وديردبوان وجيبيا وجفنا وجلجيليا وخربة ابو فلاح وقرواة بني زيد وسنجل وترمسعيا وام صفا) وتجمع رأس كركر واللبن الغربية و هما أقرب لمحافظتي سلفيت وقلقيلية منها الى محافظة رام الله والبيرة.

9. واكثر ما يمكن ملاحظة هذا الخلل في محافظة نابلس التي ضمت عددا كبيرا من التجمعات السكانية يصل الى (22) تجمعا هي في حقيقة الامر ليست المركز الاقرب لهذه التجمعات وانما هناك مراكز أقرب مثل سلفيت وطوباس وطولكرم وهذه التجمعات هي: (عين شبلي والعقربانية والنصارية وبين حسن وبيت دجن) الاقرب لمركز محافظة طوباس وتجمعات (اللبن الشرقية والساوية ودوما وجالود وجماعين وجوريش ومجدل بني فاضل وقبلان وقريوت وقصرة وتلفيت وياصيد ويتما وزعترة وزواتا) الاقرب لمركز محافظة سلفيت وتجمع بزاريا الاقرب لمركز محافظة طولكرم.

10. اما محافظة جنين فقد ضمت (12) تجمعا سكانيا هي اقرب لمراكز محافظات اخرى وهي (العصا عصة وعطارة والفندوقومية والجديدة والكفير والرامة وبرطعة الشرقية وظهر العبد وجبع وكفر راعي وميثلون ورابا وسيلة الظهر وصير وسيريس) والمحافظات الاقرب لهذه التجمعات هي نابلس وطوباس وطولكرم.

ومن ذلك كله يمكن ان تظهر مساوئ التقسيمات الادارية التي اظهرت الخلل في ما يعادل 17.5%من مجمل التجمعات السكانية المنتشرة في اراضي الضفة الغربية حيث تتبع هذه التجمعات لمراكز محافظات ليست هي الاقرب مسافة لها ما ينعكس ذلك سلباً على تقديم الخدمات المختلفة لهذه التجمعات بالإضافة الى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات ويمكن ان

تكون هناك محددات اخرى لضم مثل هذه التجمعات لهذه المراكز مثل العوامل الطبيعية والعامل التاريخي او لعوامل سياسية .

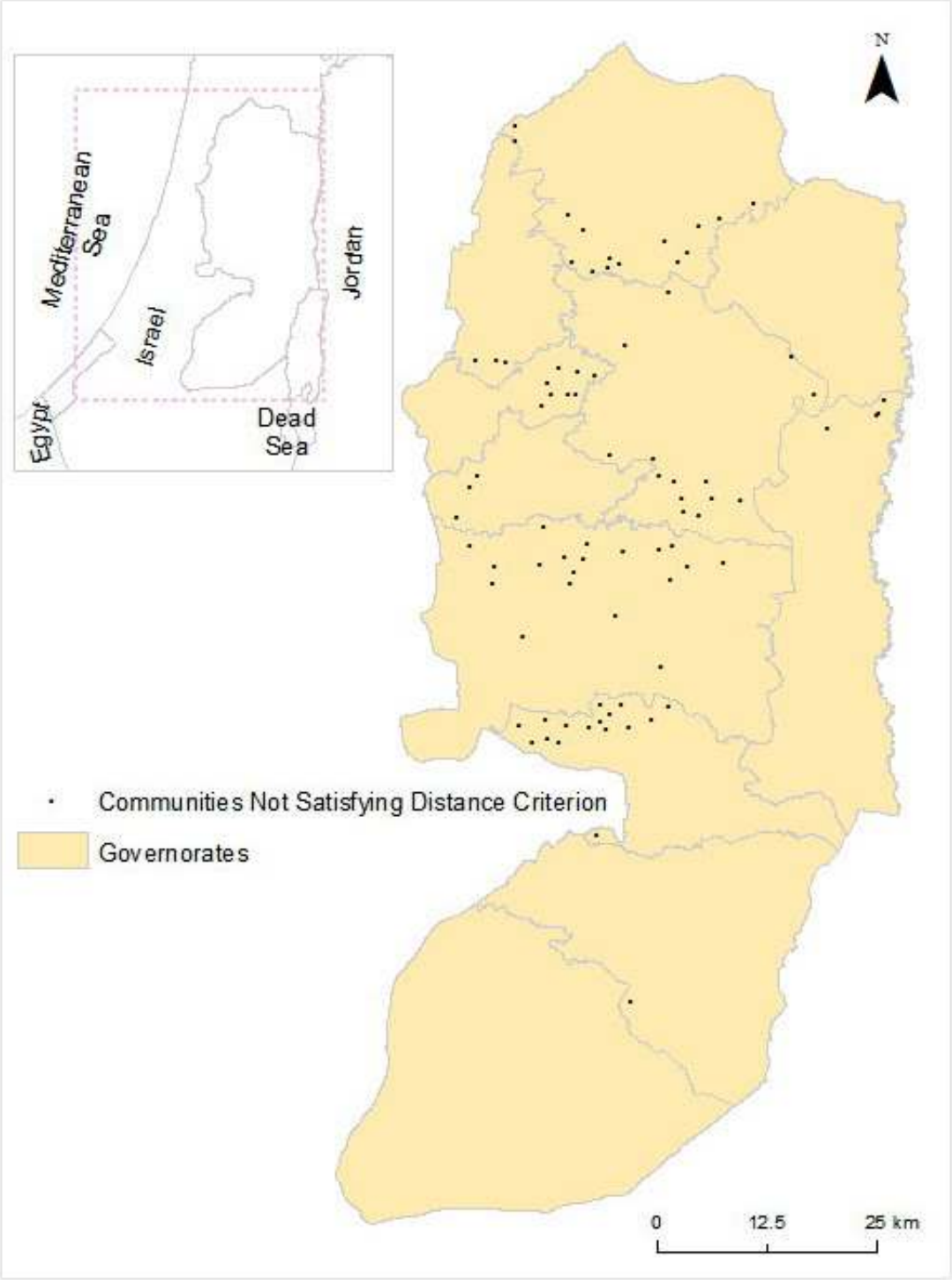

خريطة (21) : التجمعات السكانية التابعة لمراكز محافظات ابعد مسافة من مراكز المحافظات الاقرب

المصدر: من اعداد الباحث

جدول (17): مراكز المحافظات الأقرب للتجمع السكاني من مركز المحافظة التابع لها هذا التجمع (كم)

التجمع السكاني	المحافظة التابع لها	المحافظات										
		بيت لحم	الخليل	جنين	أريحا والاغوار	القدس	نابلس	قلقيلية	رام الله والبيرة	سلفيت	طوباس	طولكرم
عرب الرشايدة	بيت لحم	15.224	13.311									
العصاعصة	جنين			16.691			13.720				15.154	
العطارة	جنين			19.582			15.557					12.856
الفندوقومية	جنين			17.875			12.845				15.450	16.721
الجديدة	جنين			13.680							6.787	
الكفير	جنين			10.496							6.960	
الرامة	جنين			16.041								14.900
برطعة الشرقية	جنين			19.511								17.932
ظهر العبد	جنين			19.518								16.225
جبع–جنين	جنين			16.734			12.756				14.039	
كفر راعي	جنين			16.304								14.030
ميثلون	جنين			12.593							9.772	
رابا	جنين			11.032							8.255	
سيلة الظهر	جنين			19.023			13.284				16.995	15.152

صير	جنين			10.789						7.514	
سيريس	جنين			14.750			12.499			7.484	
الجفتلك	أريحا والأغوار			33.347		20.533			28.538	19.999	
الزبيدات	أريحا والأغوار			35.492		25.385			34.261	21.914	
مرج الغزال	أريحا والأغوار			35.562		25.573			34.462	22.026	
مرج نعجة	أريحا والأغوار			37.154		25.973			35.537	21.461	
الجيب	القدس				9.200			6.667			
الجديرة	القدس				9.275			6.089			
القبيبة	القدس				11.359			9.512			
الرام ضاحية البارد	القدس				8.027			7.897			
بيت عنان	القدس				11.979			10.490			
بيت دقو	القدس				12.974			7.795			
بيت اجزا	القدس				10.844			7.173			
بدو	القدس				10.139			9.362			

بيرنبالا	القدس			8.193		7.124					
جبع	القدس			9.077		8.968					
كفر عقب	القدس			10.590		5.321					
مخماس	القدس			11.217		9.749					
قلنديا	القدس			9.733		5.593					
قطنا	القدس			12.721		10.835					
رافات	القدس			11.004		4.297					
شرفات	القدس	4.077		5.604							
عين شبلي	نابلس			15.228						10.801	
العقربانية	نابلس			10.319						5.820	
اللبن الشرقية	نابلس			16.419					5.884		
النصارية	نابلس			13.366						9.067	
الساوية	نابلس			14.840					7.068		
بيت حسن	نابلس			13.686						9.398	
بزاريا	نابلس			13.712							13.097
دوما	نابلس			19.535					17.529		
فروش بيت دجن	نابلس			18.051						15.741	
جالود	نابلس			17.302					12.923		

جماعين	نابلس				11.105			5.620			
جوريش	نابلس				13.908			13.699			
مجدل بني فاضل	نابلس				17.580			17.464			
قبلان	نابلس				12.922			10.171			
قريوت	نابلس				16.467			11.037			
قصرة	نابلس				15.785			14.156			
تلفيت	نابلس				14.911			10.787			
ياصيد	نابلس				8.893			8.660			
يتما	نابلس				11.966			8.759			
زعترة	نابلس				10.202			8.848			
زواتا	نابلس				11.533			5.853			
الفندق	قلقيلية			15.592	12.418			12.556			
فرعتا	قلقيلية			18.488	9.651			11.823			
حجة	قلقيلية			15.265	12.592			13.801			
إماتين	قلقيلية			17.569	10.515			12.008			
جينصافوط	قلقيلية			14.644	13.710			11.731			
جيت	قلقيلية			18.923	8.965			14.893		17.506	
كفر قدوم	قلقيلية			16.724	11.259			15.131		15.516	

صرّا	قلقيلية									13.956	20.417	19.229
عابود	رام الله والبيرة									12.957	16.015	
عجول	رام الله والبيرة									6.852	12.380	
اللبن الغربية	رام الله والبيرة									14.292	19.546	18.214
المزرعة الشرقية	رام الله والبيرة									13.250	13.518	
المغير	رام الله والبيرة									17.173	19.181	
النبي صالح	رام الله والبيرة									9.130	13.037	
بني زيد الشرقية	رام الله والبيرة									5.075	14.133	
دير أبو مشعل	رام الله والبيرة									14.361	14.790	
دير سودان	رام الله والبيرة									7.015	13.013	
دير دبوان	رام الله والبيرة									10.968	12.207	
جيبية	رام الله والبيرة									9.797	9.903	
جفنا	رام الله والبيرة									7.295	13.582	
جلجيليا	رام الله والبيرة									7.051	16.566	
خربة أبو فلاح	رام الله والبيرة									13.835	15.814	
قراوة بني زيد	رام الله والبيرة									5.831	16.816	
راس كركر	رام الله والبيرة									16.464	20.564	18.313

سنجل	رام الله والبيرة								15.345	10.009	
ترمسعيا	رام الله والبيرة								16.584	11.223	
أم صفا	رام الله والبيرة								11.017	8.469	
الزاوية	سلفيت							12.298		13.216	
دير بلوط	سلفيت							14.661		14.881	
مسحة	سلفيت							11.690		12.558	
كفر عبوش	طولكرم							11.253			11.464
كفر جمال	طولكرم							8.044			10.037
كفر زيباد	طولكرم							10.184			10.762

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات من وزارة الحكم المحلي الفلسطيني.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

خلصت الدارسة الى مجموعة من النتائج التالية

1. ان التقسيمات الادارية في العهد العثماني لم تكن ثابتة او نهائية ، وإنما طرأ عليها الكثير من التغيير والتبديل .فقد اكثرت الادارة العثمانية من اجراء التغيير فيها فلم يمض عام الا وجرى عليها فيه تغيير وهذا عائد لعوامل عدة (اجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية) بالإضافة الى التدخل الاجنبي الذي ساهم في احداث التغييرات في التقسيم الاداري ولا سيما في نهاية الحكم العثماني للبلاد

2. لقد عكست التقسيمات الادارية في فترة الحكم العثماني للبلاد وما طرا عليها من تغييرات، مدى التطور والازدهار الاقتصادي والعمراني والاجتماعي لبعض المدن الواقعة ضمن اراضي الضفة الغربية مثل مدينة نابلس ومدينة القدس حيث اتخذت هذه المدن كمراكز للألوية التي قسمت بها اراضي فلسطين والتي من ضمنها اراضي الضفة الغربية.

3. وقعت اراضي الضفة الغربية في فترة الحكم العثماني ضمن أربع سناجق هي: نابلس والقدس وغزة والنقب والاغلبية العظمى ضمن سنجقي نابلس والقدس.

4. امتازت التقسيمات الادارية لأراضي فلسطين ابان الحكم البريطاني بأنها سريعة ومتتالية بحيث كان الهم الاكبر هو تهيئة البلاد بما يتناسب بتنفيذ وعد بلفور ومحاولة توطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود اضافة الى السيطرة على البلاد ومثال ذلك فصل أقضية نابلس وجنين وطولكرم في عام 1939 عن لواء حيفا بسبب كثافة التواجد اليهودي فيه بحيث يضم هذا اللواء منطقة حيفا فقط.

5. لقد وزعت أراضي الضفة الغربية في عهد الانتداب البريطاني على 6 الوية رئيسية من اصل 10 الوية إدارية قسمت بها أراضي فلسطين في تلك الفترة .

6. اظهرت نتائج الدارسة لفترة الحكم الفلسطيني بعد عام 1994 لأراضي الضفة الغربية بان مساحة المحافظات داخل اراضيها قد تأثرت بمجموعة من المتغيرات الجغرافية والتي اهمها (عدد السكان، ومساحة الاراضي الزراعية والصناعية والسكنية والتجارية داخل حدود كل محافظة، واطوال الطرق الرئيسية والارتفاع العام للسطح).

7. في حين اظهرت نتائج الدراسة بأن مساحة المحافظات داخل الضفة الغربية لم تتأثر بالمتغيرات الجغرافية المتمثلة في كمية الامطار السنوي وان العلاقة عكسية مع متغير معدل الحرارة السنوي للمحافظات.

8. اظهرت نتائج الدراسة بأن عدد التجمعات السكانية التابعة لكل محافظة من المحافظات يتأثر وصورة طردية بالمتغيرات الجغرافية المتثلة بـــ (ارتفاع السطح ومساحة الاراضي الزراعية والسكنية والتجارية وعدد السكان).

9. في حين تتأثر عدد التجمعات السكانية التابعة لكل محافظة بشكل بسيط مع المتغيرات الجغرافية المتمثلة في مساحة الاراضي الصناعية داخل المتغيرات الصناعية داخل محافظة واطوال الطرق وكمية الامطار السنوية.

10. بينما كانت العلاقة عكسية بين عدد التجمعات السكانية مع معدل الحرارة السنوي، فكلما زاد معدل الحرارة السنوي قل عدد التجمعات السكانية في تلك المنطقة ومثال ذلك محافظة اريحا والاغوار.

11. اظهرت الدراسة ان ما نسبته 17.5% من مجمل التجمعات السكانية المنتشرة داخل اراضي الضفة الغربية والبالغ عددها 524 تجمعاً سكانيا لا تتبع مركز المحافظة الاقرب لها ما ينعكس سلباً على نوعية وحجم الخدمات المقدمة لهذه التجمعات ويعيق من تطورها وها في حقيقة الامر انعكاساً لخلل قائم في التقسيمات الادارية الحالية.

التوصيات:

اهم التوصيات التي خرجت بها الدارسة ما يلي:

ولكي تحقق التقسيمات الادارية لأراضي الضفة الغربية اكبر قدر ممكن من الاهداف الوطنية والتنموية يجب ان تراعى مجموعة م ن الامور أهمها:

1. ضرورة اصدار تشريع يوضح التقسيمات الادارية في فلسطين ويحدد مستوياتها ويبين موقعها من التنظيم الاداري الفلسطيني. هذا مع ضرورة وضع السند الدستوري للتشكيلات الادارية في اراضي السلطة الوطنية المبين لهدف الرئيسي منها.

2. ضرورة مراعاة المعطيات الارضية والسكانية للأقاليم الادارية اثناء عمل التقسيمات الادارية والتي تنعكس بدورها على الموارد الطبيعية والبشرية لكل اقليم.

3. ان يوضع في الاعتبار الفروق بين التجمعات السكانية من حيث الحجم والموارد، وبالتالي توضح مهمات ومميزات كل مجموعة متقاربة من التجمعات السكانية بما يتلاءم وامكانياتها ومهماتها.

4. من الضروري ان يكون عدد المحافظات متناسباً مع مساحة المناطق المختلفة وعدد سكان كل منها، فلا يعقل أن يكون هناك أحدى عشرة محافظة في هذه المساحة الصغيرة (الضفة الغربية).

وعلى هذا يمكن تبني التقسيمات الادارية التي كانت سائدة فترة الاحتلال الاسرائيلي أي سبع محافظات في الضفة الغربية، او اعتماد التقسيم الذي كان معمول به فترة الحكم الاردني، أي ثلاث محافظات.

قائمة المصادر المراجع

أبو حجر، أمنة: **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية.**

البابا، جمال: **التقسيمات الإدارية والحكم المحلي في فلسطين،** مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس، غزة .

البابا، جمال: مقال بعنوان: ***الجدار الفاصل*، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني** العدد 11 + 12 مجلة فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية .

البابا، جمال: مقال بعنوان: **خط الهدنة_ تاريخ ووقائع، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،** السنة الثانية، العدد 5 + 6 _ يناير / يونيو 2002 . مجلة فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية.

بشناق، باسم: **التنظيم الاداري للمحافظات في فلسطين،** الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية (34) رام الله 2003.

بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني، سعادة علي سعادة علي، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د نظام عزت العباسي، جامعة النجاح الوطنية، 2004.

تطور التقسيمات الادارية لبلاد الشام في ظل الاحتلال العثماني (922_1337ه/1516_1918)، للباحثة حنان حسين تقالة، واشراف الاستاذ الدكتور سمير بهلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006 جامعة دمشق.

التقسيمات الإدارية والحكم المحلي في فلسطين، قراءة في التاريخ، البابا، جمال، أكتوبر 1996، مركز التخطيط الفلسطيني في مكتب الرئيس، غزة _الرمال _ش.الوحدة.

التكروري، ياسين: **الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي،** مركز الدراسات _ نقابة المحامين _ القدس 1986.

جازيت، شلومو: **العصا والجزرة في الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية،** مؤسسة بيسان، نيقوسيا _ قبرص.

جبر، بلال: **تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2005.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. **السكان في الأراضي الفلسطينية**، 1997 _ 2025 . رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، **جدول استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2006**. رام الله _ فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **الإحصاءات الزراعية**، 2007 / 2008 رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت _ 2007**: النتائج النهائية. تقرير المساكن _ الضفة الغربية. رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، **الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2008**، رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 **والفلسطينيون في نهاية عام 2010**، رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. **سلسلة المسوح الاقتصادية**، 2009 _ نتائج أساسية. رام الله _ فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مس**ح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي** 2009 رام الله _ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007. جدول استعمالات الاراضي في الأراضي الفلسطينية، رام الله _ فلسطين .

حماد، عبد القادر: **الضفة الغربية لنهر الأردن**، دراسة في جغرافية السياحة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس 2003.

الدباغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، القسم الأول.

الدباغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين**، في الديار النابلسية الجزء السادس دار الطليعة _ بيروت.

دراسة مقارنة بعنوان اختصاصيات واستراتيجيات البلديات والهيئات المحلية وآثارها في المشاركة والتنمية (1996–2004)، معروف محمد ابراهيم زهران، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور باسم الزبيدي، جامعة النجاح الوطنية،2005.

دراسة مقارنة بعنوان العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية مع التطبيق في فلسطين، عبد الناصر طالب ياسين مكي ،وإشراف الدكتور هشام جبر، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة

رافق، عبد الكريم: **العرب والعثمانيون (1516 _ 1919)**، مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة النشر، عكا.

شهوان، أسامة: **مجلة شؤون تنموية**، مجلد 3، العدد 3، الملتقى الفكري، العربية _ القجس، 1993.

شوماني، إلياس: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي** (منذ فجر التاريخ حتى عام 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عابد، عبد القادر والوشاحي، صايل: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، الطبعة 1، 1999، القدس.

العدره، نزيه: **جيومورفولوجية حوض التصريف النهري الأعلى من وادي الخليل**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية _ فلسطين 2007.

العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية دراسة مقارنة مع التطبيق في فلسطين،عبد الناصر طالب ياسين مكي، رسالة ماجستير غير منشورة، هشام جب، جامعة بيرزيت– فلسطين

عناب، وائل: **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1979م.

كون، انطوني: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة 1، 1995.

اللوح، منصور: العلا***قة بين الأمطار وبعض المتغيرات الجوية والطبيعية في الضفة الغربية _ فلسطين***، مجلة الجامعة الاسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد 12، العدد 2، 2004.

المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميات وأثرها على التشريعات الساريه (لغاية عملية دمج التشريعات)، وحدة بنك المعلومات القانونية 2008، معهد الحقوق _ جامعة بيرزيت.

المصري، غسان: **العلاقة بين مؤسستي المحافظات والبلديات وانعكاس ذلك على أدائهما في مناطق الضفة الغربية 1994 _ 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية _ فلسطين، 2006.

المصري، محمد: **التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2000.

المهتدي، عبلة: **القدس والحكم العسكري البريطاني (1917 _1920)**، ط1 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

نشأة ومقومات وتطور الوحدات الادارية في المملكة العربية السعودية، عبد الرحمن بن احمد مهاوش، واشراف الدكتور عبد الرازق بن سليمان ابو داود، رسالة ماجستير غير منشورة، 1422هـ، جامعة الملك عبد العزيز.

المواقع الإلكترونية:

.http://www.palestinehistory.com/arabic/sights/maps.htm

جريدة قاسيون، ركام الاقتصاد الفلسطيني، 2010 www.kassioun .org.

شبكة الصحافة غير المنحازة www.voltairenet.org .

مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الأنسان في الأراضي المحتلة بتسليم www.btselem.org

الموسوعة الحرة www.ar.wekipedia.org .

الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة. المجلد الأول الطبعة الأولى بيروت، 1990.

الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثاني، ط 1، بيروت 1990.

موقع الجالية الفلسطينية53=http://www.aljalia.org/print.php?id .

موقع الجزيرة / المعرفة www.aljazeera.net .

موقع الجزيرة _ المعرفة. ملفات خاصة 2001. أثار الأعتداءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني.

موقع المجلس التشريعي الفلسطيني الإلكتروني .www.plc.gov.ps.

الملاحق

قرار التقسيم:

أما خط حدود الضفة الغربية كما ورد في قرار التقسيم فقد رسم كالآتي: تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي.

من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نبالا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند

العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني.

ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عقة قاطعة طريق الخليل/ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه.

ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة. ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول 150 و160.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريبا إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالا بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

أما منطقة القدس فقد بين هذا القرار أن منطقة القدس وجوارها تكون كيان منفصل تتولى الأمم المتحدة إدارتها، وتتمثل حدودها بمدينة القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها جنوباَ بيت لحم، وغرباَ عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا[1].

[1] موقع الجزيرة دوت نت/المعرفة www.aljazeera.net

مسار خط الهدنة:

وطبقاً لاتفاقية الهدنة، يبدأ خط الهدنة من نقطة قرب عين جدي على البحر الميت ويتجه نحو الغرب ماراً جنوب جبل الخليل حتى المنحدرات الشرقية لجبال الجلبوع، ثم يمر عبر مرتفعات وسط فلسطين حتى يصل إلى طريق الخليل- بئر السبع، وبعد قطعه للطريق ينحرف نحو الشمال الغربي ثم نحو الشمال حتى يصطدم بطريق الخليل-بيت جبرين. بعد طريق الخليل - بيت جبرين ينحرف الخط نحو الشمال الشرقي. أي نحو بوابات القدس الجنوبية، ومع هذا الانحراف تبدأ الحدود الجنوبية للمنطقة المسماة "ممر القدس"، هذا الممر الذي يعتبر ممراً صهيونياً داخل الضفة الغربية كي يصل القدس بالعمق الصهيوني، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الخط في هذه المنطقة عدل لصالح إسرائيل، بحيث أبقى خط السكة الحديد الذي يربط القدس بالقطاع الساحلي تحت السيطرة الإسرائيلية. ثم يسير الخط الحدودي بالقرب من قرية بتير وحتى القدس، قاطعاً سهل وادي شورك بمحاذاة السكة الحديدية المذكورة من الناحية الجنوبية. وباستثناء قطاع صغير من وادي شورك، فإن الخط الحدودي لا يستند إلى أي معلم طبيعي، خاصة أثناء مروره في ممر القدس، وتجاهل كذلك انتشار أراضي السكان الفلسطينيين وموارد رزقهم، حيث يفصل الخط الحدودي بين المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية. وحال وصول خط الهدنة إلى بوابات القدس الجنوبية، ينحرف نحو الشمال ثم نحو الغرب باتجاه المرتفعات الجبلية والقطاع الساحلي، وبدءاً من قرية قطنة وحتى قرية بودروسي ينقسم خط الهدنة إلى خطين تاركاً بينهم منطقة خالية دون سيادة (المنطقة الحرام في اللطرون) يتراوح عرضها ما بين 500 متر إلى 3 كيلومتر، ويسير الخطان الحدوديان في هذا القطاع باتجاه الغرب حتى يصلا قرب كنيسة اللطرون، ثم يتجهان نحو الشمال الشرقي بحيث يشكلان منطقة عربية عازلة داخل الأراضي الإسرائيلية، ثم يتجه الخطان نحو الشمال، وينحدر خط الهدنة في القطاع الواقع بين القدس وكنيسة اللطرون من رأس الجبل على ارتفاع 800 متر إلى مناسيب أقل، لا يزيد ارتفاعها عن 200 متر قرب كنيسة اللطرون. وأثر قطع خط الهدنة للمنطقة شبه السهلية في منطقة قلقيلية يتجه نحو الشمال حتى بوابة سهل عارة. وقد روعي في خطي الهدنة بالقرب من مدينتي قلقيلية وطولكرم، أن تظل هاتان المدينتان ضمن الأراضي العربية، وبعد أن

يتجاوز خط الهدنة هاتين المدينتين ويقطع قرية برطعة، يتجه الخط نحو الشمال الشرقي بمحاذاة وادي عارة والطريق الرئيس الذي يمر به، ويواصل الخط سيره عبر جبال أم الفحم لمسافة تتراوح بين 3–4 كم جنوب سهل عارة، حتى يصل إلى سهل مرج بن عامر بجوار قرية زبوبة. وينحرف خط الهدنة بالقرب من قرية زبوبة، وعلى مداخل مرج بن عامر إلى الجنوب الشرقي، ثم إلى الشرق على منحدرات أم الفحم قاطعاً الطرف الجنوبي لمرج بن عامر مقابل جنين، ثم يتسلق المنحدرات الغربية لجبال الجلبوع، وعلى ظهر الجبال يتجه الخط في البداية نحو الجنوب الشرقي ثم نحو الشرق، ويسير على المنحدر المتجه نحو الشمال والشرق بمحاذاة الجرف تماماً. وبالقرب من قرية المغير يمر الخط الحدودي بأعلى قمم الجلبوع (523) متراً متجهاً نحو المنحدرات الشرقية للجلبوع حتى يصل إلى مجرى نهر الأردن، وتسير الحدود على هذا المنحدر بمحاذاة وادي بزق مسافة 3 كم تقريباً، ويعتبر هذا الجزء من خط الهدنة هو الجزء الوحيد بين الضفة الغربية وإسرائيل الذي يسير فيه مع معلم طبيعي. غير أن الخط يتخلى عن مجرى وادي بزق بجوار قرية كعون قاطعاً منطقة سنجة حتى يصل إلى مجرى نهر الأردن في المكان الذي يصل فيه ارتفاع ضفته إلى 252 متراً، حيث يلتقي الخط في هذا المكان مع الحدود الدولية لفلسطين والأردن التي تم تحديدها عام 1922[1].

[1] البابا، جمال، **مصدر سابق**، (نقلاً عن موشيه برافر، حدود أرض إسرائيل، دار الجليل للنشر، 1986)

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Spatial Analysis of Administrative Divisions of the West Bank Lands since the Ottoman Rule Until the Year 2009

Prepared By
Asma' Ismail Abd-Al Rahman Ghnaimat

Supervised by
Dr. Ahmed Ra'fat Ghodieh

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2012

Spatial Analysis of Administrative Divisions of the West Bank Lands since the Ottoman Rule Until the Year 2009

Prepared By
Asma' Ismail Abd-Al Rahman Ghnaimat
Supervised by
Dr. Ahmed Ra'fat Ghodieh

Abstract

This study aimed at studying the administrative divisions of the West Bank lands during temporal periods extended from the Ottoman rule since the advent of the Palestinian Authority in 1994.

This study also aimed at manifesting the bases which the different administrative divisions relied on, and at analyzing the effect of the geographical variables on the administrative divisions in the Palestinian rule period for them.

For conforming the goals of the study, the researcher followed both the analytic descriptive methodology depending on the searches studies and articles which manifested the administrative divisions of certain regions some Arab countries; and the statistical data and reports gathered from the concerned government departments and from the Palestine central statistics system. The statistical program SPSS 14 was used for analyzing and dealing with the data of study and ArcGIS 9.2 software for producing the maps.

The most important results of the study are:

1. The administrative divisions in the Ottoman rule were not constant, and changed frequently.

2. The study results showed the Palestinian Administrative Divisions after 1994 had been affected by a group of the geographical variables.

3. The study results showed that the area of the governorates inside the West Bank hadn't been affected by rainfall, and the relation between temperature and governorates area was negative.

4. The study showed that 17.5% of localities do not follow the nearest governorate center, which may affect the services offered for them.

The study recommends that it is necessary to issue rules and laws that organize standards of administrative divisions, taking into account the physical and human characteristics of lands.